المحـــور الأول

التقديـــم العـــام

تقديم عام لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

1. تقديم وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية و السياسات القطاعية

1.1 إستراتيجية وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية :

يحتل قطاع أملاك الدولة و الشؤون العقارية مكانة هامة بإعتبار دوره في السهر على حماية ملك الدولة العام و الخاص و حفظ الثروة الوطنية من الضياع و الإهمال والاستغلال غير الشرعي باعتبارها رصيد يدخر للأجيال القادمة، و التصرف فيها بتوظيفها لفائدة المجموعة الوطنية التوظيف الأمثل في الدورة الاقتصادية نظرا لعلاقتها المباشرة بالحركة التنموية في البلاد و دفع الاستثمار.

و لأداء هذه المهمة تتولى الوزارة:

- ضبط أملاك الدولة العامة و الخاصة المنقولة و غير المنقولة و إقامة جرد تام لها و تحيينها
- مسك سجلات و دفاتر كشف مكاسب الدولة
- مسك السجل العقاري وترسيم العمليات العقارية به و إشهارها،
- تحرير العقود القابلة للترسيم بالسجل العقاري،
- شراء وانتزاع العقارات لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بطلب منها وبالتعاون مع الوزارات المعنية
- تخصيص العقارات التابعة لملك الدولة الخاص غير الفلاحي و التفويت فيه سواء بالكراء أو بالبيع بهدف إنجاز المشاريع الكبرى .
- التصرف في العقارات الدولية الفلاحية و المصادقة مع وزارة الفلاحة على إسناد حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة
- إجراء الاختبارات و تحديد القيم الشرائية و الكرائية قبل كل عملية شراء أو بيع أو معاوضة أو تسويغ عقارات لفائدة الدولة و بطلب منها لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية و الجماعات العمومية الجهوية و المحلية و المنشآت العمومية.
- متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة في القضايا التي تتعلق بملك الدولة و المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
- مراقبة التصرف في أملاك الدولة المنقولة و غير المنقولة الراجعة للدولة

1-1-1 الاصلاحات و التوجهات الإستراتيجية :

بالرغم من الصعوبات التي تعرقل تطور القطاع و تجعله غير قادر على القيام بدوره بالشكل الأمثل فإن المجهودات متواصلة لتجاوز هذه الصعوبات في إطار جملة من الإصلاحات والتوجهات الإستراتيجية تتمحور حول:

1. المحافظة على الرصيد العقاري للدولة من خلال تكثيف أعمال لجان الإستقصاء والتحديد قصد استصدار أوامر مصادقة وصيانة هذا الرصيد وذلك بتقديم مطالب تسجيل في شأنه قصد استصدار أحكام باسم ملك الدولة.
2. تجاوز الصعوبات التي تعوق تصفية الأراضي الإشتراكيّة وإعطاء دفع جديد لنسق التصفية والعمل على مراجعة التشريع المنظم للأراضي الإشتراكية ولهذه الغاية تم تشكيل لجنة داخلية من طرف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية للغرض وهي بصدد العمل على إنهاء تنقيح وإتمام القانون والأمر المنظمين لهذه الأراضي.
3. العمل على البتّ في أكثر عدد ممكن من الملفات المتعلقة بتسوية وضعية بعض العقارات الفلاحية حيث سيساهم ذلك في دعم ميزانية الدولة والإستفادة من أثمان عقارات كانت مستغلة لفترة طويلة (منذ صدور أمر عدد 1918 إلى سنة 2015) دون مقابل ولم تدخل بصفة فعليّة في الدورة الإقتصادية لعدم وضوح حالتها الإستحقاقية.
4. السعي إلى تصفية المساحات المتبقية دون تصفية بولايات صفاقس، قابس و سيدي بوزيد و تذليل الصعوبات التي قد تعترض اللجان المكلفة بتصفية أراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال بدون إشهار أثناء أعمالها التحضيرية التي تعدها مسبقا المصالح الجهوية (معاينات ميدانية، أمثلة هندسية، رفع طبوغرافي...)

5. العمل على تفعيل التوجهات المستقبلية للدولة بخصوص أوجه التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية و ذلك على إثر ما ستؤول إليه فعاليات الإستشارة الوطنية حول الأراضي الدولية الفلاحية الواقع تنظيمها خلال السنة الجارية من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية و بمشاركة وزارة أملاك الدولة الدولة والشؤون العقارية على النطاقين المركزي و الجهوي .
6. الترفيع في المحاصيل المتأتية من التصرف في أملاك الدولة (كراء تفويت).
7. تعميم المنظومة الإعلاميّة الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري على جميع الإدارات الجهويّة للملكية العقارية.

2.1 السياسات القطاعية :

ترتكز خطة الوزارة في مجال ضبط و حماية أملاك الدولة و التصرف فيها على المحاور الإستراتيجية الكبرى التالية :

في مجال الاقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية :

- ترشيد اقتناء و تحديد أملاك الدولة لدعم الرصيد العقاري .
- التصرف في ملك الدولة الخاص و دعم الاستثمار .
- تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.

في مجال التصرف في العقارات الفلاحية:

- إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية .
- إسناد الأراضي الفلاحية .

دعم التصرف في العقارات الفلاحية.

في مجال ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها :

- ضبط الأملاك العمومية
- تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية
- تطوير أساليب الحفظ و التصرف في ملفات الترسيم و تعصير فضاءات الحفظ
- الترفيع في نسق جرد أملاك الدولة و تطهير السجلات العقارية
- توفير رصيد عقاري و تكوين احتياطي لدعم البنية الأساسية لجلب المستثمرين و دعم الاستثمار
- مراقبة التصرف في أملاك الدولة
- تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء
- الترفيع في القضايا المحكوم فيها لفائدة الدولة
- تطوير و تحسين آليات الرقابة و الرفع من نجاعتها
- تحسين جودة الاختبارات لفائدة الدولة و المؤسسات و المنشآت العمومية

3.1 برامج القطاع و خارطة البرامج :

1.3.1 برامج القطاع:

لتصور وتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بأملاك الدولة العامة والخاصة والمتمثلة في المكاسب والحقوق المنقولة وغير المنقولة الراجعة بالملكية للدولة مع مراعاة جميع خصوصيات هذا القطاع ولتحقيق مهمة الوزارة تم تحديد ثلاثة برامج إضافة إلى برنامج القيادة والمساندة كالتالي:

البرنامج عدد 1 : الاقتناء لفائدة لدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية

البرنامج عدد 2 : التصرف في العقارات الفلاحية

البرنامج عدد 3 : ضبط أملاك لدولة و حماية حقوقها

البرنامج عدد 4 : القيادة و المساندة

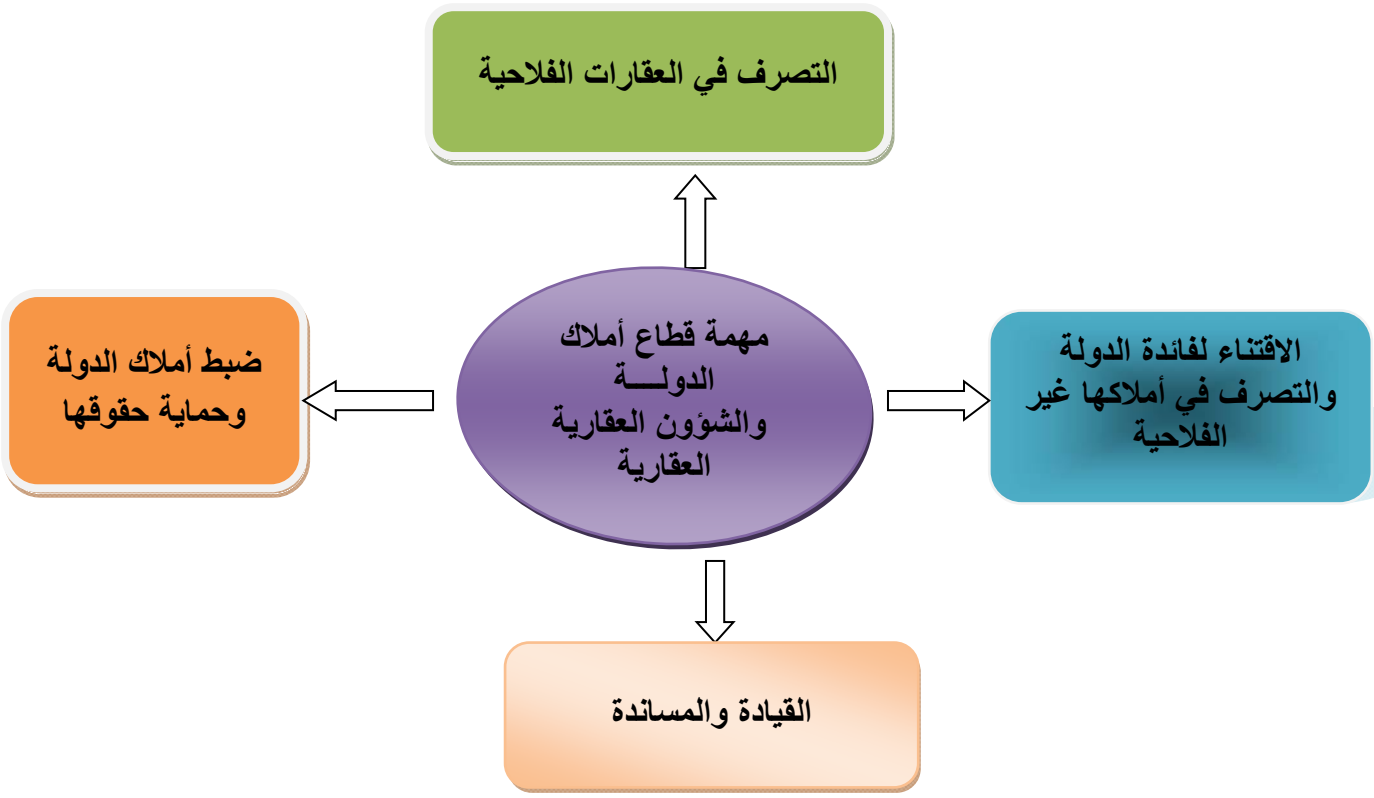

2.3.1 خارطة البرامج:

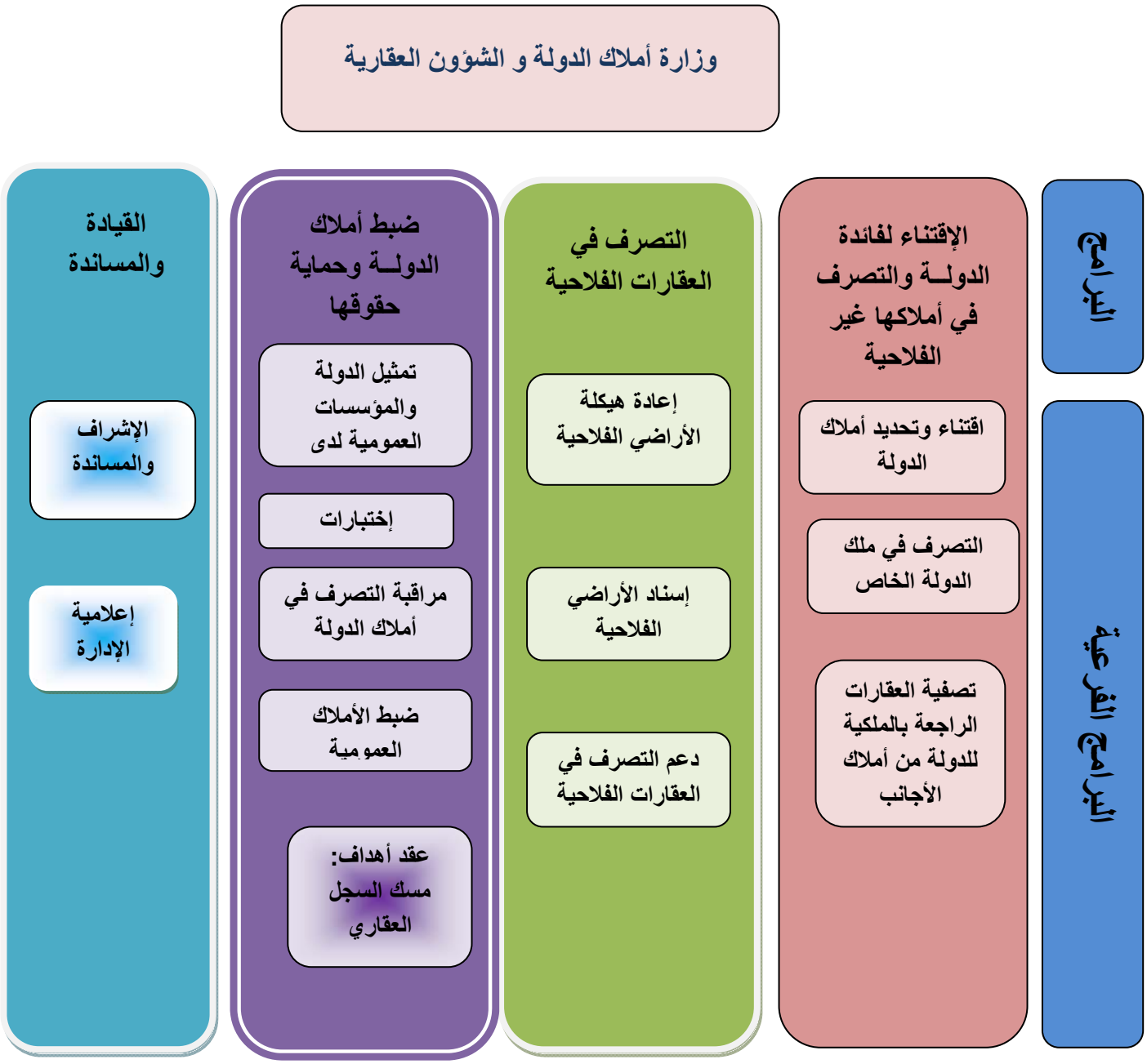

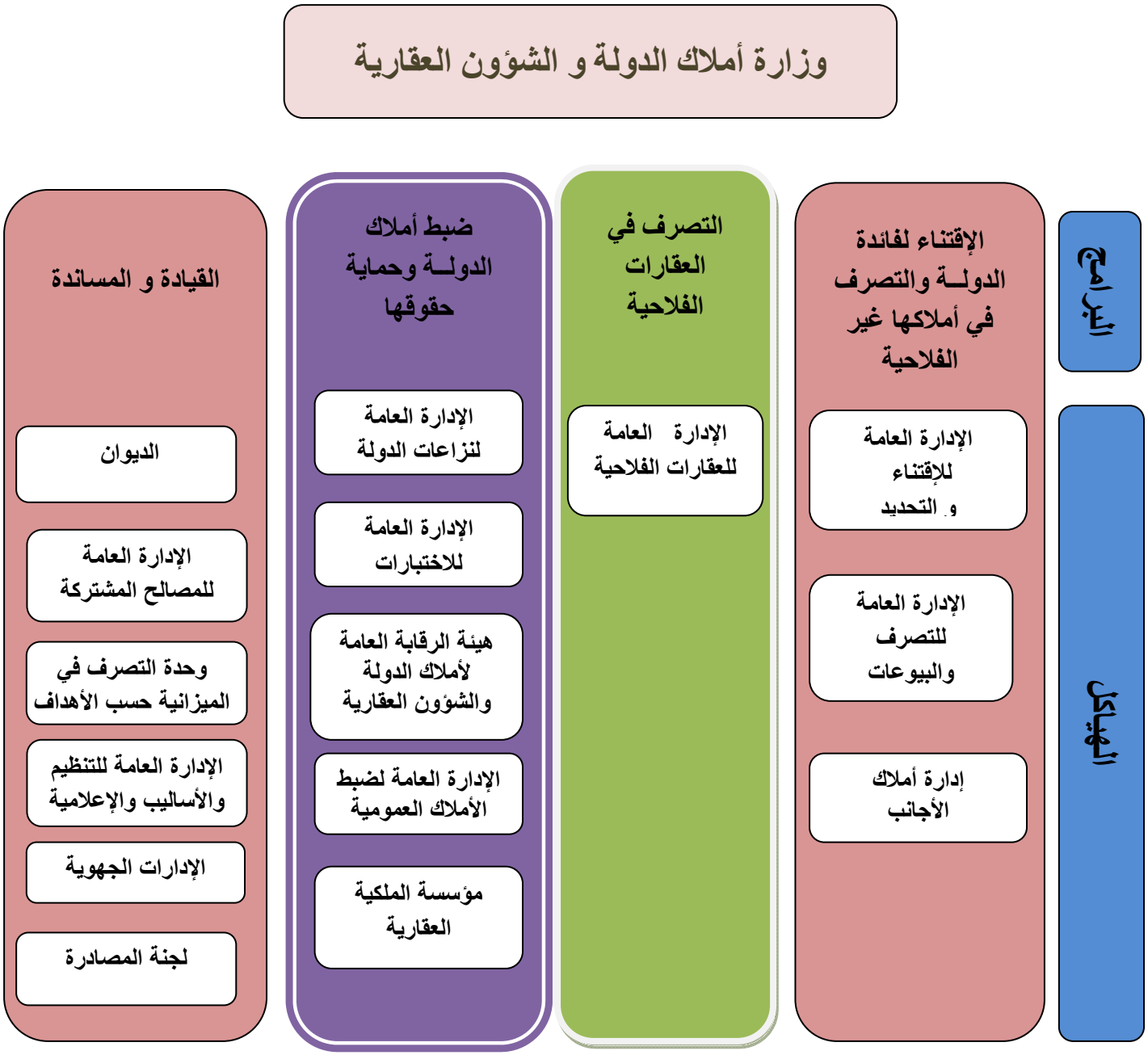
وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية
البرامج
الهياكل
الإقتناء لفائدة الدولــة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
التصرف في العقارات الفلاحية
ضبط أملاك الدولــة وحماية حقوقها
القيادة و المساندة
الإدارة العامة للإقتناء و التحديد
الإدارة العامة للتصرف والبيوعات
إدارة أملاك الأجانب
الإدارة العامة للعقارات الفلاحية
الإدارة العامة لنزاعات الدولة
الإدارة العامة للاختبارات
هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية
الإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية
مؤسسة الملكية العقارية
الديوان
الإدارة العامة للمصالح المشتركة
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية
الإدارات الجهوية
لجنة المصادرة

2. الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط

الإطـــار:

- منشور السيد رئيس الحكومة عدد 12 بتاريخ 16 أفريل 2015 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2016 و إطارالقدرة على الأداء للسياسات العمومية لسنة 2016.

2-1 تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2016

قدرت ميزانية وزارة أملاك الدولـة و الشؤون العقاريـة لسنة 2016 في حدود 52,303 م.د باعتبار صناديق الخزينة، أي بنقص قدره 1,626 م د تمثل نسبة 3% بالنسبة للإعتمادات المرسمة بميزانية سنة 2015 وبزيادة قدرها 3,147 م.د تمثل نسبة 6,4 % بالمقارنة مع الميزانية المحينة لقانون المالية التكميلي لسنة 2015 الذي خفض من ميزانية الوزارة لسنة 2015 بـ 4,773 م.د أي بنسبة 8,8 %

- **نفقات التصرف** :

قدرت نفقات التصرف لسنة 2016 بـ 37,774 م د مقابل 34,627 م د سنة 2015 (محينة بقانون المالية التكميلي) أي بزيادة قدرها 11%.

- **نفقات التنمية** :

قدرت نفقات التنمية بـ 3،529 م.د وهي نفس إعتمادات سنة 2015 (بعد تحيينها بقانون المالية التكميلي 2015).

صناديق الخزينة :

قدرت نفقات صناديق الخزينة لسنة 2016 بـ 11 م د وهي نفس إعتمادات سنة 2015 و المحينة بقانون المالية التكميلي لنفس السنة

2-2 نفقات الوزارة على المدى المتوسط

بالنظر للظروف الإقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد ارتـأت الـوزارة بالنسبة لسنتي 2017 و 2018 ما يلي:

- اعتماد نسبة تطور بـمعدل 7% بخصوص نفقات التصرف سنة 2017 (بمعدل 9% بعنوان نفقات التأجير و 5% بعنوان نفقات التسيير)و 8 % لسنة 2018 (بمعدل10% بعنوان نفقات التأجير و 6% بعنوان نفقات التسيير).

- إعتماد نسبة 5% بعنوان نفقات التنمية بعنوان سنتي 2017 و 2018 مع إعطاء الأولوية للمشاريع المتواصلة والاعتناء بالمشاريع الجديدة ذات الأولوية التي تكون ملفاتها و الدراسات الخاصة بها جاهزة.

جدول عدد 1:

تطور ميزانية الوزارة لسنة 2016 حسب البرامج والبرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البرامج والبرامج الفرعية	إنجازات 2014 (1)	قانون المالية 2015 (محين)	مقترحات 2016		تطوراعتمادات الدفع	
			إعتمادات التعهد	إعتمادات الدفع	المبلغ	النسبة (%)
البرنامج الفرعي 1-1:اقتناء و تحديد املاك الدولة	-	1.820,651	2.047	1.876	55,349	3.04%
البرنامج الفرعي 1-2:التصرف في ملك الدولة الخاص	-	1.390,068	1.413	1.413	22,932	1.6%
البرنامج الفرعي1-3 :تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الاجانب	-	360,737	357	357	-3,737	-1.03%
مجموع برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية	**-**	**3.571,456**	**3.817**	**3.646**	**74,544**	**2.08%**
البرنامج الفرعي 2-1: اعادة هيكلة الاراضي الفلاحية	-	379,129	329	329	-50,129	-13.22%
البرنامج الفرعي 2-2 :اسناد الاراضي الفلاحية	-	478,805	422	422	-56,805	-12%
البرنامج الفرعي2-3 :دعم التصرف في العقارات الفلاحية	-	1.622,373	1970	1.920	299,627	18.46%
مجموع برنامج التصرف في العقارات الفلاحية	**-**	**2.480,307**	**2.721**	**2.671**	**190,693**	**7.68%**
البرنامج الفرعي 3-1: تمثيل الدولة والموسسات العمومية لدى القضاء	-	4.792,812	5.317	5.317	524,188	10.9%
البرنامج الفرعي 3-2 : الاختبارات	-	697,549	1.053	1.053	355,541	50.95%
البرنامج الفرعي 3-3 : مراقبة التصرف في املاك الدولة	-	1.168,049	1.165	1.165	-3,049	-0.2%
البرنامج الفرعي3- 4 : ضبط الاملاك العمومية	-	664,284	687	687	22,716	3.41%
مجموع برنامج ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها :	**-**	**7.322,694**	**8.222**	**8.222**	**699,306**	**9.54%**
البرنامج الفرعي 4-1: الإشراف والمساندة	-	34.798,053	35.377	36.667,300	1.869,247	%5.37
البرنامج الفرعي 4-2: اعلامية الإدارة	-	983,490	1.126,700	1.096,700	113,210	%11.51
مجموع برنامج القيادة والمساندة :	**-**	**35.781,543**	**36.504**	**37.764**	**1.982,457**	**%5.54**
المجمـــــوع العام للبرامج	**-**	**49.156**	**51.264**	**52.303**	**3.147**	**6.4%**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

(1) عدم توفر المعطيات حسب البرنامج

رسم بياني عدد 1

تطور ميزانية الوزارة 2016/2015 حسب البرامج

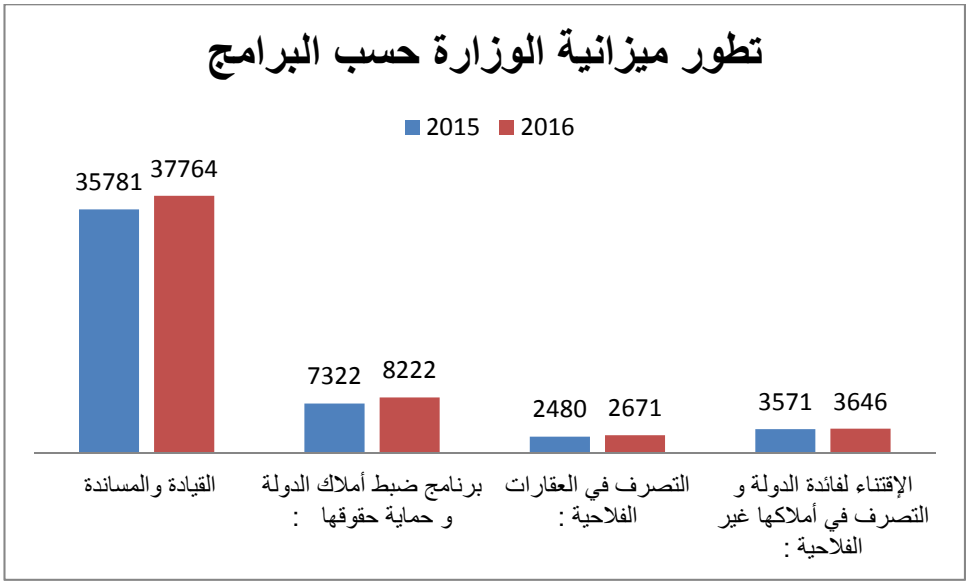

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية الوزارة* لسنة 2016 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البرامج / طبيعة النفقة	برنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية	برنامج التصرف في العقارات الفلاحية	برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها	برنامج القيادة والمساندة	المجموع
نفقات التصرّف	**3.307**	**2.221**	**7.992**	**24.254**	**37.774**
التأجير العمومي	3.307	2.221	7.992	20.984	34.504
وسائل المصالح	-	-	-	3.137	3.137
التدخل العمومي	-	-	-	133	133
نفقات التنمية	**339**	**450**	**230**	**2.510**	**3.529**
الإستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-
على الميزانية	-	-	-	-	-
على القروض الخارجية	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-
على الميزانية	-	-	-	-	-
على القروض الخارجية	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-	11,000	11,000
المجموع	**3.646**	**2.671**	**8.222**	**26.764**	**52.303**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2016 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

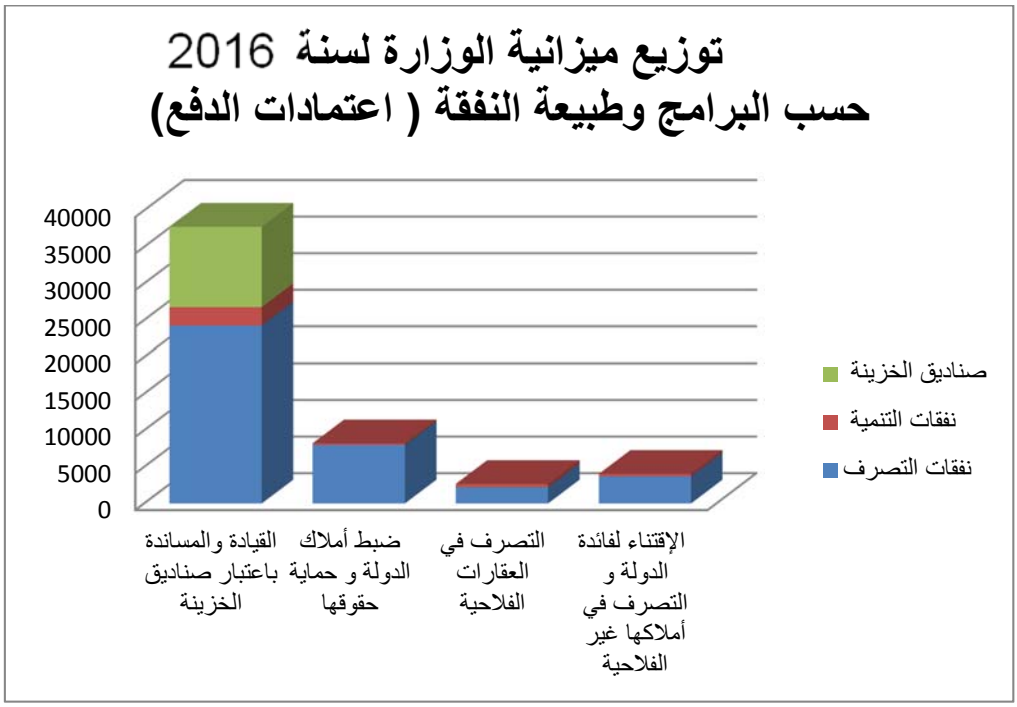

3.2 تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة:

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة: التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

النفقات	إنجازات			قانون المالية 2015 (محين)	تقديرات		
	2012	2013	2014		2016	2017	2018
نفقات التصرف	**25.553**	**28.306**	**29.225**	**34.627**	**37.774**	**41.041,860**	**45.009,806**
على موارد الميزانية	-	-	-		-		-
التأجير العمومي	25.553	28.306	29.225	31.357	34.504	37.609,360	41.370,296
وسائل المصالح	-	-	-	3.137	3.137	3.293,850	148,029
التدخل العمومي	-	-	-	133	133	1.396,500	
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-		-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-		-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-		-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-		-	-	-
نفقات التنمية	**-**	**-**	**-**	**3.529**	**3.529**	**3.705,450**	**3.890,723**
على موارد الميزانية	-	-	-		-	-	-
الاستثمارات المباشرة	1.868	3.957	4.000	3.529	3.529	3.705,450	3.890,723
التمويل العمومي	-	-	-		-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-		-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-		-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-		-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-		-	-	-
صناديق الخزينة				**11,000**	**11,000**	**11,000**	**11,000**
التأجير	-	-	-		-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-		-	-	-
التدخل	-	-	-		-	-	-
التجهيز	-	-	-		-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**27.421**	**32.263**	**33.225**	**49.156**	**52.303**	**55.748,310**	**59.900,529**
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**-**	**-**	**-**	**-**	**--**	**-**	**-**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة: التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البرامج	إنجازات (1)			قانون المالية 2015 (محين)	تقديرات		
	2012	2013	2014		2016	2017	2018
برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية	-	-	-	3.571,456	3.646	3.960,580	4.338,840
برنامج التصرف في العقارات الفلاحية	-	-	-	2.480,307	2.671	2.893,390	3.159,104
برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها	-	-	-	7.322,694	8.222	8.952,780	9.835,983
القيادة والمساندة	-	-	-	35.781,543	37.764	39.941,560	42. 566,600
المجموع	**31.362**	**36.167**	**3.713**	**49.156**	**52.303**	**55.694,310**	**59.900,527**

(1) عدم توفر المعطيات حسب البرنامج

المحـــــور الثاني

تقديم برامج الوزارة

برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف
في أملاكها غير الفلاحية

إسم رئيس البرنامج:السيد جلال الدين قحة، المدير العام للإقتناء و التحديد
مدة توليه مهمة رئيس البرنامج: من 15 ديسمبر 2014 إلى تاريخ اليوم

1.تقديم إستراتيجية برنامج "الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية"

1-1 خارطة البرنامج

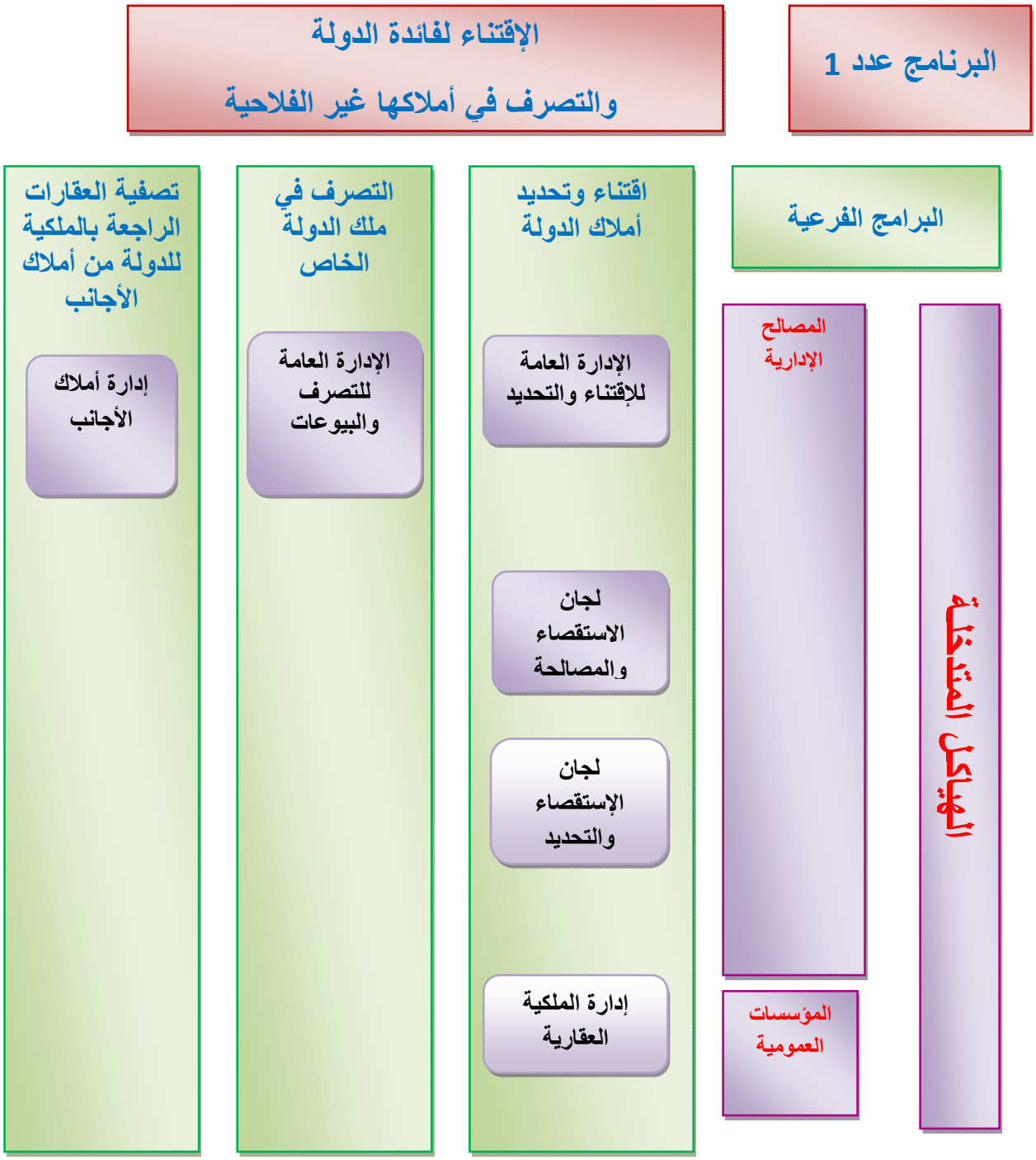

2-1 ضبط إستراتيجية البرنامج:

توكل لبرنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية مهمة تخصيص العقارات التابعة لملك الدولة الخاص والتفويت فيه، شـــراء وانتـــزاع العقـــارات لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بطلب منها وبالتعاون مع الوزارات المعنية، كراء العقارات الدولية لفائدة الغير، مراقبة كراء العقـــارات لفائـــدة الدولـة والمؤسســـات العمومية ذات الصبغة الإدارية بالتعاون مع الوزارات المعنية وتصفية المخلفات الشاغرة.

و ترتكز إستراتيجية الوزارة في مجال الاقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية على المحاور الكبرى التالية :

- التقليص في آجال تحرير الحوزة العقارية للمشاريع المعطلة .
- توظيف العقارات لدفع نسق التنمية بالبلاد.

3-1 تحديد البرامج الفرعية و ضبط خارطتها و مشمولاتها

1-3-1: البرنامج الفرعي عدد 1: إقتناء وتحديد أملاك الدولة

*** خارطة البرنامج الفرعي عدد1**

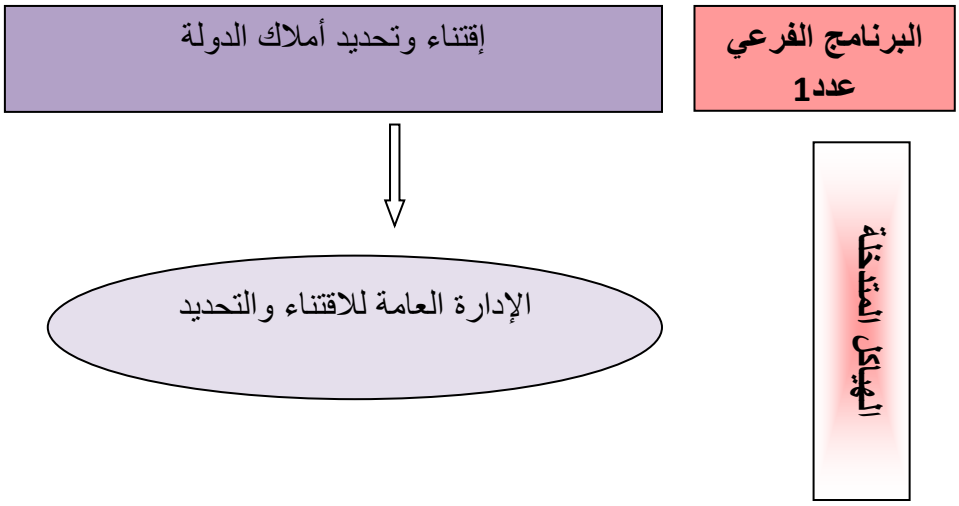

*** مشمولات البرنامج الفرعي عدد1:**

- القيام بالابحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية المتعلقة بالعقارات الدولية غير الفلاحية.
- برمجة ومتابعة التسجيل العقاري للعقارات الدولية غير الفلاحية.
- إنتزاع العقارات لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بطلب منها وبالتعاون مع الوزارات المعنية.
- شراء العقارات بالمراضاة لفائدة الدولة.
- متابعة شراء العقارات بالمراضاة لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
- القيام بإجراءات المعاوضة لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وقبول الوصايا والهبات لفائدة الدولة وفقا للتشريع الجاري به العمل.
- متابعة قبول الوصايا والهبات لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
- تصفية المخلفات الشاغرة والمخلفات التي لا وارث لها.
- تصفية أملاك الجمعيات التي ترجع مخلفاتها للدولة.
- ممارسة حق الأولوية للدولة في العمليات العقارية التي ينجر عنها نقل الملكية والتي تتوقف على ترخيص إداري.
- متابعة تحيين الرسوم العقارية غير الفلاحية التي تكون الدولة طرفا فيها.
- القيام بإجراءات تحديد الملك العقاري الخاص للدولة.
- متابعة تحديد ملك الدولة العام بكافة أصنافه بالاشتراك مع الإدارات المعنية
-

2-3-1 : البرنامج الفرعي عدد2: التصرف في ملك الدولة الخاص

*** خارطة البرنامج الفرعي عدد2**

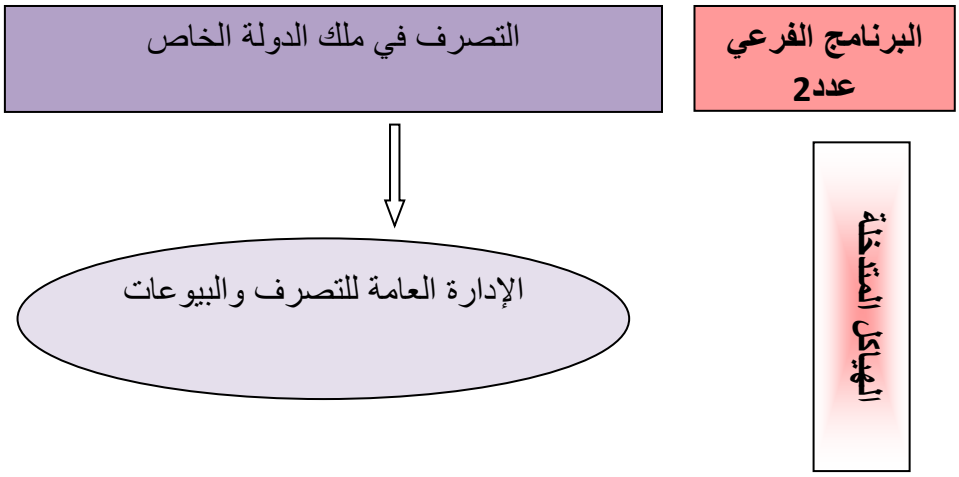

*** مشمولات البرنامج الفرعي عدد2:**

- التصرف في المنقولات والعقاراتغير الفلاحية التابعة للدولة
- كراء العقارات غير الفلاحية الراجعة املك الدولة الخاص
- كراء المقاطع التابعة لملك الدولة الخاص
- متابعة استغلال اللزمات والحيازة الوقتية لملك الدولة العام
- متابعة استغلال لزمات المؤسسات العمومية ذات الصبغة الأدارية.
- تخصيص العقارات التابعة لملك الدولة الخاص لفائدة المصالح العمومية
- احالة الأملاك التابعة لملك الدولة الخاص لفائدة المنشآت والمؤسسات العمومية.
- بيع العقارات غير الفلاحية التابعة لملك الدولة الخاص.

3-3-1 البرنامج الفرعي عدد 3: تصفيـــة العقـــارات الراجعـــة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

*** خارطة البرنامج الفرعي عدد 3**

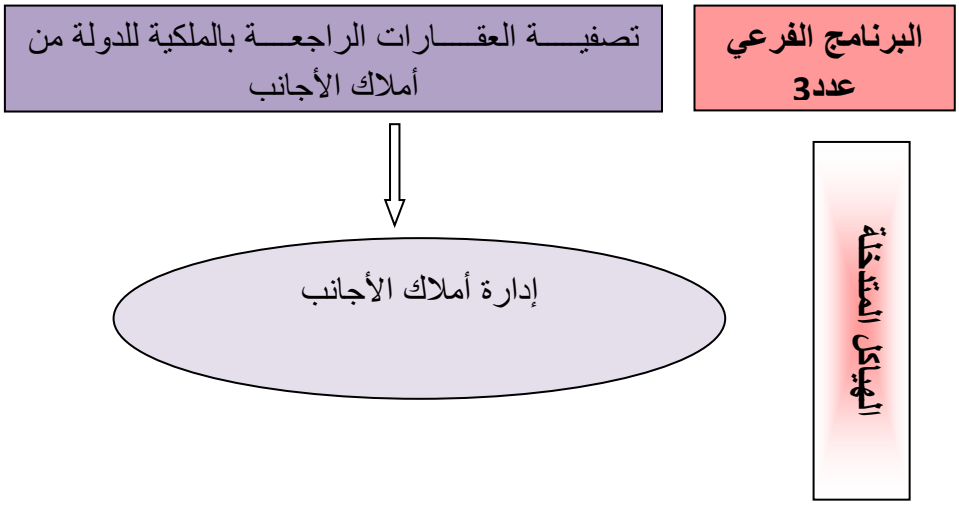

*** مشمولات البرنامج الفرعي عدد 3:**

- تنفيذ سياسة الدولة المتعلّقة بأملاك الأجانب والقيام بالدراسات وإعداد وتطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصّة بالتعاون مع الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية (SNIT).
- القيام بالدراسات القانونية المتعلقة باملاك الأجانب.
- السهر على حسن تنفيذها من قبل جميع الأطراف ومتابعة الأوضاع العقارية لهاته الأملاك والعمل على تصفيتها ببيعها لمتسوغَيها أو الحائزين لها عن حسن نيّة.
- إعداد التراخيص الإدارية الخاصِة بأملاك الأجانب.
- إعداد جلسات لجنتي التراخيص والتفويت في أملاك الأجانب مع تولّي كتابة هاتين اللجنتين ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنها.
- القيام دوريّا بإحصاء أملاك الأجانب وبالمعاينات والأبحاث العقارية والإشراف على تصرّف الوكلاء العقاريين في أملاك الأجانب ومراقبتهم وإعداد التراخيص لهم وقرارات سحبها.
- إسناد التصرّف للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في أملاك الأجانب المبنية أو المكتسبة قبل سنة 1956 أو إلغاء إسناد تصرفها والموافقة على ربط علاقة كرائية معها في محل سكنى أو محل تجاري أو مهني على ملك أجانب أو مشترك الملكية والموافقة على البيع بالمزاد العلني لعقار راجع بالملكية للدولة بالمصادقة على عملية التبتيت.
- الموافقة على التسويغ بالمزاد العلني لعقار مشترك الملكية (بين الدولة والغير) أو على ملك أجانب وفي تصرف الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية والمصادقة على عملية التبتيت.
- إحالة ملكية بعض العقارات للدولة تطبيقا لمقتضيات الفصل 14 من الاتفاقية العامة التونسية الفرنسية كلّما توفّرت الشروط القانونية لذلك بخصوص العقار والتراجع في تطبيق الفصل 14 المذكور على العقارات التي ثبت وجود عمليّات بيع بشأنها قبل تاريخ إحالة ملكيتها للدولة.
- متابعة ملفات قسمة العقارات المشتركة الملكية مع أجانب أو تونسيين بالتنسيق بين نـــزاعـــات الـــدولة والـشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية.

2. أهداف و مؤشرات قيس أداء برنامج "الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية":

1.2 - تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج

الهدف 1-1-1 : تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية

تقديم الهدف: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية

مرجع الهدف: إقتناء وتحديد أملاك الدولة

مبررات اعتماد المؤشرات:

مؤشرات الهدف:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر:1-1-1-1: نسبة المساحة المسوّاة رضائيا	نسبة مائوية	57	63	75	70	75	75	75
المؤشر:1-1-1-2: نسبة المساحة المسوّاة باستصدار أوامر إنتزاع	نسبة مائوية	38	18	30	33	25	25	30

الهدف 1-1-2: المحافظة على ملك الدولة الخاص

تقديم الهدف: المحافظة على ملك الدولة الخاص

مرجع الهدف: إقتناء وتحديد أملاك الدولة

مبررات اعتماد المؤشرات:

مؤشرات الهدف:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر:1-1-2-1: نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر	نسبة مائوية	57	58	59	60	62	64	65
المؤشر:1-1-2-2: نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص	نسبة مائوية	52,11	52,58	52,66	55	60	62	65

الهدف 1-2-3 : توظيف العقارات الدولية

تقديم الهدف: توظيف العقارات الدولية

مرجع الهدف: التصرف في ملك الدولة الخاص

مبررات اعتماد المؤشرات:

مؤشرات الهدف:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر:1-2-3-1: نسبة العقارات الدولية الموظفة	نسبة مائوية	19.88	21.49	22.45	25	30	35	_
المؤشر:1-1-3-2: مساحة العقارات الدولية القابلة للاستغلال كالمقاطع المحددة والمقسمة	هك	_	_	_	200	250	300	_

الهدف 1-3-4: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.

تقديم الهدف: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

مرجع الهدف: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

مبررات اعتماد المؤشرات:

مؤشرات الهدف:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر:1-3-4-1 : نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت	نسبة مائوية	57,24	97,93	12,05	61,35	61,35	61,35	61,35

2-2 تقديم أنشطة البرنامج

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2016	الأنشطة المبرمجة لسنة 2016	الإعتمادات المبرمجة
الهدف 1-1-1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية	المؤشر:1-1-1-1 نسبة المساحة المسوّاة رضائيا	% 75	- التسريع في نسق التسوية بالمراضاة للمساحات المعنية بالإقتناء لفائدة الدولة . - التنسيق مع مختلف الوزارات المعنية والهياكل المتداخلة في العملية العقارية للضغط على الآجال اللازمة للتسوية.	
	المؤشر:1-1-1-2 نسبة المساحة المسوّاة باستصدار أوامر إنتزاع	%25	- التسريع في أعمال لجان الإستقصاء والمصالحة وذلك بالرفع من عدد جلساتها والنظر مع وزارة العدل وحقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية لتخصيص قاض متفرّغ لعمل اللجنة. - التنسيق مع مختلف الوزارات المعنية والهياكل المتداخلة في العملية العقارية للضغط على الآجال اللازمة للتسوية من ذلك مثلا ضرورة الإسراع في إعداد أمثلة التجزئة النهائية للعقارات الداخلة في حوزة المشروع واللازمة لإستصدار أوامر الإنتزاع.	
الهدف 1-2-2: المحافظة على ملك الدولة الخاص	المؤشر:1-1-2-1 نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر	% 62	-توفير المستلزمات اللازمة لعمل اللجان قصد الترفيع في نسق أعمالها (إجراء الأبحاث العقارية وإعداد أمثلة التحديد والتقارير الإختتامية) -التنسيق مع لجان الإستقصاء والتحديد بمختلف ولايات الجمهورية قصد الإسراع في البت في الملفات المتعلقة بالعقارات المستقصاة.	
	المؤشر:1-1-2-2 نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص	%60	- التنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة في برنامج التحديد قصد فرز العقارات الراجعة للدولة من أعمال لجان الإستقصاء والتحديد والنظر في إمكانية تقديم مطالب تسجيل في شأنها. - التنسيق مع مختلف مصالح الوزارة للتسريع في الإجراءات اللازمة المتعلقة بمطالب التسجيل	
الهدف 1-2-3 توظيف العقارات الدولية	المؤشر:1-1-3-1 نسبة العقارات الدولية الموظفة	%30	- تحيين قاعدة البيانات للرصيد العقاري - تفعيل المنظومة الإعلامية المتعلقة بالتصرف في الرصيد العقاري	
	المؤشر:1-1-3-2 مساحة العقارات الدولية القابلة للاستغلال	250 هك	تم اعداد مشروع اتفاقية تمت إحالته على الديوان الوطني للمناجم في انتظار برمجة جلسة عمل للإتفاق على بنودها وإمضائها	
الهدف 1-3-4 تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب	المؤشر:1-1-3-1 نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت	%61.35	- مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المعتمدة لضبط شروط التفويت وتحديد ثمن البيع.	

3- نفقات برنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية:

3-1-ميزانية البرنامج : تطور إعتمادات برنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملا كها غير الفلاحية

(بحساب الألف دينار)

بيـــــــان البرنامج	إنجازات 2014	قانون المالية 2015 (محين) (1)	تقديرات 2016		نسبة التطوّر (2016-2015)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (1) -(2)	النسبة (%) (1) /(1) - (2)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	**-**	**3.231,456**	**3.307**	**3.307**	**75,544**	**2**
التأجير العمومي	-	3.231,456	3.307	3.307	75,544	2
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**-**	**340**	**510**	**339**	**1**	**-**
الاستثمارات المباشرة	-	-				
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-
مجموع البرنامج	**-**	**3.571,456**	**3.817**	**3.646**	**74,544**	**2**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

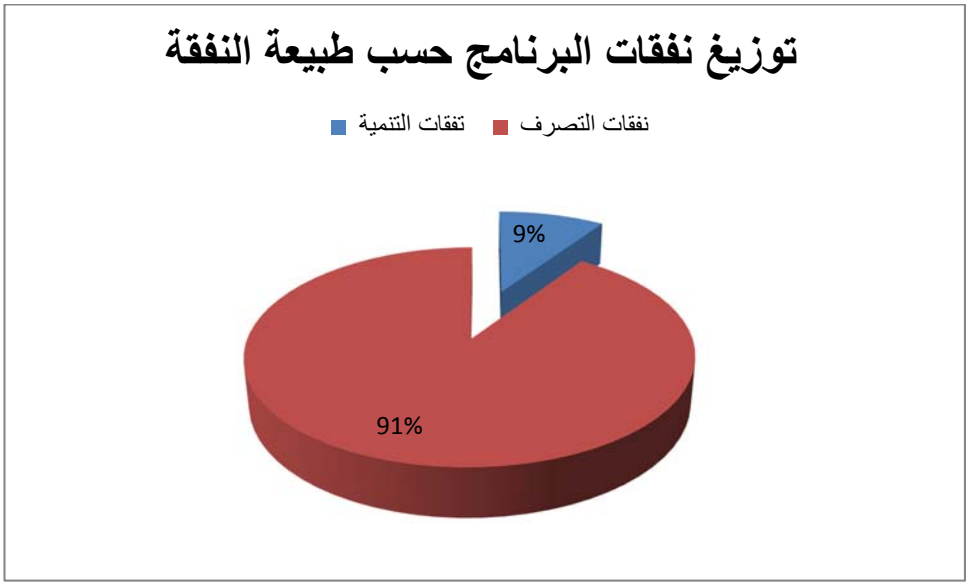

2-3 توزيع ميزانية برنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملا كها غير الفلاحية لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية
اعتمادات الدفع

(بحساب الألف دينار)

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	اقتناء و تحديد املاك الدولة	التصرف في ملك الدولة الخاص	تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الاجاتب	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرّف				
التأجير العمومي	**1.537**	**1.413**	**357**	**3.307**
وسائل المصالح	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	**339**	**-**	**0**	**339**
التمويل العمومي	-	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-	-
المجموع حسب البرامج الفرعية	**1.876**	**1.413**	**357**	**3.646**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

توزيع نفقات البرنامج حسب البرامج الفرعية

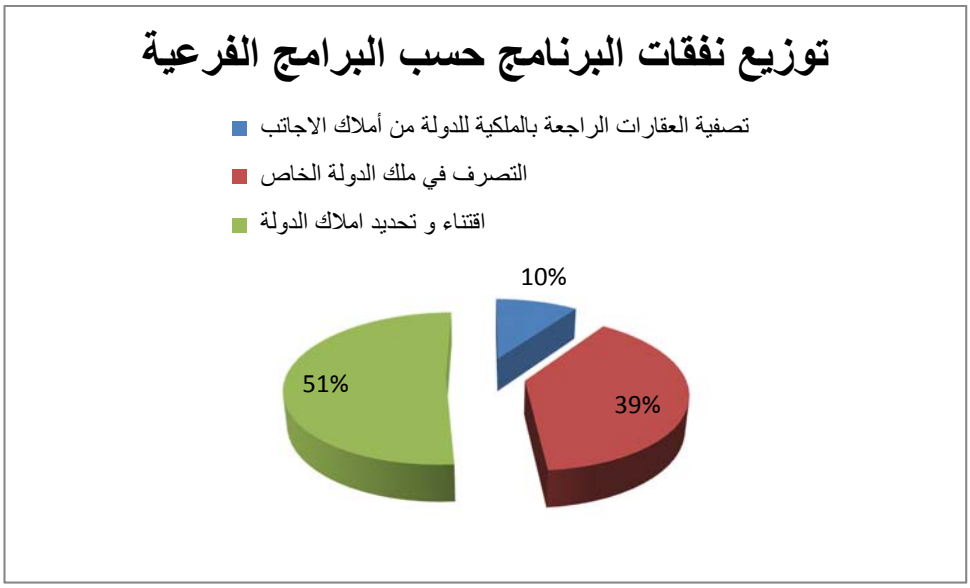

3-3 إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية

3-3-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج :

(بحساب الألف دينار)

النفقات	إنجازات			قانون المالية 2015 (محين)	تقديرات		
	2012	2013	2014		2016	2017	2018
نفقات التصرف				**3.231,456**	**3.307**	**3.604,630**	**3.565,093**
على موارد الميزانية	-	-	-	3.231,456	3.307	3.604,630	**3.565,093**
التأجير العمومي	-	-	-		**3.307**	3.604,630	**3.565,093**
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية				**340**	**339**	**355,950**	**373,747**
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	339	355,950	373,747
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	**3.571,456**	**3.646**	**3.960,580**	**4.338,840**
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	**-**	**-**	-	-

3-3-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 حسب البرامج الفرعية:

3-3-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي الإقتناء لفائدة الدولة

(بحساب الألف دينار)

النفقات	انجازات			ق.م. 2015 (محين)	تقديرات		
	2012	3201	4201		2016	2017	2018
نفقات التصرف	-	-	-	**1.480,651**	**1.537**	**1.675,330**	**1.842,863**
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	1.675,330	1.842,863
التأجير العمومي	-	-	-	**1.480,651**	1.537	1.675,330	1.842,863
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية				**340**	**339**	**355,950**	**373,747**
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة				340	**339**	**355,950**	**373,747**
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	**1.820 ,651**	**1.876**	**2.031,280**	**2.216,610**
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-

3-3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي التصرف في أملاك الدولة الخاصة

(بحساب الألف دينار)

النفقات	انجازات			ق.م. 2015 (محين)	تقديرات		
	2012	2013	2014		2016	2017	2018
نفقات التصرف	-	-	-	**1.390,068**	**1.413**	**1.540,170**	1.694,187
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-		
التأجير العمومي	-	-	-	1.390,068	1.413	**1.540,170**	1.694,187
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	-	-	-
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	**1.390,068**	**1.413**	**1.540,170**	**1.694.187**
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-

3-2-3-3/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

(بحساب الألف دينار)

النفقات	انجازات			ق.م. 2015 (محين)	تقديرات		
	2012	2013	2014		2016	2017	2018
نفقات التصرف	-	-	-	360,737	357	389,130	428,043
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-		
التأجير العمومي	-	-	-	360,737	357	389,130	428,043
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	-	-	-
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	360,737	357	389,130	428,043
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-

بطاقات مؤشرات
قيس أداء برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة المساحة المسوّاة رضائيا

رمز المؤشر : 1-1-1-1
تسمية المؤشر : نسبة المساحة المسوّاة رضائيّا
تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2016

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** إقتناء وتحديد أملاك الدولة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية
4. **تعريف المؤشر:** نسبـــة المساحة المســوّاة رضائيا وهـي المساحات التي أعدّت في شأنها عقود إدارية تمّ إمضاؤها من طرف المستحقين
5. **نوع المؤشر: مؤشر منتوج (Ind de produit)**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)**
   - لجان الإستقصاء والمصالحة بمختلف الولايات
   - الإدارات الجهوية التابعة للوزارة
   - مصالح ديوان الوزارة ومختلف الإدارات العامة التابعة للوزارة
   - الإدارات الجهوية للملكية العقارية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

المساحـــــــة المســـــــــوّاة رضائيـــــــــــــا (سنويـــــا)

مساحة الطلبات الواردة من مختلف الوزارات (دون عرضها على لجان الإستقصاء والمصالحة) + المساحات المسوّاة في إطار أعمال لجان الإستقصاء والمصالحة

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

- مساحـة العقــارات المزمـع شــراؤها لفائـدة المشاريـع العمومية والتـــي ورد بخصوصهـا طلب اقتناء بالمراضاة من طرف الوزارات صاحبة المشاريع
- المساحة التي تم تسويتها رضائيا
- مساحــة العقــارات المضمّنــة بتقارير لجان الإستقصاء والمصالحة والتي توصلت اللجان المذكورة إلى إتفاق صلح بشأنها مع المالكين

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** تقرير
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

الملفات الفنية المحالـة من طـرف مختلــف الوزارات والمتعلقة بطلب اقتناء عقارات بالمراضاة لفائدة انجاز مشاريع عمومية
تقارير لجان الإستقصاء والمصالحة

6. **تاريخ توفّر المؤشر :** نهاية كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) :** 75 %
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** السيدة هاجر خشروم رئيسة مصلحة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات			2015	التقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
نسبة المساحة المسوّاة رضائيّا	نسبة مائوية	57	63	75	70	75	75	75

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :**

عرفت نسبة التسوية بالمراضاة للمساحات المعنية بالاقتناء لفائدة الدولة تطورا وارتفاعا خلال السنوات الأخيرة، وقد شهدت سنوات 2012 و2013 و2014 نسقا تصاعديا لعمليات التسوية رضائيا ويرجع ذلك إلى عدة معطيات منها وعي المواطن بضرورة تسهيل إنجاز المشاريع العمومية مما جعله يتعامل بمرونة مع الإدارة من حيث التفاهم معها لتسوية وضعيته العقارية اللازمة لتلك المشاريع، هذا مع تبسيط إجراءات التسوية الرضائية حيث يتم إبرام العقد بمجرد قبول المواطن للقيمة الشرائية المقدرة من طرف خبير أملاك الدولة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

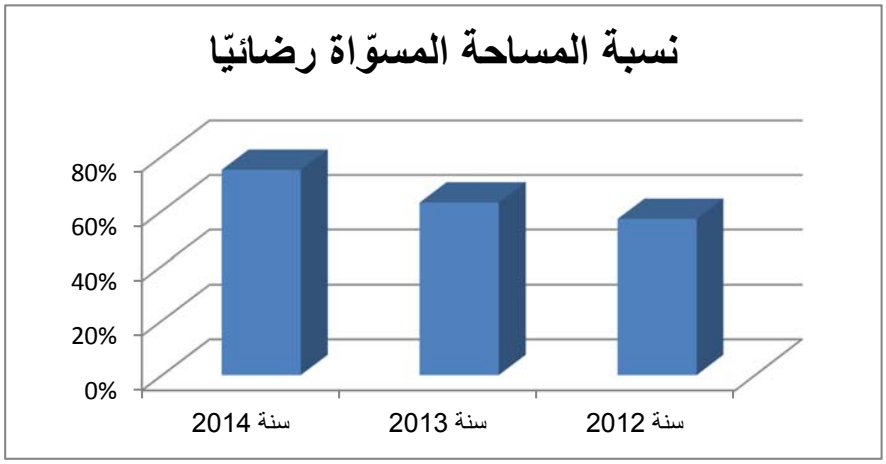

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- التسريع في نسق التسوية بالمراضاة للمساحات المعنية بالإقتناء لفائدة الدولة .
- التنسيق مع مختلف الوزارات المعنية والهياكل المتداخلة في العملية العقارية للضغط على الآجال اللازمة للتسوية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

إن خصوصية هذا المؤشر تجعله لا يعكس بصورة واضحة وجلية المجهودات المبذولة من قبل الإدارة في تحري الحوزة العقارية للمشاريع العمومية باعتبار أنه يمكن للمصالح الإدارية المختصّة أن تبذل مجهودات كبيرة في تسوية الوضعية بالنسبة لعديد الوضعيات العالقة ولكنها تتعلق بمساحات ضئيلة نسبيا والعكس صحيح أي أنه يمكن أن تتمّ تسوية الوضعية بالنسبة لعدد قليل من الملفات تتعلق بها مساحات هامة نسبيا.

بطاقة المؤشر: نسبة المساحة المسوّاة باستصدار أوامر إنتزاع

رمز المؤشر : 1-1-1-2
تسمية المؤشر: نسبة المساحة المسوّاة باستصدار أوامر إنتزاع.
تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2016

الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** إقتناء وتحديد أملاك الدولة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية
4. **تعريف المؤشر:** نسبة المساحة المسوّاة باستصدار أوامر إنتزاع.
5. **نوع المؤشر: مؤشر منتوج (Ind de produit)**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)**
   - لجان الإستقصاء والمصالحة بمختلف الولايات
   - الإدارات الجهوية التابعة للوزارة
   - مصالح ديوان الوزارة ومختلف الإدارات العامة التابعة للوزارة
   - الإدارات الجهوية للملكية العقارية

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule) :**

$$\frac{\text{المساحة المسوّاة باستصدار أوامر إنتزاع}}{\text{المساحة المضمنة بتقارير لجنة الاستقصاء والمصالحة والتي تعذر التوصل إلى إتفاق صلح بشأنها}}$$

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
   - المساحة التي تم تسويتها في إطار أعمال لجنة الإستقصاء والمصالحة والتي لم تتوصل إلى إبرام إتفاق صلح في شأنها.
   - المساحة المضمنة بتقارير لجنة الاستقصاء والمصالحة والتي تعذر التوصل إلى إتفاق صلح بشأنها.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** تقرير
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** التقارير الإختتامية للجان الإستقصاء والمصالحة
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** نهاية كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 30 %**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** السيد كمال عبيد كاهية مدير

قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات			2015	التقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
نسبة المساحة المسوّاة باستصدار أوامر إنتزاع	نسبة مائوية	38	18	30	33	25	25	30

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :**

نلاحظ من خلال قراءتنا لنتائج المؤشر عدم إستقرار واضح في نسبة التسوية المتعلقة بتحرير الحوزة العقارية للمشاريع العمومية الصادر في شأنها تقارير إختتامية نهائية من لجان الإستقصاء والمصالحة وذلك باستصدار أوامر إنتزاع بالنسبة للوضعيات التي فشلت مساعي الصلح في شأنها حيث بلغت سنة إلى قرابة 38 % لتنخفض سنة 2013 إلى 18 % ثم تعود لترتفع سنة 2014 إلى 33 %، ولعل ذلك يرجع أساسا إلى الطبيعة الخاصة لهذا المؤشر وإلى الصعوبات التي يتخللها مسار العملية العقارية وإلى طول الإجراءات وتشعبها إضافة إلى تعدّد الهياكل المتداخلة في العملية العقارية وارتباطها بها.

وقد شهدت سنة 2012 بعد الظروف الإستثنائية التي عرفتها البلاد سنة 2011 عودة لجان الإستقصاء والمصالحة في مختلف الجهات باستثناء ولاية القصرين إلى سالف نشاطها ممّا مكن الإدارة من إستصدار أمري إنتزاع متضمّنين لمساحات هامّة يتعلقان بالطريق السيارة وادي الزرقة بوسالم قسط ولاية باجة وجندوبة، وهو ما أثر إيجابا في نسبة التسوية وأسهم في ارتفاع مساحة العقارات المسوّاة.

أمّا فيما يتعلق بالتراجع الملحوظ في نسبة المؤشر لسنة 2013 تبعا لانخفاض نسبة التسوية فإن ذلك لا يعكس بوضوح نشاط الإدارة وحجم العمل المنوط بعهدتها والجهد المبذول رغم ما تعانيه من نقص على جميع المستويات.

فالإدارة تمكنت رغم ما تمّ تسجيله من تراجع كبير في نسبة المؤشر إلى إستصدار 10 أوامر إنتزاع بما يتجاوز بكثير عدد أوامر الإنتزاع الصادرة في سنة 2012 فرغم الفارق الكبير في عدد الأوامر الصادرة في سنة 2012 وسنة 2013 فإن المساحة المسوّاة جاءت أقل باعتبار أن المشاريع الصادر في شأنها أوامر إنتزاع تتضمّن مساحات قليلة وغير شاسعة على عكس الأوامر الصادرة في سنة 2012 (الطريق السيارة وادي الزرقة بوسالم) لتعاود الإرتفاع سنة 2014 إلى 33 % حيث تمّ إستصدار 06 أوامر إنتزاع.

وهذا ما يؤكد خصوصية هذا المؤشر بحيث أنه لا يعكس نشاط الإدارة ولا يعطي صورة واضحة وجلية عن مهامها والمجهودات التي تبذلها في إطار تحرير الحوزة العقارية لمختلف المشاريع العمومية.

هذا ويمكن الإشارة إلى أنه من ضمن العوامل التي تؤثر سلبا في عمل الإدارة وبالتالي في عملية التسوية العقارية هي كثرة الهياكل المتداخلة وما يتولد عنه من التأخير في التصفية النهائية للعمليات العقارية، فنذكر على سبيل المثال أن الإدارة وبحسب طبيعة المؤشر الذي تمّ تحديده يكون منطلق إلتزامها وبداية مسؤوليتها في التسوية حصولها على التقرير الإختتامي للجنة الإستقصاء والمصالحة، في حين أن الأمر عمليا على خلاف ذلك إذ لا يمكن للإدارة الإنطلاق في تجسيم ما ورد بالتقرير سواء بإبرام عقود صلحية أو إستصدار أوامر إنتزاع إلا بعد إعداد أمثلة التجزئة النهائية والأمثلة النهائية التي تأذن اللجنة بإعدادها من طرف الوزارة صاحبة المشروع وهي عملية في قد تتسبب في عدم إستصدار أوامر إنتزاع في الآجال المناسبة والمعقولة.

يتوقع تحسن في نسبة التسوية خلال سنوات 2016- 2017 – 2018 ذلك أن الإدارة قامت بإعداد العديد من مشاريع أوامر إنتزاع منها ما هو بصدد التأشير ومنها ما هو معروض على رئاسة الحكومة لإجراء ما يتعيّن بخصوصها، بالإضافة إلى سعي الوزارات المعنيّة لإعداد أمثلة التجزئة النهائية للعقارات الداخلة في حوزة المشاريع العمومية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

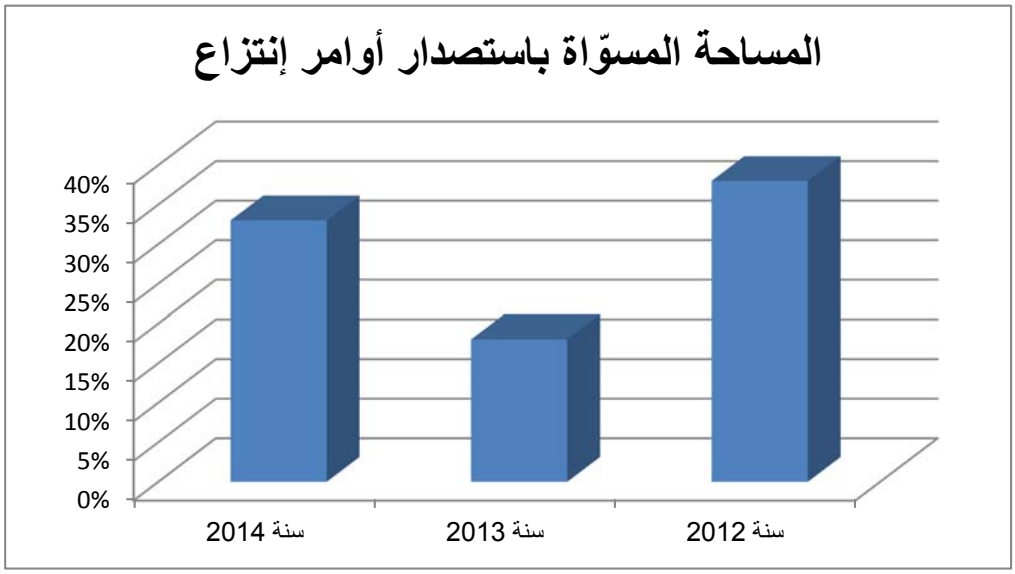

4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- التسريع في أعمال لجان الإستقصاء والمصالحة وذلك بالرفع من عدد جلساتها والنظر مع وزارة العدل وحقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية لتخصيص قاض متفرّغ لعمل اللجنة.
- التنسيق مع مختلف الوزارات المعنية والهياكل المتداخلة في العملية العقارية للضغط على الآجال اللازمة للتسوية من ذلك مثلا ضرورة الإسراع في إعداد أمثلة التجزئة النهائية للعقارات الداخلة في حوزة المشروع واللازمة لإستصدار أوامر الإنتزاع.

5 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- إن خصوصية هذا المؤشر تجعله لا يعكس بصورة واضحة وجلية المجهودات المبذولة من قبل الإدارة في تحرير الحوزة العقارية للمشاريع العمومية باعتبار أنه يمكن للمصالح الإدارية المختصّة أن تبذل مجهودات كبيرة في تسوية الوضعية بالنسبة لعديد الوضعيات العالقة ولكنها تتعلق بمساحات ضئيلة نسبيا والعكس صحيح أي أنه يمكن أن تتمّ تسوية الوضعية بالنسبة لعدد قليل من الملفات تتعلق بها مساحات هامة نسبيا.
- ضرورة مراجعة قانون الإنتزاع تبعا لما أفرزه التطبيق من عدة نقائص أسهمت بدرجة كبيرة في تعطيل التصفية العقارية للعقارات المنتزعة و التحوز بها.

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر

رمز المؤشر : 1- 1- 2 - 1

تسمية المؤشر: نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر

تاريخ تحيين المؤشر : 31 ديسمبر 2016

الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :** إقتناء وتحديد أملاك الدولة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المحافظة على ملك الدولة الخاص
4. **تعريف المؤشر :** متابعة نسق عمليات المصادقة بأمر على العقارات التي يتم تحديدها من قبل لجان الاستقصاء و تحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص
5. **نوع المؤشر : مؤشر نتائج (ind de résultats)**
6. **طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية (efficience)**
7. **التفريعات :**

- لجان إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص
- الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية
- ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري
- مصالح ديوان الوزارة ومختلف الإدارات العامة التابعة للوزارة

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule) :**

عدد العقارات المصادق على تحديدها بأمر منذ إنطلاق المشروع إلى موفى السنة الجارية

عدد العقارات المستقصاة منذ إنطلاق المشروع إلى موفى السنة الجارية – عدد العقارات المحفوظة إلى موفى السنة الجارية

2. **وحدة المؤشر :** نسبة مأوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :**

- عدد العقارات المصادق على تحديدها بمقتضى أمر منذ إنطلاق برنامج تحديد ملك الدولة العقاري الخاص
- العدد الجملي للعقارات المستقصاة من قبل لجان إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص.

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** تقارير
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :**

- تقارير النشاط الشهري للجان إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص
- تقارير النشاط السنوي للإدارة العامة للإقتناء والتحديد
- أوامر المصادقة الصادرة بالرائد الرسمي

6. **تاريخ توفّر المؤشر :** نهاية كل سنة.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) :** 65 %
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** السيدة سميرة التونكتي كاهية مدير

قراءة في نتائج المؤشر : نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات			2015	التقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر	نسبة مائوية	57	58	59	60	62	64	65

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

يلاحظ إستقرار في النتائج مع تقدّم طفيف في نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

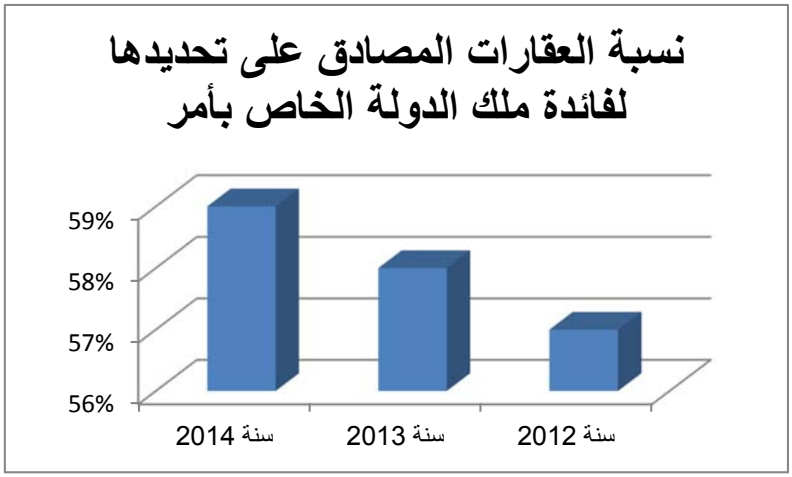

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- توفير المستلزمات اللازمة لعمل اللجان قصد الترفيع في نسق أعمالها (إجراء الأبحاث العقارية وإعداد أمثلة التحديد والتقارير الإختتامية)
- التنسيق مع لجان الإستقصاء والتحديد بمختلف ولايات الجمهورية قصد الإسراع في البت في الملفات المتعلقة بالعقارات المستقصاة.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

يلاحظ أن عديد الملفات التي تم الانتهاء من إجراءات تحديدها لم يتمّ البت في شأنها من قبل لجان الإستقصاء والتحديد وذلك إمّا بإعداد تقارير إختتامية بالنسبة للملفات التي أقرّت اللجنة رجوع العقارات موضوعها لفائدة ملك الدولة الخاص أو إتخاذ قرارات حفظ بالنسبة للملفات التي يثبت عدم مساس العقارات موضوعها بملك الدولة الخاص ممّا يؤثر في فاعلية هذا المؤشر من حيث الترفيع في نسبة العقارات التي يمكن إقتراح مشاريع أوامر مصادقة على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص.

بطـاقة المـؤشــر: نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص

رمز المؤشر : 1 – 1 – 2 - 2

تسمية المؤشر: نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2016

الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** إقتناء وتحديد أملاك الدولة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المحافظة على ملك الدولة الخاص
4. **تعريف المؤشر:** متابعة نسق تسجيل العقارات الراجعــة لملك الدولة الخاص مقارنة بعدد مطالب التسجيل المقدّمة إلى المحكمة العقارية
5. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) :**
   - الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية.
   - ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري
   - مصالح ديوان الوزارة ومختلف الإدارات العامة التابعة للوزارة
   - الإدارات الجهوية للملكية العقارية
   - فروع المحكمة العقارية بمختلف الجهات

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule) :**

عدد الأحكام بالتسجيل (إلى حدود سنة n-1) + عدد الأحكام بالتسجيل في السنة الحالية n

عدد مطالب التسجيل المقدّمة (إلى حدود سنة n-1) + (عدد المطالب المقدّمة في السنة الحالية n) – (عدد الأحكام الصادرة بالرفض البات)

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
   - عدد الملفات التي تم تقديمها الى المحكمة العقارية قصد التسجيل
   - عدد المفات الصادرة في شأنها أحكام
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقرير
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
   - تقرير النشاط السنوي
   - الأحكام الصادرة في السنة الحالية
   - المطالب المقدّمة في السنة الحالية
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** نهاية كل سنة.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) :** 60%
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** السيدة أحلام بوهلال رئيس مصلحة

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2015	التقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص	نسبة مائوية	52,11	52,58	52,66	55	60	62	65

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

نلاحظ أن النتائج متقاربة وفي تحسن مستمرّ .

3. رسم بياني لتطور الأنشطة

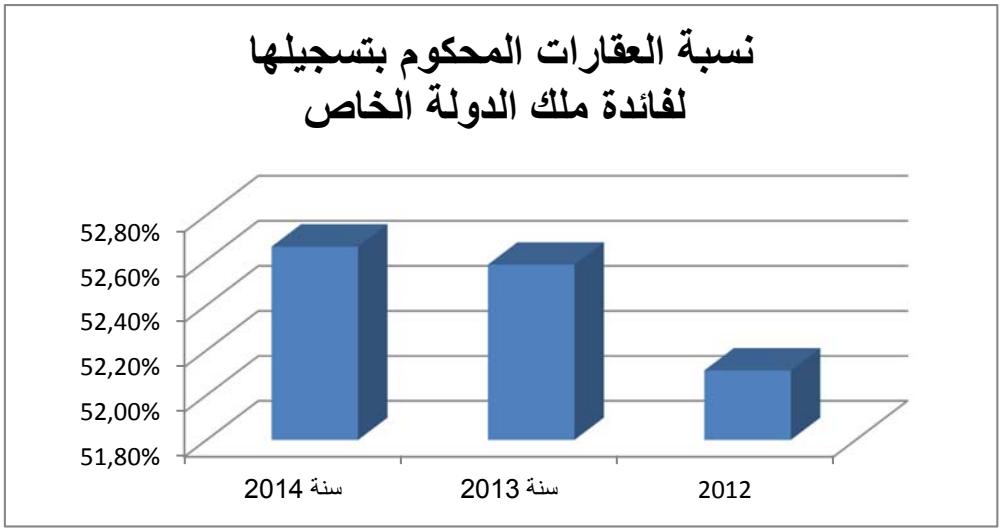

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- التنسيق مع مختلف الوزارات لإحصاء المؤسسات والمساكن التابعة لها لتسجيلها وحمايتها من الإعتداءات
- التنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة في برنامج التحديد قصد فرز العقارات الراجعة للدولة من أعمال لجان الإستقصاء والتحديد والنظر في إمكانية تقديم مطالب تسجيل في شأنها.
- التنسيق مع مختلف مصالح الوزارة للتسريع في الإجراءات اللازمة المتعلقة بمطالب التسجيل

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- إن نسق تقديم مطالب التسجيل التي تخصّ ملك الدولة العقاري الخاص يبقى متوقفا على عديد العوامل تذكر منها:

- إنجاز ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري الطلبيات الموجهة له من قبل الإدارة بخصوص أمثلة التحديد يتجاوز أحيانا الآجال المحدّدة ضمن الإتفاقيات المبرمة بين الديوان والإدارة والمتعلقة بتنفيذ الأشغال الفنيّة الخاصة بالتسجيل العقاري.
- عدم توفر الوثائق القانونية المثبتة لملكية الدولة للعقارات المزمع تقديم مطالب تسجيل في شأنها.
- الإطار القانوني المنظم لبعض الأصناف من الأراضي الدولية يعوق تقديم مطالب تسجيل في شأنها باعتبار صبغتها (أراضي إشتراكية، الأراضي المستغلة كمراعي، أراضي السيالين...).

- طول الفترة الزمنية التي تستغرقها فروع المحكمة العقارية للبتّ في مطالب التسجيل المقدّمة من قبل الدولة.

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة العقارات الدولية الموظفة

رمز المؤشر : 1-2-3-1
تسمية المؤشر : نسبة العقارات الدولية الموظفة
تاريخ تحيين المؤشر: نهاية كل سنة
الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** التصرف في ملك الدولة الخاص
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**
4. **تعريف المؤشر:** يسمح هذا المؤشر بمقارنة عدد العقارات الموظفة سواء بالتخصيص أو الكراء أو البيع بالنسبة لعدد العقارات المطلوبة للتوظيف والقابلة لذلك
5. **نوع المؤشر: مؤشر منتوج (Ind de produit)**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)**
   - الإدارات الجهوية التابعة للوزارة
   - الإدارات الجهوية للملكية العقارية
   - مصالح الديوان بالوزارة و مختلف الإدارات العامة التابعة للوزارة
   - مختلف الوزارات

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

$$\frac{\text{عدد العقارات الموظفة سواء بالتخصيص أو الكراء أو البيع}*100}{\text{عدد العقارات المطلوبة للتوظيف و القابة لذلك}}$$

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
   - عدد العقارات المبرم في شأنها عقود تسويغ
   - عدد العقارات المطلوبة للكراء و القابلة لذلك
   - عدد العقارات المخصصة
   - عدد العقارات المطلوبة للتخصيص و القابلة لذلك
   - عدد عقود البيع المبرمة
   - عدد ملفات العقارات المطلوبة للبيع و القابلة لذلك
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :**
   - عدد العقارات المبرم في شأنها عقود تسويغ
   - عدد العقارات المطلوبة للكراء و القابلة لذلك
   - عدد العقارات المخصصة
   - عدد العقارات المطلوبة للتخصيص و القابلة لذلك
   - عدد عقود البيع المبرمة
   - عدد ملفات العقارات المطلوبة للبيع و القابلة لذلك
   - تقارير نشاط الإدارة
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
   - ملفات المقاطع الدولية المعروضة على اللجان الإستشارية للمقاطع
   - عدد عقود التسويغ المبؤرمة
   - عدد عقود البيع المبرمة
   - محاضر اللجنة الإستشارية للعمليات العقارية
   - الأوامر المتعلقة بالترخيص في التفويت في عقارات دولية
6. **تاريخ توفر المؤشر :** نهاية كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) :**

رفع نسبة الإستجابة لطلبات توظيف العقارات الدولية سواء بالتخصيص أو بالكراء أو التفويت

8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :**

السيد توفيق اللموشي، رئيس مصلحة كراء العقارات غير الفلاحية

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات			2015	التقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
نسبة العقارات الدولية الموظفة	نسبة مائوية	19.88	21.49	22.45	25	30	35	-

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

من خلال دراسة المؤشر نلاحظ ارتفاع ملحوظ في عدد العقارات الموظفة سواءا بالتخصيص او بالكراء او بالتفويت مقارنة بعدد العقارات المطلوبة للتوظيف والقابلة لذلك وقد شهدت سنوات 2012 و2013 و2014 نسقا تصاعديا لعمليات التوظيف سواءا في اطار تسوية الوضعيات العقارية العالقة او لانجاز المشاريع الجديدة وكذلك لعمليات الكراء والتخصيص وذلك استجابة للطلبات الملحة والمتواصلة وسعيا لدفع نسق التنمية بمختلف جهات البلاد.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

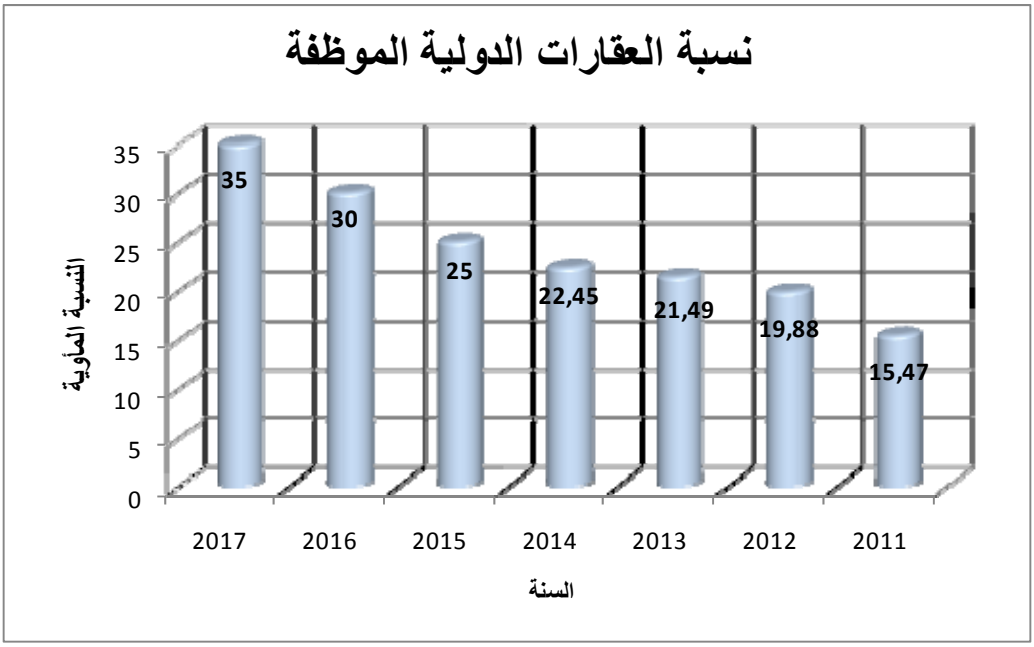

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تحيين قاعدة البيانات للرصيد العقاري
- تفعيل المنظومة الإعلامية المتعلقة بالتصرف في الرصيد العقاري

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- المؤشر لا يعكس بصورة واضحة وجلية المجهودات المبذولة من قبل الادارة في دراسة الملفات الواردة وفي اجراء الابحاث المتعلقة بها حيث يمكن للمصالح المختصة ان تبذل مجهودات ووقت كبيرين دراسة ملفات طلبات كراء او تخصيص او بيع دون ان تكون هاته الملفات قابلة للتوظيف في الاخير.

بطـاقة المـؤشــر: مساحة العقارات الدولية القابلة للاستغلال كمقاطع المحددة والمقسمة

رمز المؤشر:	4-3-2-1
تسمية المؤشر:	مساحة العقارات الدولية القابلة للاستغلال كمقاطع المحددة والمقسمة
تاريخ تحيين المؤشر:	نهاية كل سنة
I- الخصائص العامة للمؤشر	
1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في ملك الدولة الخاص
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	توظيف العقارات الدولية
4. تعريف المؤشر:	يسمح هذا المؤشر بتوفير عقارات دولية قابلة للاستغلال كمقاطع محددة ومقسمة
5. نوع المؤشر:	نتائج
6. طبيعة المؤشر:	فاعلية
7. التفريعات:	- الإدارات الجهوية للوزارة - اللجنة الوطنية الإستشارية للمقاطع - لجنة تحديد مساحات المقاطع التابعة لملك الدولة - الإدارة العامة للمصالح المشتركة
II- التفاصيل الفنية للمؤشر	
1.طريقة احتساب المؤشر	مساحة العقارات الدولية القابلة للاستغلال كمقاطع
2.وحدة المؤشر	هكتار
3.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر	-مساحة العقارات الدولية القابلة للاستغلال كمقاطع المحددة والمقسمة
4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر	ملفات التقاسيم بالإدارة الفرعية للمقاطع
5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر	ملفات التقاسيم بالإدارة الفرعية للمقاطع
6.تاريخ توفر المؤشر	نهاية كل سنة
7.القيمة المستهدفة للمؤشر	
8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج	المديرة العامة للتصرف والبيوعات
III- قراءة في نتائج المؤشر	

1.سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	انجازات					تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المساحة الجملية للعقارات الدولية القابلة للاستغلال كمقاطع المحددة و المقسمة	هك	-	-	-	200	250	300	-

2.تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر

تولت الوزارة سنوات 1995 و1996 و1997 تحديد وتقسيم ثلاثة مواقع (جبل الهوارب ولاية القيروان وجبل العزايز بولاية زغوان وجبل شمتو وجبل الأحيرش بولاية جندوبة)

وقد عهد بموجب الأمر عدد 952 لسنة 2010 المؤرخ في 28 أفريل 2010 المتعلق باستغلال مقاطع الحجارة والرمال التابعة لملك الدولة الى الديوان الوطني للمناجم بتقسيم المواقع القابلة للإستغلال كمقاطع طبقا لاتفاقية اطارية بالتفاوض المباشر تبرم بينه وبين وزارة أملاك الدولة.

3.رسم بياني لتطور المؤشر

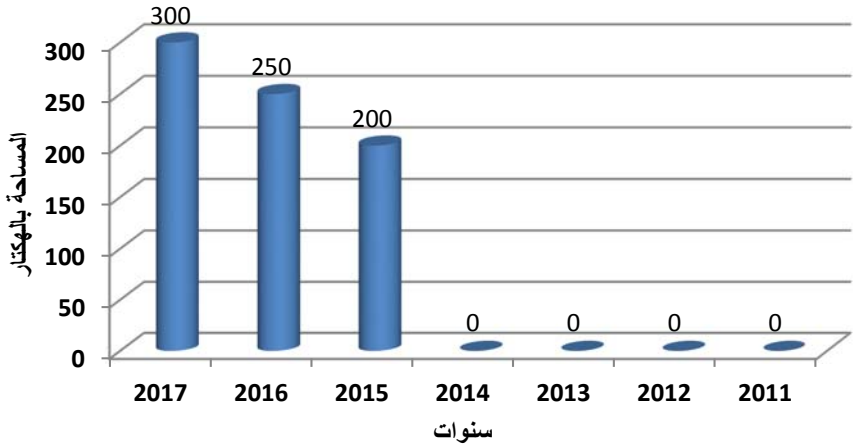

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

تم اعداد مشروع اتفاقية تمت إحالته على الديوان الوطني للمناجم في انتظار برمجة جلسة عمل للإتفاق على بنودها وإمضائها.

5.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

المؤشر يعكس عدد المقاطع الدولية التابعة للتقاسيم التي يتم إنجازها والتي تمثل جزء من العدد الجملي للمقاطع الدولية التي يتم كرائها

بطاقة مؤشر: نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت

رمز المؤشر : 1-3-4-1

تسمية المؤشر: نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت.

تاريخ تحيين المؤشر: 2015/05/19.

الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**: الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها الغير فلاحية.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب
4. **تعريف المؤشر**: متابعة تطور عملية التفويت في أملاك الدولة
5. **نوع المؤشر**:مؤشر نتائج (ind de résultats) / مؤشر منتوج (Ind de produit)/ مؤشر نشاط (Ind d'activité): عدد الملفات
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر جودة (qualité)، مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية (efficience): مؤشر فاعلية
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)**: مصالح إدارة أملاك الأجانب بالوزارة والمصالح المركزية والجهوية والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية والإدارة العامة للإختبارات

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**: (عدد الملفات الجاهزة والمعروضة على اللجنة الوطنية للتفويت) / (عدد الملفات الواردة من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية + عدد الملفات التي لم يقع عرضها خلال السنة المنقضية) ضارب 100.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية

   المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

   -عدد الملفات الجاهزة والمعروضة على اللجنة الوطنية للتفويت.

   -عدد الملفات الواردة من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية.

   -عدد الملفات التي لم يقع عرضها خلال السنة المنقضية.
3. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...)** :

- ✓ عدد ملفات التفويت المعروضة على اللجنة الوطنية للتفويت (الملفات الجاهزة سواء وردت على الإدارة خلال السنة الجارية أو المنقضية).
- ✓ عدد جلسات اللجنة الوطنية للتفويت المنعقدة خلال كل سنة.

4. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:

- كراس التفويت الممسوك من مصلحة التفويت والذي تسجل به كافة المطالب الواردة على الإدارة من SNIT .
- محاضر جلسات اللجنة الوطنية للتفويت

5. **تاريخ توفّر المؤشر** : نهاية كل سنة.
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 61,35 %.

7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيدة ألفة بن إبراهيم (كاهية مدير العمليات العقارية)

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2015	التقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت	نسبة مائوية	57,24	97,93	12,05	61,35	61,35	61,35	61,35

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد عدد الملفات الجاهزة والمعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت خلال سنة 2014 و إلى حدود شهر سبتمبر، تراجعا مقارنة بالسنوات التي تسبقها (2012-2013) وهي تمثل 10 ملفات مقابل 28 ملفا ورد من الـ SNIT و 55 آخرين متبقّين لم يتم عرضهم خلال السنة التي تسبقها، وهو ما يفسر إنخفاض نسبة المؤشر خلال هذه السنة إلى 12,05 % خلافا لما هو عليه بالنسبة لبقية السنوات التي عرفت فيه هذه النسبة إرتفاعا قدر بـ97,93 % سنة 2013 وهي نسبة جيدة راجعة بالأساس إلى كثرة عدد جلسات اللجنة الوطنية للتفويت وعدد الملفات التي تمّ عرضها على أنظارها خلال تلك السنوات فمثلا خلال سنة 2013 تم عقد 8 جلسات تفويت تم خلالها تناول 142 ملفا، وفي إطار سعي الإدارة إلى مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المنظمة لعملية التفويت في العقارات الراجعة بالملكية للدولة فإنه من المنتظر أن ترتفع هذه النسبة خلال السنوات القريبة القادمة (2016-2017-2018).

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

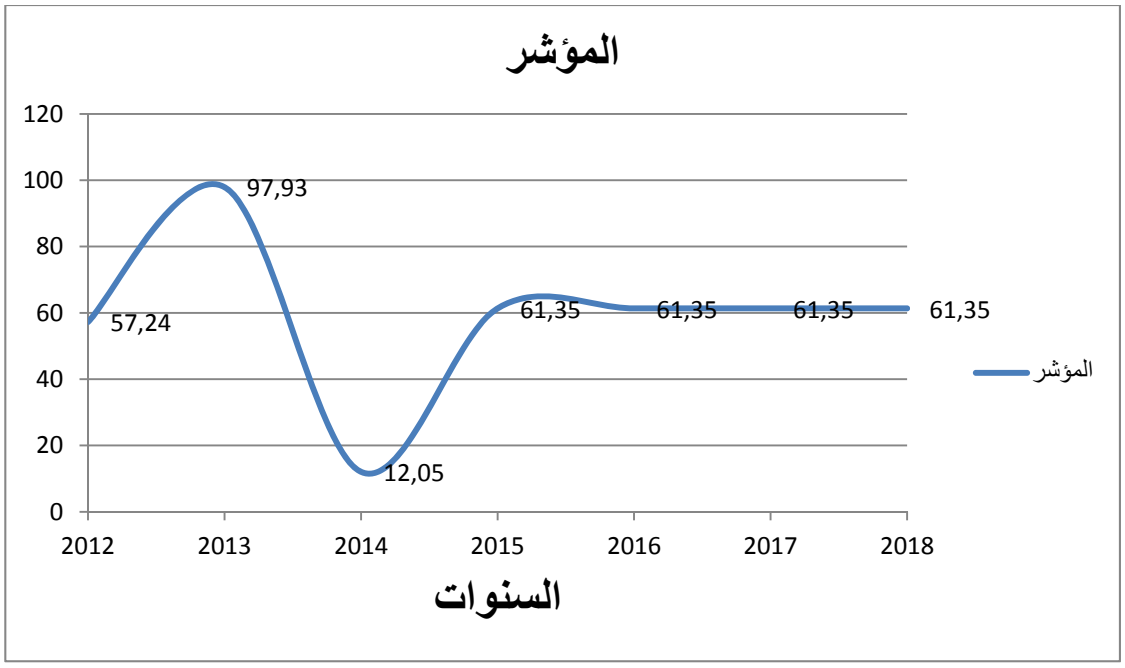

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعادة هيكلة إدارة أملاك الأجانب لتصبح إدارة عامة.
- مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المعتمدة لضبط شروط التفويت وتحديد ثمن البيع.

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ نقص في الموارد المادية والبشرية وخاصة من الكفاءات المؤهلة بالنسبة للهياكل المكلفة بالتصرف في أملاك الأجانب سواء منها التابعة للوزارة أو التابعة للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية.
- ✓ ضرورة دعم الإدارات الجهوية التابعة للوزارة ماديا ولوجستيا لإرتباط مآل الملف بها حيث أنها تتولى:
- ✓ إجراء المعاينات الإدارية اللازمة والتي تمثل إجراءا ضروريا للتثبت من إشغال الراغب في الشراء من عدمه للعقار قبل عرض الملف على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت.
- ✓ إجراء الإختبارات اللازمة لتنفيذ قرارات اللجنة الوطنية للتفويت:
- ✓ إستخراج مقاسم من العقار موضوع البيع أو مشروع قسمة الفضاءات المشتركة بين الشاغلين.
- ✓ تحديد القيمة الشرائية للعقار موضوع مطلب التفويت سواء بإعتماد الضوارب أو حسب الثمن المتعامل به في العمليات العقارية العادية لإصدار مقرر تفويت أو تحديد القيمة الشرائية الإفتتاحية عند البيع بالمزاد العلني.

برنامج التصرف في العقارات الفلاحية

اسم رئيس البرنامج:السيد نور الدين بن نصر، المدير العام للعقارات الفلاحية
مدة توليه مهمة "رئيس البرنامج " من 15 ديسمبر 2014 إلى تاريخ اليوم

1. تقديم إستراتيجية برنامج "التصرف في العقارات الفلاحية"

1-1 خارطة البرنامج

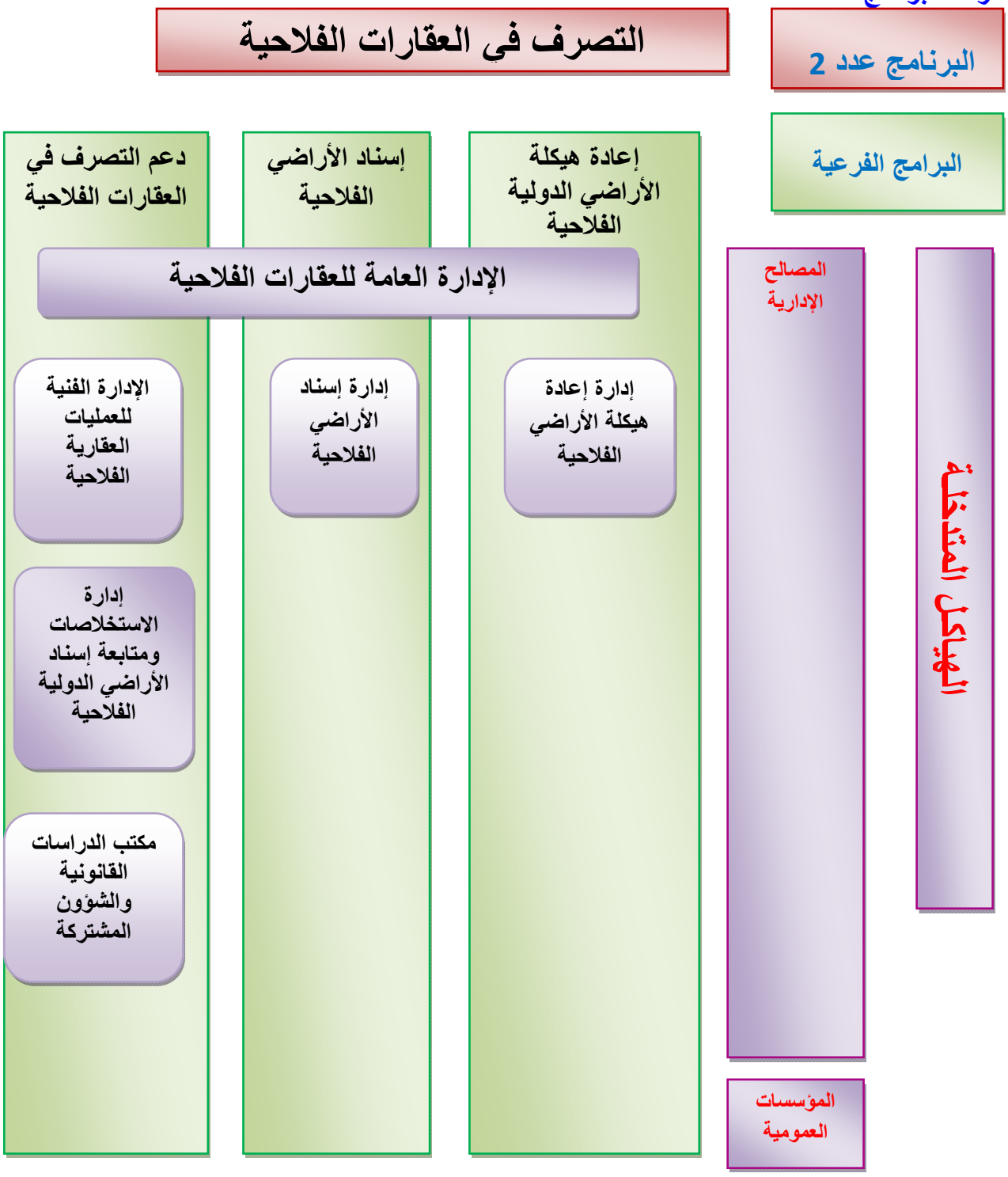

2-1 ضبط إستراتيجية البرنامج:

توكل إلى برنامج التصرف في العقارات الفلاحية مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الوزارة لحسن استغلال الأراضي الفلاحية قصد تصفيتها وتسوية وضعياتها حتى يتم إدماجها في الدورة الاقتصادية للبلاد مع حماية الرصيد العقاري الفلاحي من التشتت والاعتداء عليه والتصرف فيه بدون صفة.

3-1 تحديد البرامج الفرعية و ضبط خارطتها و تحديد مشمولاتها

1-3-1 البرنامج الفرعي عدد1 : إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية

*** خارطة البرنامج الفرعي عدد1**

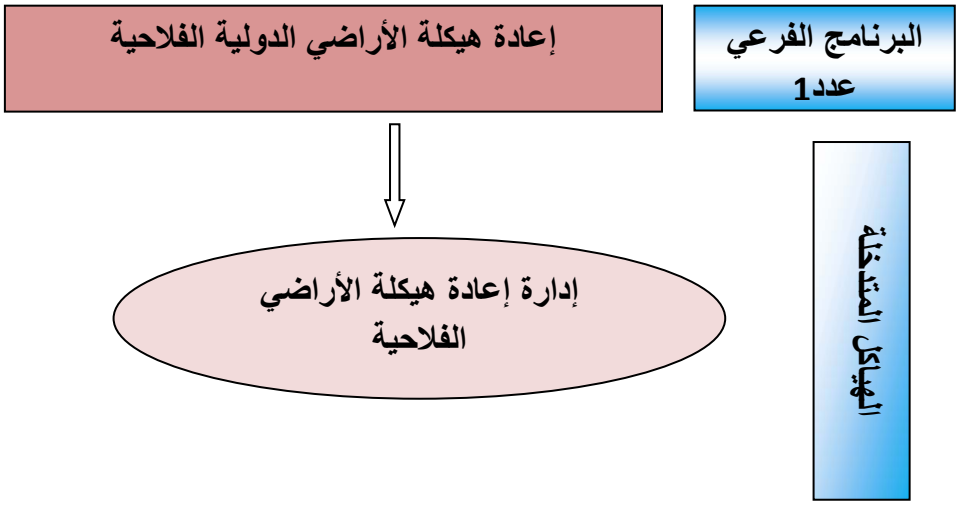

*** مشمولات البرنامج الفرعي عدد1:**

- ✓ دراسة الملفات المتعلقة بشركات الإحياء والتنمية الفلاحية و مختلف المقاسم الفلاحية بالتنسيق أساسا مع المصالح المختصة لوزارة الفلاحة.
- ✓ إعداد عقود الكراء و العقود التوضيحية و عقود الفسخ لفائدة شركات الإحياء و التنمية الفلاحية
- ✓ متابعة إنجاز برامج الإحياء المقدمة من قبل شركات الإحياء و التنمية الفلاحية و الفنيين الفلاحيين بالتنسيق أساسا مع المصالح المختصة لوزارة الفلاحة.
- ✓ دراسة الملفات المتعلقة بمقاسم الفنيين و الفلاحين الشبان بالتنسيق أساسا مع المصالح المختصة لوزارة الفلاحة.
- ✓ إعداد البتات المتعلقة بكراء الأراضي الدولية الفلاحية بالمزاد العلني و متابعتها
- ✓ مراقبة و متابعة إعداد العقود و العقود التوضيحية و عقود الفسخ وكذلك العقود المتعلقة بحق الإنتفاع لفائدة الفنيين والفلاحين الشبان و عقود الكراءات قصيرة و متوسطة المدى و متابعتها
- ✓ دراسة الطلبات الواردة ضمن مختلف العرائض.

2-3-1 البرنامج الفرعي عدد 2: إسناد الأراضي الفلاحية

*** خارطة البرنامج الفرعي عدد2:**

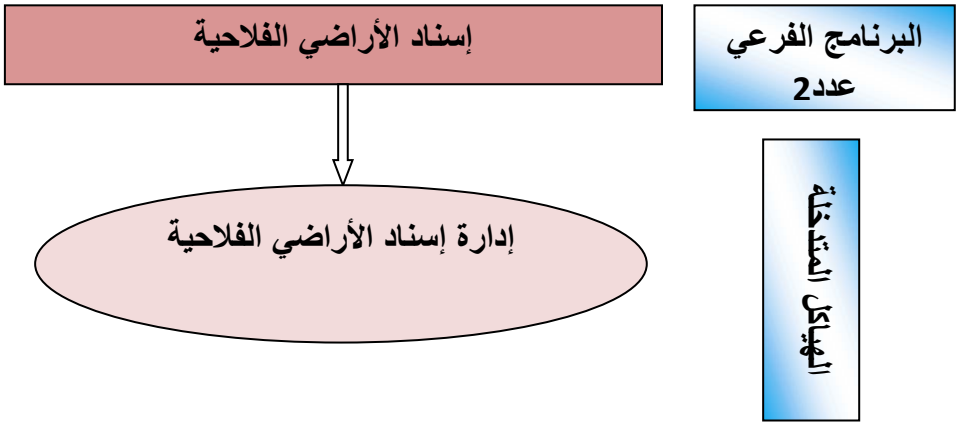

*** مشمولات البرنامج الفرعي عدد2:**

- تسوية وضعية الأراضي الدولية الفلاحية
- إسناد الأراضي الإشتراكية على وجه الملكية الخاصة
- التفويت في الأراضي الإشتراكية لإنجاز المشاريع
- تخصيص الأراضي الدولية الفلاحية
- الإتفاقيات لمنح حق الإرتفاق و حق المرور و الإشغال الوقتي للأراضي الدولية الفلاحية
- إبداء الرأي بخصوص تغيير صبغة الأراضي الدولية الفلاحية
- تصفية أراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال
- تسوية المعاوضات القديمة وإبداء الرأي في توظيف عقارات دولية فلاحية في المعاوضات الجديدة
- التفويت في الأراضي الدولية الفلاحية بأمر

3-3-1 البرنامج الفرعي عدد 3: دعم التصرف في العقارات الفلاحية

*** خارطة البرنامج الفرعي عدد 3:**

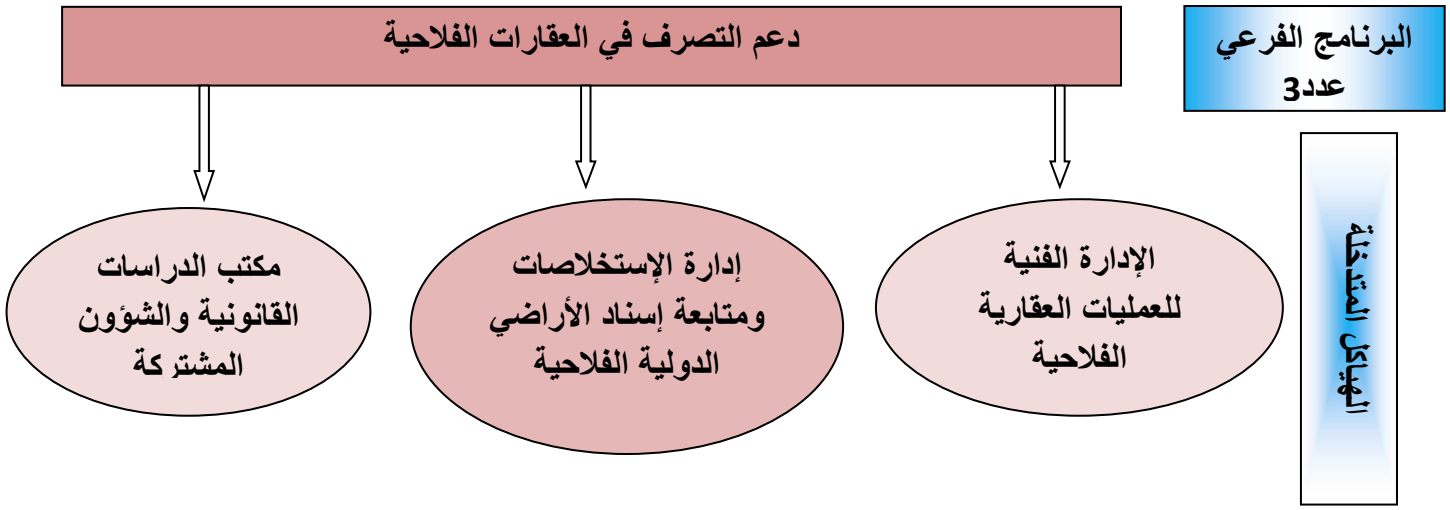

*** مشمولات البرنامج الفرعي عدد 3:**

- تسليم شهائد الخلاص ورفع اليد عن توثقة دين
- تسليم شهائد رفع اليد عن شرط إسقاط الحق
- إعداد قرارات إسقاط الحق
- تسليم تراخيص في البيع
- متابعة القضايا العقارية
- إعداد ملفات التمديد في مدة الكراء
- الرفع الطبوغرافي عن طريق إبرام صفقات عمومية أو عن طريق المصالح الفنية للإدارة لإنجاز أمثلة رقمية كأرضية وكأعمال تحضيرية للبرنامجين الفرعيين السابقين.
- القيام بالبحث العقاري العادي بكامل البلاد أو البحث العقاري الشامل بمنطقة تونس الكبرى إستجابة للطلبات الواردة على الإدارة أو لمعاينة صفة التصرف بهذه المناطق قصد متابعة إستغلال العقارات الفلاحية والبحث في مدى أحقية المتصرفين فيها.
- إقتناء وصيانة كل وسائل العمل الفنية الضرورية لتدعيم المصالح الفنية المركزية و الجهوية بها قصد تحسين ظروف العمل.
- الدعم الإداري و المادي و القانوني لكامل البرنامج: تسيير إداري، توفير وسائل النقل و الموارد البشرية، تحسين الأطر القانونية و إحداث النصوص القانونية ...

2- أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج "التصرف في العقارات الفلاحية"

2-1 تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج:

الهدف 2-1-1 : تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية

- **تقديم الهدف:** تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية
- **مرجع الهدف:**إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية
- **مبررات إعتماد المؤشرات:**
- **مؤشرات الهدف:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر 2-1-1-1: الآجال بعد ورود الملفات	عدد الأشهر	3	3	4	3	3	3	3
المؤشر2-1-1-2: نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة	نسبة مائوية	62,5	72,4	47,2	49,5	56,8	59,2	61,5

الهدف 2-2-2 : تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية

- **تقديم الهدف:** تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية
- **مرجع الهدف:**إسناد الأراضي الفلاحية
- **مبررات إعتماد المؤشرات:**
- **مؤشرات الهدف:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر2-2-2-1: نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحة المدروسة	نسبة مائوية	11,5	49	12	21	30	36	40
المؤشر2-2-2-2: نسبة الاستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع	نسبة مائوية	35,5	30	25,5	35	35	40	45

الهدف 2-1-3 : تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية

- **تقديم الهدف:** تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية
- **مرجع الهدف:** دعم التصرف في العقارات الفلاحية
- **مبررات إعتماد المؤشرات:**
- **مؤشرات الهدف:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر2-3-3-1: عدد الملفات المنجزة	عدد	5766	3532	3408	2096	2223	2223	2223
المؤشر2-3-3-2: نسبة الإستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية	نسبة مائوية	12,7	35,09	72,95	33,26	65,60	65,67	53,12

2-2 تقديم أنشطة البرنامج:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2016	الأنشطة المبرمجة لسنة 2016	الإعتمادات المبرمجة
الهدف2-1-1: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية	المؤشر2-1-1-1: الآجال بعد ورود الملفات	3 أشهر	مزيد التنسيق مع الأطراف المتدخلة والعمل على اختصار آجال دراسة الملفات	
	المؤشر2-1-1-2: نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة	%56,80	مزيد التنسيق مع الأطراف المعنية للتسريع في القيام بالإجراءات المتعلقة بإعادة توظيف العقارات والحرص على تحيين المعطيات الإحصائية في الإبان	
الهدف 2-2-2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية	المؤشر2-2-2-1: نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحة المدروسة	% 30	- انتداب كفاءات. - تطوير طرق التنظيم والإجراءات الإدارية وأساليب العمل .	
	المؤشر2-2-2-1: نسبة الاستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع	%35	- انتداب كفاءات. - تطوير طرق التنظيم والإجراءات الإدارية وأساليب العمل .	
الهدف 2-3-3: تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية	المؤشر:2-3-3-1: عدد الملفات المنجزة	2233 ملفا	• السعي قصد تلافي النقائص الموجودة بالمنظومة الإعلامية للإدارات الجهوية قصد تمكينها من التسريع في إعداد الجداول الزمنية لدفع الإيجار وتسوية وضعية الديون المتخلدة بذمة المتسوغين. • القيام بحلقات تكوين لفائدة وكلاء المقابيض لتحسين مردودية الإستخلاصات	
	المؤشر2-3-3-2: نسبة الإستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية	% 65,60	- تكوين الأعوان. - توسيع مناطق البحث الشامل. - تعزيز فريق البحث الحالي بالفريق الثاني الذي تم التخلي عنه حاليا للضغط على المصاريف - برمجة أكبر عدد من المقاسم بالنسبة للرفع الطبوغرافي. - ابرام أكبر عدد من الصفقات العمومية الخاصة بالرفع الطبوغرافي	

3-نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية:

1.3 ميزانية البرنامج :

تطور إعتمادات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية

الوحدة ألف دينار

بيـــــــان البرنامج	إنجازات 2014	قانون المالية 2015 (1)	تقديرات 2016		نسبة التطوّر (2015-2014)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (1) -(2)	النسبة (%) (1) /(1) - (2)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	**-**	**2.080,307**	**2.221**	**2.221**	**140,693**	**7**
التأجير العمومي	-	2.080,307	2.221	2.221	140,693	7
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**-**	**400**	**500**	**450**	**50**	**12,5**
الاستثمارات المباشرة	-	400	500	450	50	12,5
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-
مجموع البرنامج	**-**	**2.480,307**	**2.719,760**	**2.671**	**190 ,693**	**-**

توزيع مشروع برنامج التصرف في العقارات الفلاحية حسب طبيعة النفقة

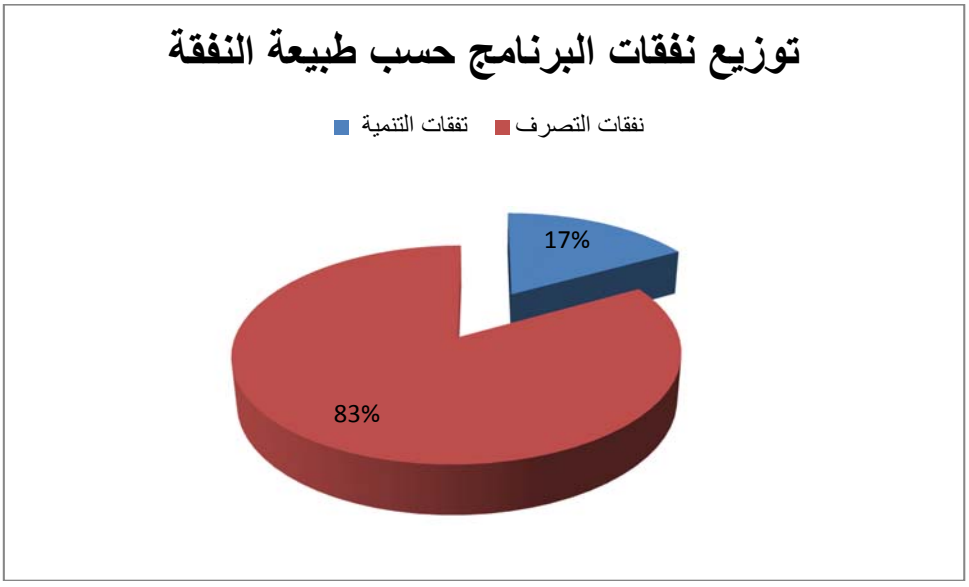

2-3 توزيع ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية
اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	اعادة هيكلة الاراضي الدولية الفلاحية	اسناد الاراضي الفلاحية	دعم التصرف في العقارات الفلاحية	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرّف	**329**	**422**	**1.470**	**2.221**
التأجير العمومي	**329**	422	1.470	2.221
وسائل المصالح	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-
نفقات التنمية	**-**	**-**	**450**	**450**
الاستثمارات المباشرة	-	-	450	450
التمويل العمومي	-	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-	-
المجموع حسب البرامج الفرعية	**329**	**422**	**1.920**	**2.671**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

توزيع نفقات البرنامج حسب طبيعة البرامج الفرعية

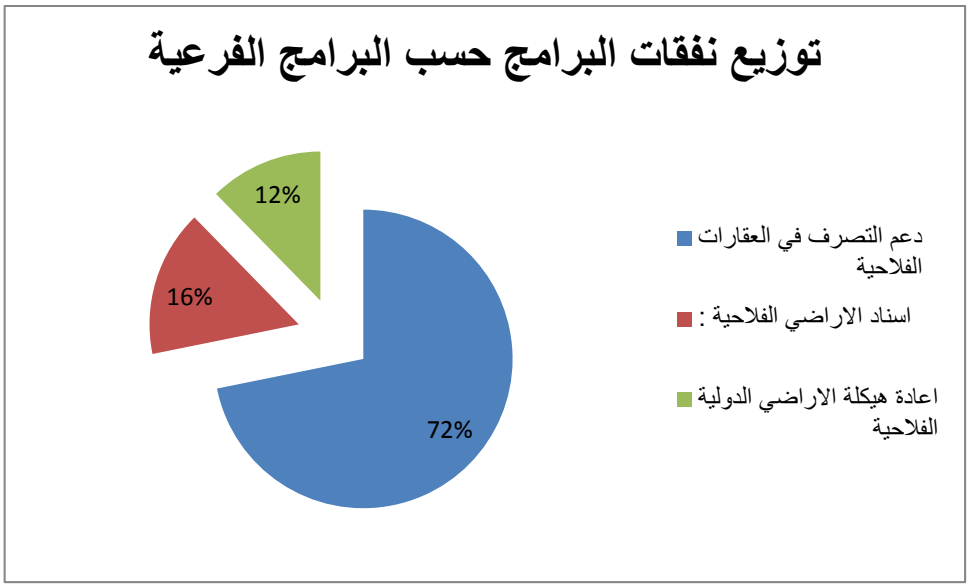

3-3- إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 برنامج التصرف في العقارات الفلاحية

3-3-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج :

الوحدة : ألف دينار

النفقات	إنجازات			قانون المالية 2015 (محين)	تقديرات		
	2012	2013	2014		2016	2017	2018
نفقات التصرف				-	-	-	-
على موارد الميزانية	-	-	-	**2.080,307**	**2.221**	**2.420,890**	**2662,979**
التأجير العمومي	-	-	-	2.080,307			
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	**400**	**450**	**472,500**	**496,125**
على موارد الميزانية	-	-	-	400	450	472,500	496,125
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	**2.480,307**	**2.671**	**2893.39**	**3.159,104**
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-

3-3-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 حسب البرامج الفرعية:

3-3-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية

الوحدة : ألف دينار

النفقات	انجازات			ق.م. 2015 (محين)	تقديرات		
	2012	2013	2014		2016	2017	2018
نفقات التصرف	-	-	-	379,129	329	358,610	394,471
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-		
التأجير العمومي	-	-	-	379,129	329	358,610	394,471
وسائل المصالح	-	-	-	-	-		
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-		
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-		
التأجير العمومي	-	-	-	-	-		
وسائل المصالح	-	-	-	-	-		
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-		
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-		
التأجير العمومي	-	-	-	-	-		
وسائل المصالح	-	-	-	-	-		
التدخل العمومي	-	-	-	-	-		
نفقات التنمية	-	-	-	-	-		
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-		
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-		
التمويل العمومي	-	-	-	-	-		
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-		
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-		
التمويل العمومي	-	-	-	-	-		
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-		
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	379,129	329	358,610	394,471
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-

3-3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي إسناد الأراضي الفلاحية

الوحدة : ألف دينار

النفقات	انجازات			ق.م. 2015 (محين)	تقديرات		
	2012	2013	2014		2016	2017	2018
نفقات التصرف	-	-	-	**478,805**	**422**	459,980	505,978
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-		
التأجير العمومي	-	-	-	478,805	422	459,980	505,978
وسائل المصالح	-	-	-	-	-		
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	-	-	-
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	**478,805**	**422**	**459,980**	**505, 978**
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-

3-2-3-3/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي دعم التصرف في العقارات الفلاحية

الوحدة : ألف دينار

النفقات	انجازات			ق.م. 2015 (محين)	تقديرات		
	2012	2013	2014		2016	2017	2018
نفقات التصرف	-	-	-	1.222.373	1.470	1.602,300	1.762,530
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-		
التأجير العمومي	-	-	-	1.222.373	1.470	1.602,300	1.762,530
وسائل المصالح	-	-	-	-	-		
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-		
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-		
التأجير العمومي	-	-	-	-	-		
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي				-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	400	450	472,500	496,125
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	400	450	472,500	496,125
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	1.622,373	1.920	2.074,800	2.258,655
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج

التصرف في العقارات الفلاحية

بطاقة مؤشر : الآجال بعد ورود الملفات		
	رمز المؤشر:	2 – 1 – 1 - 1
	تسمية المؤشر:	الآجال بعد ورود الملفات
	تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية
4.	تعريف المؤشر:	الأجل هو الوقت الذي تتخذه الإدارة في دراسة الملفات الواردة عليها. - بداية احتساب الآجال: منذ تاريخ ورود الملف على مصالح البرنامج الفرعي بغض النظر عن الهيكل الوارد منه. - انتهاء احتساب الآجال: حدد بإحالة الملف للإمضاء من قبل السيد الوزير.
5.	نوع المؤشر:	مؤشر نشاط
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
7.	التفريعات:	الإدارة العامة للعقارات الفلاحية
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	تاريخ انتهاء احتساب الآجال– تاريخ بداية احتساب الآجال / مجموع الملفات
2.	وحدة المؤشر:	عدد الأشهر
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- تاريخ ورود الملف. - تاريخ إحالة الملف.
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	متابعة الملفات المعنية من قبل المصالح المختصة
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الملفات المتعهد بها لدى المصالح المختصة
6.	تاريخ توفر المؤشر:	موفى شهر مارس
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	3 أشهر
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد نوري بنور: كاهية مدير
III	**قراءة في نتائج المؤشر**	
1.	**سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**	

البيان	الوحدة	الانجازات			2015	التقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
الآجال بعد ورود الملفات	عدد الأشهر	3	3	4	3	3	3	3

2.	**تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**
	إن النتائج المتوصل إليها مرتبطة بصفة مباشرة وغير مباشرة بالصعوبات المتعلقة بالعمل الإداري (مركزيا وجهويا) وستسعى الإدارة إلى تذليلها حسب الإمكانيات المتاحة وبالتالي ستتمكن من تحسين التقديرات في السنوات القادمة.

.3	رسم بياني لتطور المؤشر	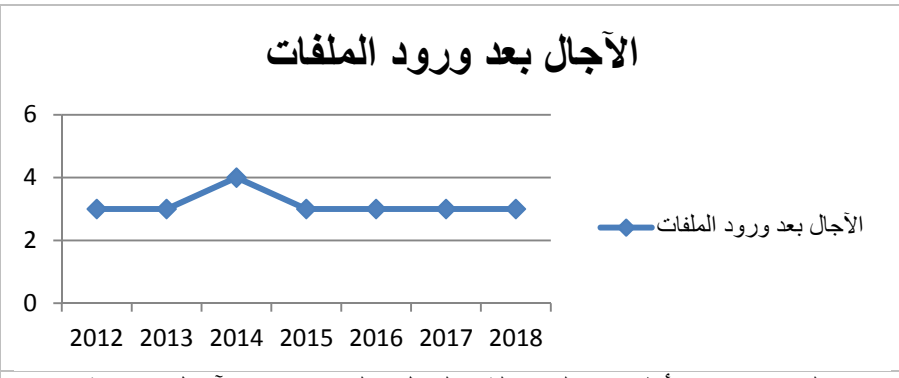
.4	**أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر**	مزيد التنسيق مع الأطراف المتدخلة والعمل على اختصار آجال دراسة الملفات
.5	**تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر**	يتعلق المؤشر بالأساس ببابين مهمين من الكراءات: الباب 1: لفائدة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية. الباب2: لفائدة المقاسم الفنية الفلاحية ومختلف المقاسم الفلاحية الأخرى. ونظرا لشساعة الفوارق واختلافها بين البابين المذكورين بخصوص المعطيات وطبيعتها والإجراءات والتراتيب وغيرها.... فإن الجمع بينهما تحت مؤشر واحد لا يعبر بصورة دقيقة عن الوضع الحقيقي والفاعلي للأنشطة المتعلقة بالبابين المذكورين وبالتالي لا يمكن للمؤشر أن يؤدي إلى الأهداف المرجوة.

بطاقة مؤشر نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة		
	رمز المؤشر:	2 – 1 – 1 -2
	تسمية المؤشر:	نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة
	تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية
4.	تعريف المؤشر:	يسمح هذا المؤشر بمقارنة المساحة المسوغة بالنسبة للمساحة الواردة
5.	نوع المؤشر:	مؤشر نتائج
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
7.	التفريعات:	الإدارة العامة للعقارات الفلاحية
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	المساحـــــة المسوغة x 100 المساحة الجملية المنصوص عليها بالملفات الواردة
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	-المساحات المسوغة بعقد الكراء - المساحة المنصوص عليها بالدراسات الفنية والاقتصادية الواردة ضمن الملف القانوني لشركة الإحياء والتنمية الفلاحية ومساحة المقاسم الفنية ومختلف المقاسم الأخرى المنصوص عليها بالملفات الواردة من الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية.
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	جداول ومعطيات إحصائية
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	المصالح المختصة
6.	تاريخ توفر المؤشر:	موفى شهر مارس
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	%61,5
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد عبد المجيد الخضري: رئيس مصلحة
III	**قراءة في نتائج المؤشر**	
1.	**سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**	

البيان	الوحدة	الانجازات			2015	التقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
نسبة المساحة المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة	نسبة مائوية	62,5	72,4	47,2	49,5	56,8	59,2	61,5

2.	**تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**
	إن النتائج المتوصل إليها مرتبطة بصفة مباشرة وغير مباشرة بالصعوبات المتعلقة بالعمل الإداري (مركزيا وجهويا) وستسعى الإدارة إلى تذليلها حسب الإمكانيات المتاحة وبالتالي ستتمكن من تحسين التقديرات في السنوات القادمة.

3.	رسم بياني لتطور المؤشر	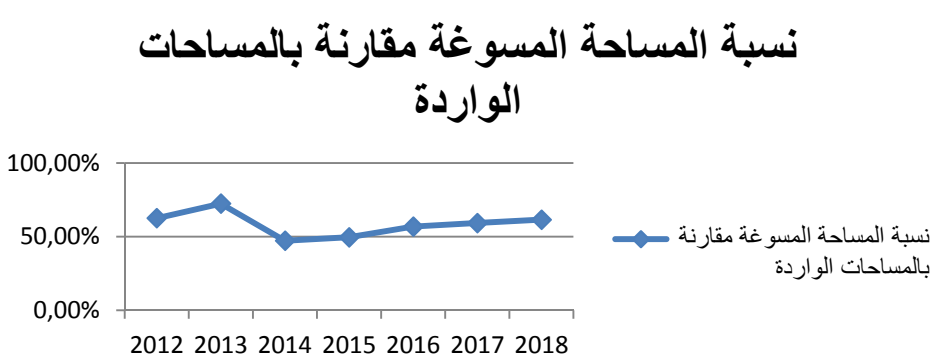
4.	أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر	مزيد التنسيق مع الأطراف المعنية للتسريع في القيام بالإجراءات المتعلقة بإعادة توظيف العقارات والحرص على تحيين المعطيات الإحصائية في الإبان
5.	تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر	يتعلق المؤشر بالأساس ببابين مهمين من الكراءات: الباب 1: لفائدة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية. الباب2: لفائدة المقاسم الفنية الفلاحية ومختلف المقاسم الفلاحية الأخرى. ونظرا لشساعة الفوارق واختلافها بين البابين المذكورين بخصوص المعطيات وطبيعتها والإجراءات والتراتيب وغيرها.... فإن الجمع بينهما تحت مؤشر واحد لا يعبر بصورة دقيقة عن الوضع الحقيقي والفاعلي للأنشطة المتعلقة بالبابين المذكورين وبالتالي لا يمكن للمؤشر أن يؤدي إلى الأهداف المرجوة.

بطاقة مؤشر نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحة المدروسة

	رمز المؤشر:	2 – 2- 2 - 1
	تسمية المؤشر:	نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحة المدروسة
	تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	إسناد الأراضي الفلاحية
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية
4.	تعريف المؤشر:	يسمح هذا المؤشر بمقارنة المساحة المصفاة بالنسبة لمساحة الملفات المدروسة **المساحات المصفاة هي** التي أعدّ في شأنها عقود وعقود توضيحية وعقود معاوضة وأوامر إسناد على وجه الملكية الخاصة والمسندة من قبل لجان الإنزال أو صادق عليها السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية على بيعها أو على تأميمها . **المساحة الجملية للملفات المدروسة** تتعلق بالمساحة الجملية للملفات التي تمت دراستها بقطع النظر عن تاريخ ورودها
5.	نوع المؤشر:	مؤشر نتائج
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
7.	التفريعات:	الإدارة العامة للعقارات الفلاحية
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	المساحة المصفاة x 100 المساحة المدروسة
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- المساحة المصفاة - المساحة المدروسة
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	متابعة الملفات
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الملفات الواردة من مختلف المصالح
6.	تاريخ توفر المؤشر:	موفى شهر جانفي من كل سنة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	%40
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيدة سهام التاوجوتي: رئيس مصلحة
III	**قراءة في نتائج المؤشر**	

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

البيان	الوحدة	إنجـــازات			2015	تقديـــرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
نسبة المساحات المصفاة مقارنة بالمساحات المدروسة	نسبة مائوية	11,5	49	12	21	30	36	40

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

- يعود انخفاض النسبة المسجلة خلال سنتي 2012 و2014 إلى :

* عدم إتمام الإجراءات المتعلقة بإصدار أوامر الإسناد على وجه الملكية الخاصة وذلك بسبب إرجاع عديد الملفات إلى السلطات الجهوية للإصلاح و بسبب إرجاع ملفات أخرى من قبل رئاسة الحكومة لإعادة صياغة مشروع الأمر طبقا للملاحظات المثارة من قبلها وملفات تمت إحالتها إلى السيد الوزير ومازالت في انتظار المصادقة عليها.

* إعادة تنشيط أعمال لجان الإنزال بعد أن توقفت منذ سنة 2010 مما نتج عنه ارتفاع في مساحة الملفات المدروسة المتعلقة بأراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال مقابل بطء إجراءات الإسناد.

		* يعود انخفاض النسبة المذكورة بالنسبة للسنة الحالية (21 %) مقارنة بالتقديرات السابقة (30 %) إلى: - عدم تسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية للعقارات الدولية الفلاحية في انتظار مراجعة الأمر عدد 3336 المؤرخ في 27 أكتوبر 2011 . - إرجاء إتمام اجراءات تأميم بعض العقارات الراجعة للأجانب لمزيد التحري تبعا لتعليمات السيد الوزير. - يتوقع تحسن تدريجي في نسبة الإنجازات خلال السنوات 2016 و2017 و2018 بإستقرار الوضع العام للبلاد إضافة إلى توقع صدور النصوص القانونية المنقحة للأمر عدد 3336 لسنة 2011 المؤرخ في 27 أكتوبر2011 وللنظام الأساسي للأراضي الإشتراكية.
3.	**رسم بياني لتطور المؤشر**	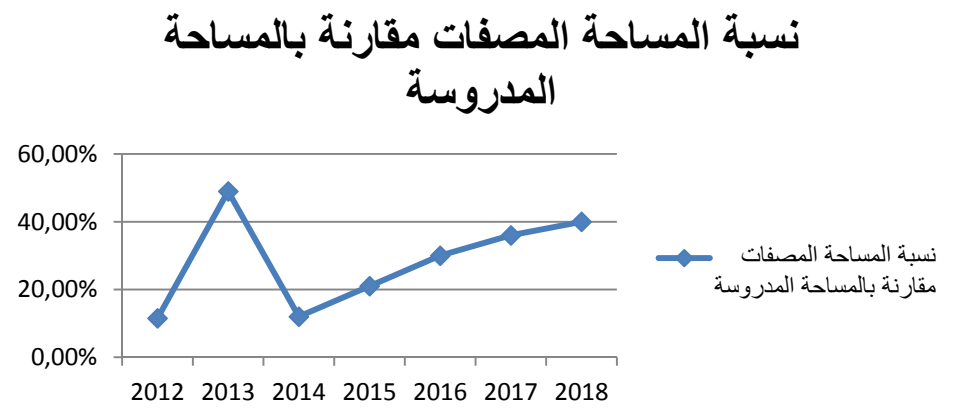
4.	**أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر**	- انتداب كفاءات. - تطوير طرق التنظيم والإجراءات الإدارية وأساليب العمل .
5.	**تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر**	- عدم تجانس الملفات مما ينعكس سلبا على نجاعة المؤشر في احتساب أداء البرنامج الفرعي. - محدودية الإمكانيات المادية والبشرية.

	بطاقة مؤشر نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع	
	رمز المؤشر:	2 – 2 – 2 - 2
	تسمية المؤشر:	نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع
	تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	إسناد الأراضي الفلاحية
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية
4.	تعريف المؤشر:	يسمح هذا المؤشر بمقارنة عدد الملفات التي تمت الإستجابة إليها بالنسبة لعدد الملفات المدروسة في إطار المشاريع * **<u>الملفات التي تمت الإستجابة إليها هي التي :</u>** - تمت الموافقة المبدئية على توظيفها لفائدة المشاريع وإحالتها إلى هياكل أخرى للتعهد (معاوضة أو تفويت). - حظيت بالموافقة على مبدإ التخصيص. - أعدت في شأنها إتفاقيات (منح حق الإرتفاق، حق المرور والإشغال الوقتي). - تتعلق بالمصادقة على عمليات تفويت أراضي إشتراكية لفائدة الدولة والجماعات العمومية المحلية والمنشآت العمومية والخواص في حالات إستثنائية . - تم في شأنها الترخيص بأمر في التفويت في أرض دولية فلاحية بالدينار الرمزي لفائدة الوكالة العقارية الفلاحية. * **<u>الملفات المدروسة</u>** : تتعلق بالعدد الجملي للملفات التي تمت دراستها بقطع النظر عن تاريخ ورودها
5.	نوع المؤشر:	مؤشر نتائج
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
7.	التفريعات:	الإدارة العامة للعقارات الفلاحية
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	<u>عـــدد الملفـات التي تمت الإستجابة إليها</u> x 100 العدد الجملي للملفات المدروسة
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد الملفات التي تمت الإستجابة إليها - عدد الملفات الواردة
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	متابعة الملفات
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الملفات الواردة من مختلف المصالح
6.	تاريخ توفر المؤشر:	موفى شهر جانفي من كل سنة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	%45
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	

الآنسة سلوى بن عبد القادر: رئيسة مصلحة

III قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

البيان	الوحدة	إنجـــازات			2015	تقديـــرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع	نسبة مائوية	35,5	30	25,5	35	35	40	45

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

- يتوقع تحسن تدريجي في نسبة الإنجازات خلال السنوات القادمة بإستقرار الوضع العام للبلاد.

3. رسم بياني لتطور المؤشر

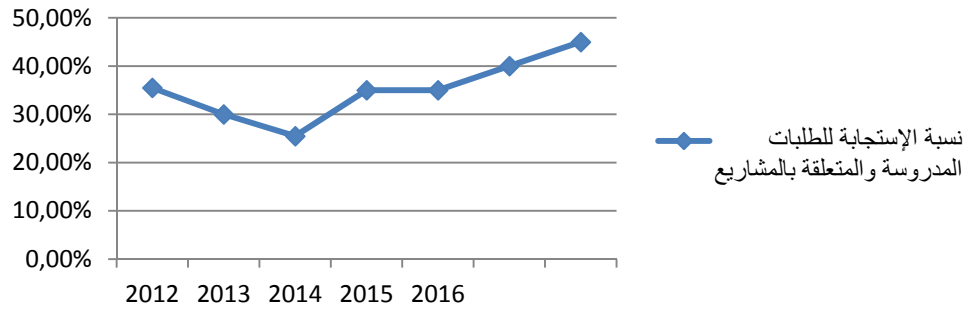

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

انتداب كفاءات.

- تطوير طرق التنظيم والإجراءات الإدارية وأساليب العمل .

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

- عدم تجانس الملفات مما ينعكس سلبا على نجاعة المؤشر في احتساب أداء البرنامج الفرعي.
- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية.

	بطاقة مؤشر عدد الملفات المنجزة	
	رمز المؤشر:	1-3-3-2
	تسمية المؤشر:	عدد الملفات المنجزة
	تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأخيرة من السنة
	I الخصائص العامة للمؤشر	
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	دعم التصرف في العقارات الفلاحية
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية
4.	تعريف المؤشر:	يقصد بعدد الملفات المنجزة الملفات التالية: - ملفات طلب الحصول على شهائد الخلاص ورفع اليد عن توثقة الدين ممضاة من قبل السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية. - ملفات مطالب تمديد عقود الكراء الخاصة بشركات الإحياء والتنمية الفلاحية والفنيين الفلاحيين والفلاحين الشبان والعملة القدامى وذلك للنظر في مدى استيفاءها لشرط الخلاص الكامل لمعينات الكراء. - ملفات مطالب خاصة بشهادات رفع اليد عن شرط إسقاط الحق ممضاة من قبل السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية - رخص البيع المسلمة. - ملفات متابعة القضايا العقارية التي تمت إحالتها إلى السيد المكلف العام بنزاعات الدولة. - قرارات إسقاط الحق الممضاة من قبل السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.
5.	نوع المؤشر:	نتائج
6.	طبيعة المؤشر:	نجاعة
7.	التفريعات:	الإدارة العامة للعقارات الفلاحية
	II التفاصيل الفنية للمؤشر	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	مجموع الملفات
2.	وحدة المؤشر:	عدد
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- طلبات التمديد في الكراء - طلبات الحصول على شهائد الخلاص - طلبات الحصول على شهائد رفع اليد - ملفات المتابعة الخاصة بإسقاط الحق ملفات المتابعة الخاصة بالقضايا العقارية - ملفات تراخيص البيع
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	متابعة الملفات
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارات الجهوية والقباضات المالية وبعض الإدارات المتداخلة
6.	تاريخ توفر المؤشر:	شهر جانفي من السنة الموالية
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	2233 ملفا
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد صلاح الدين العباسي: رئيس مصلحة
	III قراءة في نتائج المؤشر	
1.	**سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**	

البيـــــان	الوحدة	إنجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
عدد الملفات المنجزة	عدد	5766	3532	3408	2096	2223	2223	2223

.2	**تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**	بالنسبة لسنوات 2012 و 2013 و 2014 يرجع ارتفاع عدد الملفات المنجزة إلى إقبال المواطنين على تسوية وضعياتهم إبان الثورة. أما بالنسبة لسنة 2015 فالتراجع في عدد الملفات المنجزة يعود أساسا إلى تراجع نسق إقبال المواطنين لتسوية وضعياتهم وتراجع عدد تراخيص البيع المتوقع إنجازها لإنتهاء مدة الرقابة الإدارية بنهاية سنة 2014. أما بالنسبة لتقديرات 2016 و2017 و2018 فإن عدد الملفات المنجزة سيشهد انخفاضا نظرا لتوقف منح تراخيص البيع باعتبار انتهاء مدة الرقابة الإدارية.
.3	**رسم بياني لتطور المؤشر**	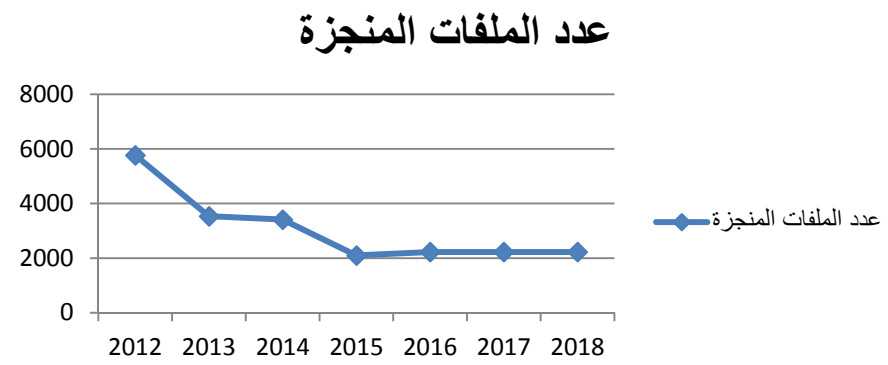
.4	**أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر**	السعي قصد تلافي النقائص الموجودة بالمنظومة الإعلامية للإدارات الجهوية قصد تمكينها من التسريع في إعداد الجداول الزمنية لدفع الإيجار وتسوية وضعية الديون المتخلدة بذمة المتسوغين. القيام بحلقات تكوين لفائدة وكلاء المقابيض لتحسين مردودية الإستخلاصات
.5	**تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر**	- لا يمكن تقدير بدقة عدد الملفات لأنه مرتبط بطلبات المواطنين وبإدارات أخرى وبالموارد البشرية واللوجستية التي يتم توفيرها من جهة وإلى عمليات المتابعة بالنسبة لملفات قرارات إسقاط الحق من جهة أخرى. - ينتهي إحتساب ملفات التراخيص في البيع بانتهاء مدة الرقابة التي تنتهي موفى سنة 2014.

بطاقة مؤشر: نسبة الاستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية		
	رمز المؤشر:	2-3-3-2
	تسمية المؤشر:	نسبة الاستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية
	تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	دعم التصرف في العقارات الفلاحية
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية
4.	تعريف المؤشر:	تتولى الإدارة الفنية للعمليات العقارية الفلاحية الاستجابة للطلبات الواردة بشأن القيام بالرفع الطبوغرافي وإنجاز أمثلة هندسية في العقارات المستوجب دراستها أو القيام بأبحاث عقارية. - الرفع الطبوغرافي: تتم هذه العملية عن طريق فرق قيس الأراضي التابعة للإدارة الفنية أو عن طريق إبرام صفقات عمومية مع خبراء في المساحة. - تهدف عملية الرفع الطبوغرافي أساسا إلى إنجاز أمثلة تقسيمية عقارية بالأراضي الدولية الفلاحية أو أمثلة تقسيمية رقمية لاستغلالها على التوالي من قبل البرنامجين الفرعيين إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية واسناد الأراضي الفلاحية. الأبحاث العقارية: هي القيام بالمعاينة الميدانية للتعرف على صفة المتصرفين في العقارات المعنية بالبحث أو في كامل عقارات المناطق المشمولة بالبحث الشامل.
5.	نوع المؤشر:	نتائج
6.	طبيعة المؤشر:	نجاعة
7.	التفريعات:	الإدارة العامة للعقارات الفلاحية
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	عدد الملفات المدروسة x 100 عدد الملفات الواردة
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد الملفات المدروسة - عدد الملفات الواردة
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الطلبات الواردة
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارات المركزية والإدارات الجهوية
6.	تاريخ توفر المؤشر:	موفى شهر جانفي من كل سنة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	% 53,12
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيدة نجوى الشابي: رئيسة مصلحة
III	**قراءة في نتائج المؤشر**	
1.	**سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**	

البيان	الوحدة	الإنجازات			2015	التقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
نسبة الإستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية	نسبة مائوية	12,7	35,09	72,95	33,26	65,60	65,67	53,12

2.	**تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**	بالنسبة لسنة 2015 فإن نسبة الإستجابة لطلبات الرفع والأبحاث قد انخفضت وذلك لإرتباطها بنشاط الأبحاث العقارية الشاملة التي إستوجبت عملا مكتبيا لدراسة المطالب الجديدة الواردة عليها. هذا إضافة إلى أنه لم يتم تعويض الأعوان الذين التحقوا بالإدارات الجهوية. كما أنه من المتوقع أن تنخفض نسبة الإستجابة لطلبات الرفع والأبحاث خلال سنة 2018 وذلك لنفس الأسباب التي تم ذكرها بخصوص سنة 2015
3.	**رسم بياني لتطور المؤشر**	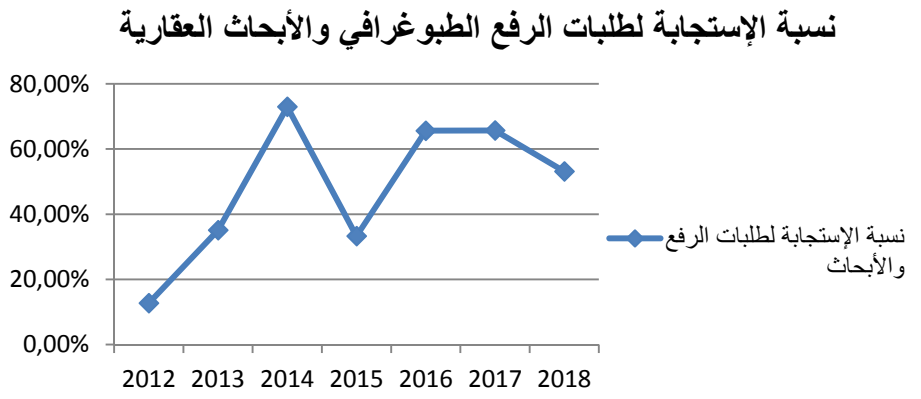
4.	**أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر**	تكوين الأعوان. - توسيع مناطق البحث الشامل. - تعزيز فريق البحث الحالي بالفريق الثاني الذي تم التخلي عنه حالي للضغط على المصاريف - برمجة أكبر عدد من المقاسم بالنسبة للرفع الطبوغرافي. - ابرام أكبر عدد من الصفقات العمومية الخاصة بالرفع الطبوغرافي.
5.	**تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر**	عدم تجانس المعطيات حيث أنه بالنسبة لـ: - طلبات الأبحاث العادية لا يستغرق إنجازها عادة أكثر من شهر في حين أنه بالنسبة للأبحاث الشاملة قد يتطلب ذلك أكثر من سنة. - طلبات الرفع الطبوغرافي تنقسم إلى: * طلبات تنجزها فرق الرفع التابعة لبرنامج التصرف في العقارات الفلاحية، وهذه عادة تنجز في نفس السنة. *طلبات يتم إسنادها إلى خبراء في المساحة بعد إبرام صفقات معهم يستغرق إنجازها عادة أكثر من سنة وذلك راجع إلى الوقت التي تستغرقه إجراءات إبرام صفقة من جهة ومن جهة أخرى إلى الوقت الذي يمضيه صاحب الصفقة في إنجازها. إضافة إلى أن النفقات المخصصة للتنمية تم التقليص فيها من سنة إلى أخرى منذ سنة 2010 مما انجر عنه تراجع في عدد الصفقات المسندة لخبراء في المساحة وبالتالي تراجع نسق الإستجابة للطلبات.

برنامج ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها

إسم رئيسة البرنامج: السيدة جميلة الغدامسي المديرة العامة لضبط الأملاك العمومية
مدة توليها مهمة رئيسة البرنامج: من 15 ديسمبر 2014 إلى تاريخ اليوم

1. تقديم إستراتيجية برنامج " ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها "

1-1 خارطة البرنامج

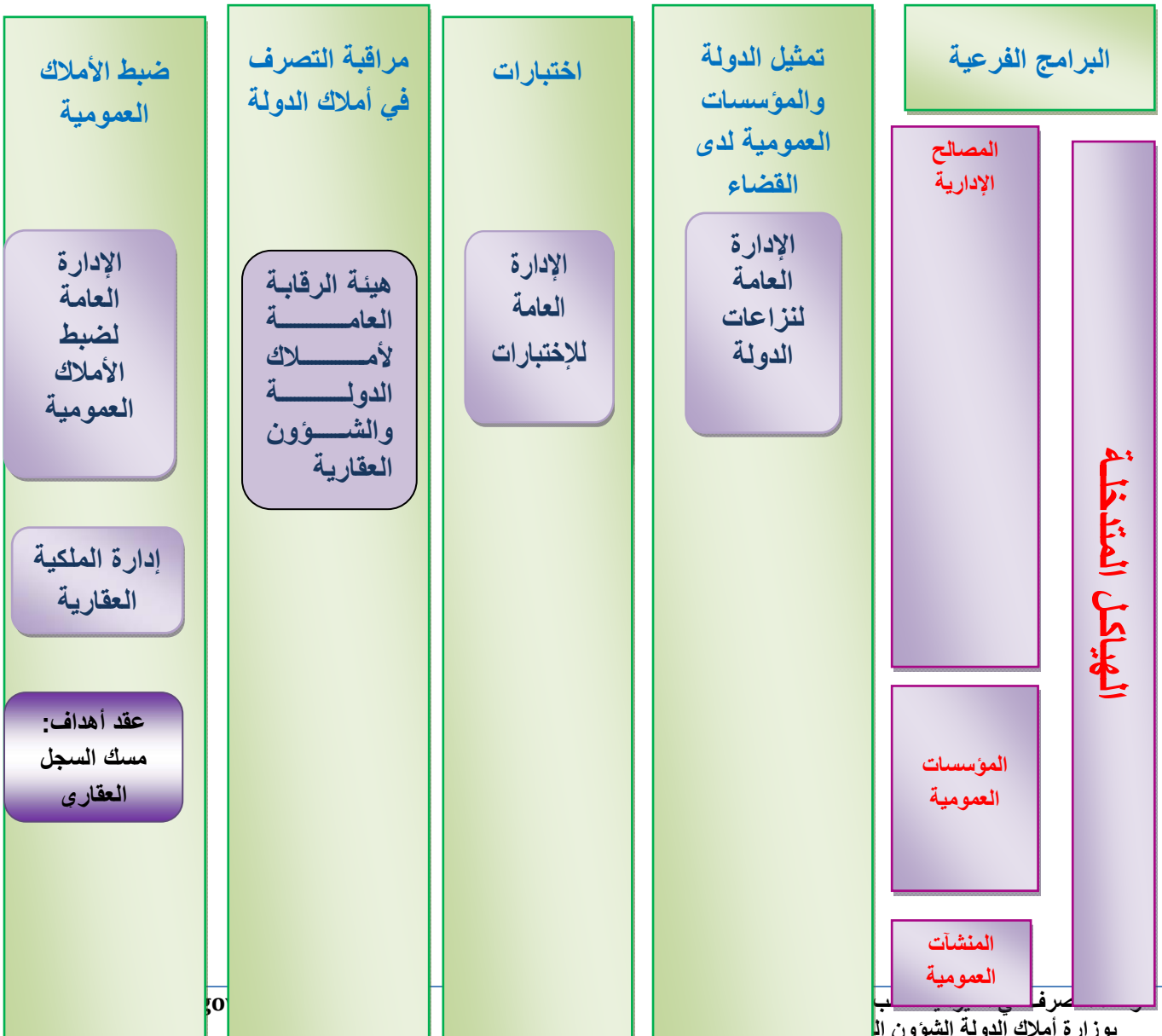

شركات ذات مساهمات

2-1 ضبط إستراتيجية البرنامج:

تكمن أهمية برنامج "ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها" في قطاع أملاك الدولة في كونه يقوم على الإستراتيجية المتمثلة أساسا في حماية ملك الدولة وذلك بإحصاء وضبط كل الممتلكات وتقديرها ثم السهر بإستمرار على كيفية إستعمالها و مراقبة إستغلالها بمختلف مؤسسات الإدارة والقيام بكل ما يلزم للحفاظ عليها واسترجاعها عند الإقتضاء.

ومن خصوصيات هذا البرنامج نوعية التدخلات التي تكتسي صبغة أفقية سواء مع مصالح الوزارة أو مختلف الهياكل الإدارية للدولة.

ويتضمن برنامج ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها أربعة برامج فرعية تعمل جميعها على تحقيق جملة من الأنشطة قصد بلوغ الأهداف الإستراتيجية للبرنامج.

إضافة إلى البرامج الفرعية ، تساهم مؤسسة إدارة الملكية العقارية في الحفاظ على الرصيد العقاري للدولة و حمايته وذلك عبر مسك السجل العقاري و القيام بوظائفها الرئيسية التالية:

- وظيفة ترسيم العمليات العقارية بالسجل العقاري
- وظيفة تحرير العقود القابلة للترسيم بالسجل العقاري
- الوظيفة الإشهارية لمحتوى السجل العقاري

3-1 تحديد البرامج الفرعية و ضبط خارطتها و مشمولاتها

1-3-1 البرنامج الفرعي عدد1 : تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء

خارطة البرنامج الفرعي عدد1 :

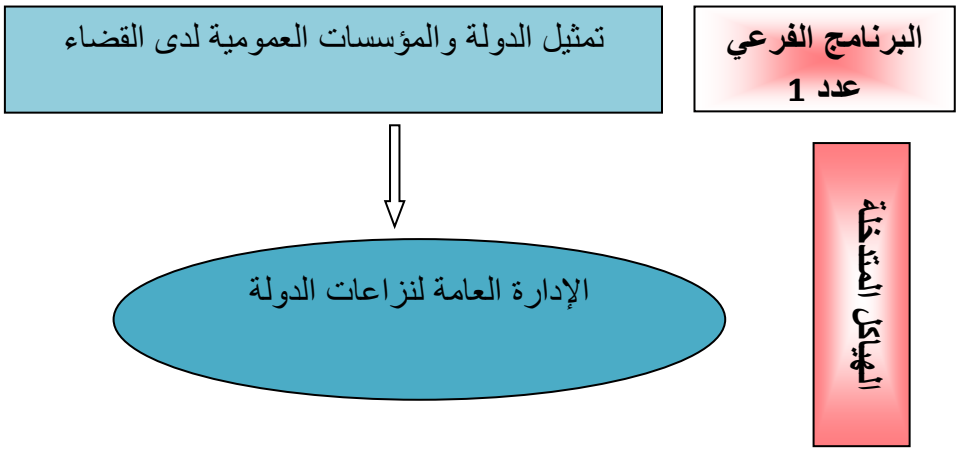

مشمولات البرنامج الفرعي عدد1 :

- رفع القضايا في حق الدولة والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة.
- تقديم الشكايات الجزائية والقيام بالحق الشخصي.
- التقرير في القضايا المرفوعة ضدها.

- الحضور لدى المحاكم والهيئات القضائية والترافع في حق الدولة.
- الطعن في الأحكام الصادرة ضد الدولة
- إبرام الصلح في حق صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور والتقرير والطعن في الأحكام الصادرة ضده وتنفيذ الأحكام القاضية بإلزام صندوق الضمان بالأداء.
- تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة.
- إصدار بطاقات الإلزام لإستخلاص الديون الراجعة للدولة.
- إبرام الصلح في المادة المدنية والإدارية في حدود ما أقره القانون.
- تقديم الإستشارات القانونية لمختلف المصالح الإدارية.

2-3-1 البرنامج الفرعي عدد 2: إختبارات

***خارطة البرنامج الفرعي عدد2 :**

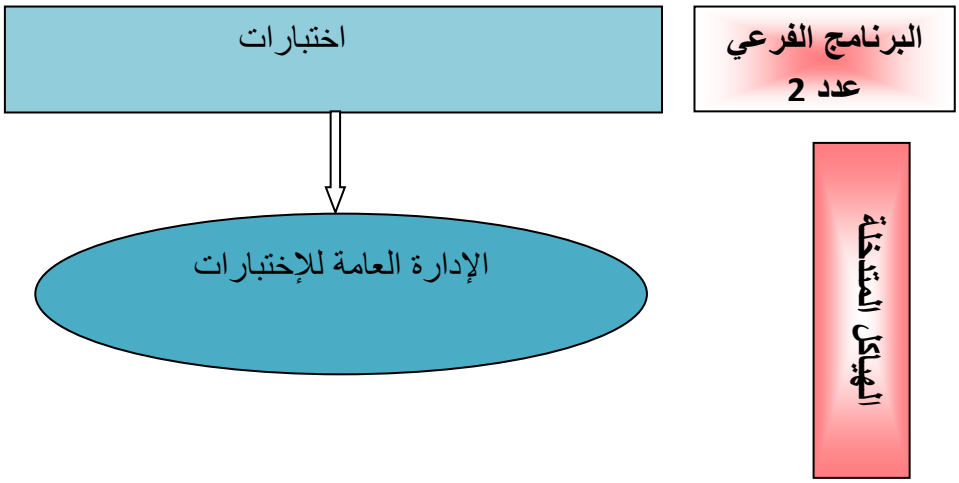

***مشمولات البرنامج الفرعي عدد2 :**

- إجراء الإختبارات المتعلقة بضبط القيم الشرائية والقيم الكرائية للعقارات المعدة لمختلف مصالح الدولة وكذلك للجماعات العمومية المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية بطلب منها.
- تحديد قيمة الأصول التجارية واللزمات وضبط عروض الإدارة فيما يخص غرامات الإنتزاع.
- القيام بالدراسات والأبحاث العقارية والفنية و الهندسية الخاصة بأملاك الدولة.
- القيام بكل الأعمال المتعلقة بالإختبارات التي تكلفها بها الوزارة.

3-3-1 البرنامج الفرعي عدد3 : مراقبة التصرف في أملاك الدولة

***خارطة البرنامج الفرعي عدد3 :**

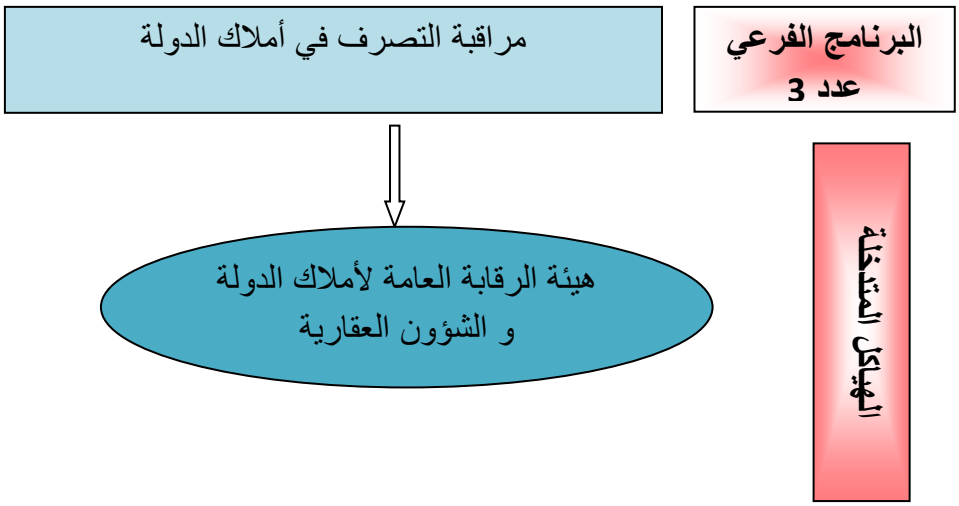

***مشمولات البرنامج الفرعي عدد3 :**

- مراقبة مصالح الدولة فيما يتعلق بالتصرف واستعمال الأموال المنقولة وغير المنقولة للدولة وفيما يتعلق بصيانتها والمحافظة عليها.
- القيام بالمتابعة لدى الجماعات العمومية الجهوية والمحلية وكذلك المؤسسات والمنشآت العمومية والشركات و الهيئات بجميع أنواعها التي تتمتع بمساهمة مالية أو إعانة عمومية وذلك فيما يتعلق بالتصرف واستعمال الأملاك المنقولة وغير المنقولة، وفيما يتعلق بصيانتها والمحافظة عليها.
- القيام بجميع الأبحاث والمأموريات التي يعهد بها إلى هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقارية بصفة خاصة ويمكن للهيئة أن تقدم إلى وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية كل المقترحات لتحسين طرق التصرف في هاته الأملاك وصيانتها.

ويعمل أعضاء هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية طبقا لأذون بمأمورية يصدرها وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.

ويشمل نشاط هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية المحاور التالية :

1- عمليات تفقد معمقة.
2- عمليات تفقد موجزة.
3- أبحاث ومأموريات خاصة.
4- متابعة إنجاز التوصيات الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية في خصوص عمليات تفقد سابقة.
5- دراسة العرائض والشكايات المحالة على الهيئة للبحث والتحري.
6- إنجاز دراسات ذات طابع قانوني أو إداري أو مالي.
7- المشاركة في الإجتماعات المنعقدة بالوزارة أو بهياكل إدارية أخرى خارج الوزارة ومنها بالخصوص الإجتماعات بالهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وبلجنة التدقيق في حسابات المؤسسات والمنشآت العمومية.
8- برمجة تنسيق ومتابعة عمل فرق مراقبة السيارات الإدارية على الطريق.

كما تشارك هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية في نشاط هيئة مراقبي الدولة عبر تعيين مراقبين، بطلب من هيئة مراقبي الدولة، كمراقبي دولة غير متفرغين في بعض المؤسسات والمنشآت العمومية.

4-3-1 البرنامج الفرعي عدد 4: ضبط الأملاك العمومية

خارطة البرنامج الفرعي عدد 4

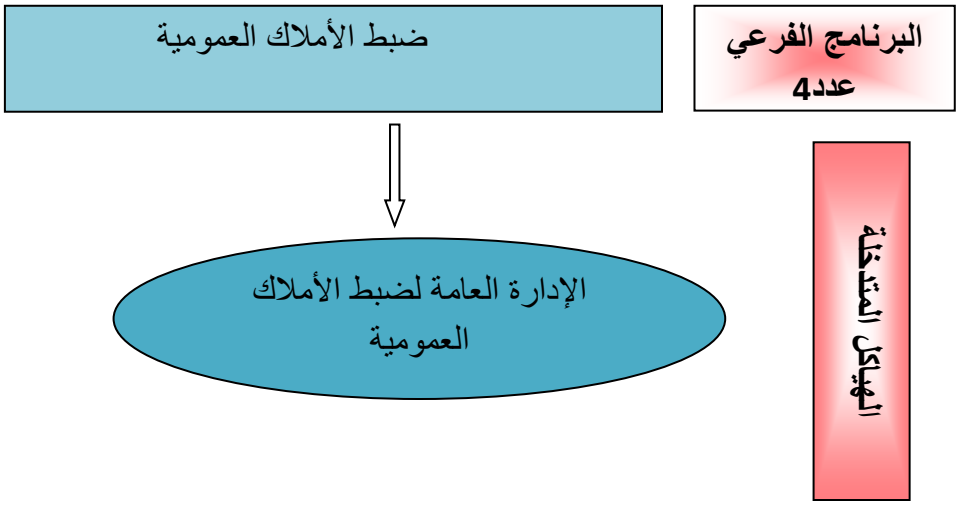

مشمولات البرنامج الفرعي عدد4:

- ضبط كل الأملاك المنقولة وغير المنقولة الراجعة للدولة بالتعاون مع المصالح العمومية المستغلة لهاته الأملاك.
- إعداد جرد سنوي لتلك الأملاك

- مسك سجلات ودفاتر كشف لهاته الأملاك .
- متابعة ضبط الأملاك الراجعة للجماعات العمومية المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية
- تجميع المعلومات المتعلقة بسجلات ودفاتر كشف هاته الأملاك.

2- أهـــداف ومـــؤشـــرات قيس أداء برنامج "ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها":

1.2 تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج

الهدف 3-1-1 : تأمين وظيفة الدفاع بأكثر نجاعة

تقديم الهدف:

إن المشرع التونسي أناط وظيفة الدفاع عن الدولة بمقتضى القانون عدد 13 لسنة 1988 المؤرخ في 1988/3/7.

تتولى مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة بصفتها الجهة المخول لها قانونا تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية الإدارية والخاضعة لإشراف الدولة وكذلك المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية لدى القضاء المدني والعقاري والإداري والجزائي لدى القضاء التونسي والأجنبي ولدى الهيئات التحكيمية الدفاع عن مصالح الدولة وعن المال العام الذي بعهدتها سواء كانت لها صفة الطالبة أو المطلوبة.

كما تتعهد مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة الى جانب الوظيفة التمثيلية بصلحيات ابرام الصلح واستخلاص الديون وبإصدار بطاقات الإلزام نافذة كما تقوم بوظيفة استشارية تتمثل في تقديم الإستشارات القانونية.

مرجع الهدف: برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها، البرنامج الفرعي : تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء

مبررات اعتماد المؤشرات:

مؤشرات الهدف:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر3-1-1-1 : نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة كانت طالبة أو مطلوبة	نسبة مائوية	24	3	47	21	50	60	70

الهدف 3-1-2 : تأمين تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة

تقديم الهدف:

فمسألة التنفيذ فإن بدت في الظاهر بديهية تحرص مصالح المكلف العام لنزاعات الدولة على تأمين تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة لكنها في الواقع تعرف عدة صعوبات واشكاليات والتي تتمثل في :

1/ صعوبات التأخر في موافاة مؤسسة المكلف العام بنزاعات الدولة بالنسخ التنفيذية بسبب كثرة الأحكام المطلوبة وقلة الإطار البشري المتعهد بإستخراجها (عون وحيد يتولى استخراج النسخ المجردة من 60 % من المحاكم التونسية بكافة درجاتها).

2/ انعدام الوسائل اللوجستية والبشرية لقسم التنفيذ بمؤسسة المكلف العام مقارنة بالحجم الهائل للملفات المتعهد بها مما ينتج عنه انعدام المتابعة والتنسيق.

3/ تعدد الهياكل المتداخلة في التنفيذ على المستوى الجهوي والمحلي (الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية ديوان الأراضي الدولية وكافة الإدارات الجهوية على مستوى الولايات.

4/ تردد المؤسسة الأمنية عن التعاون ومد يد المساعدة على التنفيذ والتعلل بإجراء استشارات امنية وبمقاومة الفوضى خاصة بعد إحداث الثورة وكذلك بالحالات الإجتماعية (العقارات المبنية التي تأوي عائلات).

5/ عزوف الخبراء العدليين عن المساعدة في تنفيذ الأحكام لإعتقادهم بإمتناع الدولة عن موافاتهم بأجرتهم.

لذا يعتبر الهدف الثاني هو تأمين التنفيذ هدف أساسي لهذه المؤسسة.

مرجع الهدف: تمثيل برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها، البرنامج الفرعي: تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء

مبررات اعتماد المؤشرات:

مؤشرات الهدف:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر3-1-2-1: نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة	نسبة مائوية	20	23	22	26	30	35	40

الهدف 3-2-3 : تطـــويـــر جـــودة الإختبارات

تقديم الهدف:

تلعب عملية الاختبارات دورا أساسيا في حماية حقوق الدولة ضمن معظم عمليات الاقتناء و التفويت والتسوغ والتسويغ و اللزمات و الحيازات الوقتية وتحديد غرامات الإنتزاع وذلك بتحديد القيم المرجعية الواقعية التي لا تغبن حق الدولة و تدرء إمكانية التلاعب بقيمة المقدرات الوطنية في نطاق تبادل المنـــافع ما بين الدولة والأطراف الخاصة أو ما بين الأطراف العمومية في عمليات ذات صبغة اقتصادية مالية كما أن الإختبارات ذات الصبغة الإستشارية الفنية أو القضائية تعين الجهات الطالبة على اتخاذ القرار المناسب للحفاظ على أملاك الدولة.

لذلك فإن تطوير منظومة الإختبارت يعد هدفا استراتيجيا له انعكاسات مباشرة على القطاعات المتعاملة من خلال شفافية التعاملات و مقاومة أسباب ومنافذ الفساد الإداري و سوء التصرف.

وحيث أن عملية الإختبار تعد ركنا أساسيا في تنفيذ التعاملات السابقة الذكر إذ تمثل حلقة مفصلية في تسلسل الإجراءات الإدارية التي تستوجب وجود اختبار معد من طرف مصالح الدولة المختصة فإن الرفع من نسب الإستجابة للطلبات الواردة و التقليص في آجالها من جهة و تطوير نوعية الإختبارات مـن خـــلال حصر و مراجعة أقصى مايمكن من الآليات الفنية و القانونية المرجعية التي تعين على الأستجابـــة للمعـــايير الوطنية و العالمية للحوكمة الرشيدة و الشفافية في هذا الميدان المرتكز أساسا على خبرة و استقلالية هذا الجهاز يتطلب مجهودا متواصلا لتحقيق ذلك من خلال تمكينه من الوسائل المادية و البشرية التي من شأنها التطوير في نسبة تغطية الطلبات التي تتزايد من يوم إلى آخر و التي تتعدى الإمكانات المتاحة حاليا كما يتعين تجميع ومراجعة وتطوير النصوص القانونية والترتيبية ذات الصلة و المعايير الفنية المرجعية ضـمن دليـــل إجراءات موحد و النظر في إعادة هيكلة هذا الجهاز تبعا لأهمية المهام المنوطة بعهدته.

مرجع الهدف: برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها، البرنامج الفرعي : الإختبارات

مبررات اعتماد المؤشرات:

تبعا لطبيعة عمل الإختبارات الأفقي مع جميع المؤسسات العمومية التي يستوجب عملها الحصول على إختبارات معدة من جهاز الدولة لإستكمال إجراءاتها فإن نسبة الإستجابة لهذه الطلبات تعد ركنا أساسيا في تحديد مدى نجاعة الفرنامج الفرعي ولذلك حددنا مؤشرا حول النسبة السنوية لإنجاز الإختبارات على المستويين المركزي والجهوي بالنسبة لسنة 2015 واقتصرنا على المستوى المركزي بالنسبة للمشروع السنوي للقدرة على الآداء لسنة 2016 نظرا لتعذر الحصول على إحصائيات دقيقة وفي الإبان من كل الإدارات الجهوية.

كما تم إختيار المؤشر الثاني المتعلق بمدة إنجاز الإنجازات من خلال نفس التمشي نظرا لما يكتسيه العامل الزمني من أهمية بالنسبة لطالبي الإختبارات وما يحمله من دلالات حول فاعلية المؤسسة المكلفة بالإختبارات مع الإقتصار على المشاريع الكبرى كنموذج لتحديد معدل الإنجاز.

مؤشرات الهدف:

مؤشرات قيس أداء الهدف		إنجازات	2015	تقديرات

	الوحدة	2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر3-2-3-1: النسبة السنوية لانجاز الاختبارات على المستوى المركزي	نسبة مائوية	78	89	53	21	50	60	65
المؤشر3-2-3-2: مدة إنجاز اختبارات المشاريع الكبرى	نسبة مائوية	187	189	226	226	200	180	150

الهدف 3-3-4 : تــطـويــر آليــات التدقيق والرقابة على التصرف العمومي

تقديم الهدف:

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى الإرتقاء بتقنيات التدقيق وأساليبه وذلك أساسا من خلال:

-إعتماد وتكريس معايير التدقيق الدّولية

-تركيز أحدث التطبيقات الإعلامية المساندة لعملية التدقيق.

-وضع تنميط متكامل standardisation، قدر الإمكان، لمختلف النقائص والإخلالات الموجودة على مستوى مختلف أوجه التصرّف.

-ضمان تكوين رقابي منسجم مع المعايير الدّولية بالنسبة للمراقبين.

والغاية من الإرتقاء بتقنيات التدقيق وأساليبه هو تحسين آليات التصرف في :

*أملاك الدولة (عبر صيانة هذه الأملاك سواء كان ذلك بالذود عنها وجعلها بمنأى عن كل اعتداء أو تلاعب وكذلك بالرفع من مردوديتها الإقتصادية).

*التصرف العمومي (عبر الكشف عن كل الإخلالات والنقائص و مساءلة المسؤولين عن أخطاء التصرف وصياغة التوصيات والمقترحات الكفيلة بالرفع من مستوى آداء المرفق العمومي وتجنب مخاطر سوء التصرف وسوء الحوكمة في القطاع العمومي).

مرجع الهدف: برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها، البرنامج الفرعي: مراقبة التصرف في أملاك الدولة

مبررات اعتماد المؤشرات:

يُعزى إلى كون المؤشرات المعتمدة تُخول التدقيق في أوجه التصرف العمومي ومناحي إستعمال المال العمومي سواءا من ناحية المشروعية أو من ناحية النجاعة، كما أنها خاصة منها المؤشر الرابع تمكن من تقييم قيمة الملاحظات المقدمة من حيث صحتها وملاءمتها وهو ما ينسجم مع الهدف المُعلن عنه ألا وهو تطوير آليات التدقيق والرقابة على التصرف العمومي.

مؤشرات الهدف:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر3-3-4-1 : نسبة انجاز المهمات المبرمجة سنويا	نسبة مائوية	25	40	45	47	49	55	57
المؤشر3-3-4-2: نسبة الاستجابة لطلبات التدخل الرقابي غير المبرمجة	نسبة مائوية	51,5	69	75	77	79	85	87
المؤشر 3-3-4-3: عدد السيارات الإدارية الخاضعة للمراقبة سنويا	عدد	5559	4003	4211	-	–	-	-
المؤشر 3-3-4-4: نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية	نسبة مائوية	81,90	84,80	87,30	88	89	90	91

الهدف 3-4-5: تحقيق النجاعــة فى استغلال سجلات ملك الدولة

تقديم الهدف:

تمثل سجلات أملاك الدولة الرصيد العقاري الذي تملكه الدولة وتضعه على ذمة مؤسسات الدولة لإنجاز مشاريعها مساهمة منها في تثبيت سياستها الإقتصادية.

وتعد عملية الترسيم بهذه السجلات الآلية الأساسية لضبط ملك الدولة ومتابعته والحفاظ على المال العام.
وتتم عملية الترسيم وفقا لأحكام الفصلين 195 و212 من مجلة المحاسبة العمومية وذلك في إطار حسابية المواد الخاصة بأملاك الدولة.

وحيث يوجد بخزينة الإدارة 129 سجلا (17 ملك عام و112 ملك خاص) في حالة سيئة، وبدراسة هذه السجلات إتضح عديد الإشكاليات منها التي لا تتماشى مع مبادئ الترسيم :
تشتيت الترسيم داخل السجل الواحد أو أكثر (ترسيم المنابات أو ترسيم مساحات محددة ومبرمجة لفائدة عدة تخصيصات في نفس العقار،.... .).

تجميع الترسيمات (بعض الترسيمات تحتوي على عدد كبير من العقارات الفلاحية يصل أحيانا إلى قرابة الألف عقار للترسيم الواحد خاصة بالنسبة إلى العقارات المؤممة بقانون 12 ماي 1964).

نقص في المعطيات الخاصة بالعقار والتي ينص عليها منشور وزير المالية عدد 75/186 مما يجعل الترسيم غير مطابق للواقع خاصة وأن الترسيمات قديمة التاريخ.

مرجع الهدف: برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها، البرنامج الفرعي: ضبط الأملاك العمومية

مبررات اعتماد المؤشرات:

يتطلب تحيين هذه الترسيمات مطابقة بين الواقع المادي والواقع القانوني للعقار خاصة وأن المعطيات الخاصة بالعقار موضوع الترسيم في أغلبها غير موجودة كالمساحة والموقع والإستعمال.

وبناءا على ذلك إقتضى الوضع تركيز برنامج خاص يهدف إلى تحيين وتطهير الرصيد العقاري لملك الدولة الخاص في ولايات تونس الكبرى وذلك عبر تطهير وتحيين سجلات ترسيم هذه الأملاك والتحضير لسجل إلكتروني يعكس حقيقتها وخصوصياتها ويمكّن من إستصدار إحصائيات صحيحة يمكن إعتمادها.

في هذا الإطار يتجه العمل على تطهير ترسيمات العقارات المسجلة التابعة لملك الدولة الخاص الكائنة بولايات تونس الكبرى والمقدر عددها بـ 4703 ترسيما، وكذلك ترسيم المساكن الإدارية الموجودة بنفس المنطقة والمقدر عددها بـ 1609 مسكنا.

مؤشرات الهدف:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر3-4-5-1:نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص و الكائنة بتونس الكبرى	نسبة مائوية	1,89	2,97	4,06	5,33	6.61	7.88	9.16
المؤشر3-4-5-2: نسبة ترسيم المساكن المدرجة ببنك المعلومات و الكائنة بتونس الكبرى	نسبة مائوية	13,42	16,78	20,13	23,49	26.84	30.20	33.55

2-2 تقديم أنشطة البرنامج:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2015	الأنشطة المبرمجة لسنة 2016	الإعتمادات المبرمجة
الهدف 3-1-1 تأمين وظيفة الدفاع بأكثر نجاعة	**المؤشر:** نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة كانت طالبة أو مطلوبة	21		
الهدف 3-1-2 تأمين تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة	**المؤشر :**نسبة تنفيذ الأحكام الصادر لفائدة الدولة	26		
الهدف 3-2-3: تطوير جودة الإختبارات	**المؤشر:**النسبة السنوية لانجاز الاختبارات على المستوى المركزي	21	- انتداب فنيين على المستويين المركزي و الجهوي - تدعيم أسطول السيارات - تدعيم الإمكانيات المادية من تجهيزات وبرمجيات إعلامية و تكوين - إعادة هيكلة الإدارة	
	المؤشر: مدة إنجاز اختبارات المشاريع الكبرى	226	- انتداب فنيين على المستويين المركزي و الجهوي - تدعيم أسطول السيارات - تدعيم الإمكانيات المادية من تجهيزات وبرمجيات إعلامية و تكوين - إعادة هيكلة الإدارة	
الهدف 3-3-4: تطوير آليات التدقيق والرقابة على التصرف العمومي	**المؤشر**: نسبة انجاز المهمات المبرمجة سنويا	47	- تطوير كفاءة المراقبين من خلال تكثيف الدّورات التكوينية. - ترفيع نسق إنجاز المهمّات من خلال الضغط أكثر ما يمكن على الكلفة الزمنية المخصّصة لكلّ مهمّة. - انتداب عدد كاف من المراقبين. - توفير المعدّات اللوجستية اللازمة للعمل (سيارات المصلحة، الحواسيب المحمولة، البرمجيات المعلوماتية المستعملة في التدقيق).	
	المؤشر: نسبة الاستجابة لطلبات التدخل الرقابي غير المبرمجة	77	- تطوير كفاءة المراقبين من خلال التكثيف من الدّورات التكوينية. - ترفيع نسق إنجاز الأبحاث من خلال الضغط أكثر ما يمكن على الكلفة الزمنية المخصّصة لكلّ بحث. - انتداب عدد كاف من المراقبين. - توفير المعدّات اللوجستية اللازمة للعمل (سيارات المصلحة، الحواسيب المحمولة، البرمجيات المعلوماتية المستعملة في التدقيق).	
	المؤشر: عدد السيارات الإدارية الخاضعة للمراقبة سنويا	_	- ترفيع نسق إنجاز عمليات المراقبة للسيّارات الإدارية على الطريق خاصّة مع عودة الظروف الأمنية للإستقرار تدريجيا. - رفع مستوى التنسيق مع مصالح وزارة الدّاخلية والنظر في إحداث فريق مراقبة بالنسبة لكل ولاية كالنّظر أيضا في إمكانية توفير عنصر التفرّغ لأعوان المراقبة.	
	المؤشر: نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية	88	- دعم الدورات التكوينية للمراقبين - اعتماد وتكريس معايير التدقيق الدولية - وضع تنميط متكامل لمختلف النقائص والإخلالات على مستوى مختلف اوجه التصرف	

الهدف 3-4-5: تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة	**المؤشر:**نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص و الكائنة بتونس الكبرى	5,33	- ترفيع نسق المعاينات الميدانية - مراجعة السجلات العقارية بإدارة الملكية العقارية - مراجعة مصالح التصرف في أملاك الدولة في الوزارة ومصالح الأرشيف عند الإقتضاء - مراجعة مختلف مصالح الوزارات عند الإقتضاء	
	المؤشر: نسبة ترسيم المساكن المدرجة ببنك المعلومات والكائنة بتونس الكبرى	23,49	- مراسلة إدارات الملكية العقارية لطلب شهائد ملكية - القيام بالمعاينات الميدانية - - مراسلة الإدارة العامة للتصرف والبيوعات	

3- نفقات برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها:

3-1-ميزانية البرنامج : تطور إعتمادات برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان البرنامج	إنجازات 2014	قانون المالية 2015 (1) (محين)	تقديرات 2016		نسبة التطوّر (2016-2015)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (2)- (1)	النسبة (%) (2) - (1) /(1)
العنوان الأول: نفقات التصرّف		**7.322,694**	**7.992**	**7.992**	**669,306**	**9**
التأجير العمومي	-	7.322,694	7.992	7.992	669,306	9
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**-**	**-**	**230**	**230**	**-**	**-**
الاستثمارات المباشرة	-	-	230	230	-	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-
مجموع البرنامج	**-**	**7.322,694**	**8.222**	**8.222**	**899,306**	**12**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

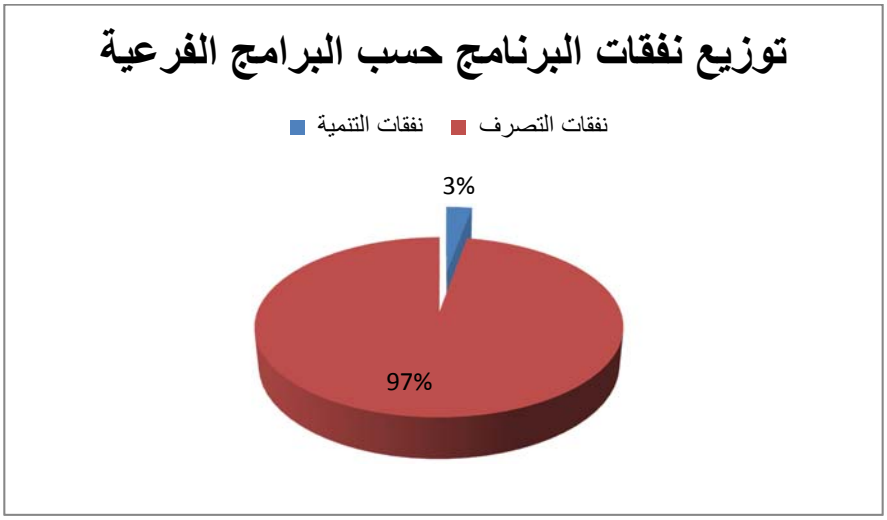

2-3 توزيع ميزانية برنامج ضبط الأملاك العمومية و حماية حقوقها لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	تمثيل الدولة والموسسات العمومية لدى القضاء	الاختبارات	مراقبة التصرف في املاك الدولة	ضبط الاملاك العمومية	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرّف	**5.317**	**823**	**1.165**	**687**	**7.992**
التأجير العمومي	**5.317**	**823**	**1.165**	**687**	**7.992**
وسائل المصالح	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	**230**	-	-	**230**
الاستثمارات المباشرة	-	**230**	-	-	**230**
التمويل العمومي	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-	-	-
المجموع حسب البرامج الفرعية	**5.317**	**1.053**	**1.165**	**687**	**8.222**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

توزيع الميزانية حسب البرامج الفرعية

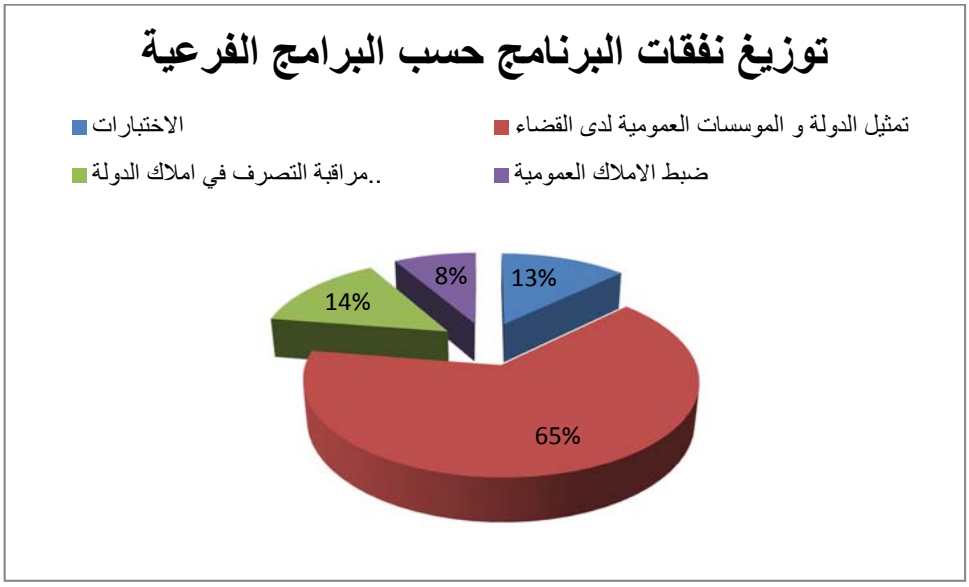
توزيع نفقات البرنامج حسب البرامج الفرعية
الاختبارات
تمثيل الدولة و الموسسات العمومية لدى القضاء
مراقبة التصرف في املاك الدولة..
ضبط الاملاك العمومية
13%
65%
14%
8%

3-3- إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 برنامج ضبط الأملاك العمومية و حماية حقوقها

3-3-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج :

الوحدة : ألف دينار

النفقات	إنجازات			قانون المالية	تقديرات		
	2012	2013	2014	2015(محين)	2016	2017	2018
نفقات التصرف	-	-	-	**7.322.694**	**7.992**	**8.711,280**	**9.582,408**
على موارد الميزانية	**-**	**-**	**-**	**7.322.694**	7.992	8.711,280	9.582,408
التأجير العمومي	-	-	-	7.322.694	7.992	8.711,280	9.582,408
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-			
نفقات التنمية	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	-
على موارد الميزانية	-	-	-	-	230	241,500	253,575
الاستثمارات المباشرة	-	-	-		230	241,500	253,575
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	**7.322.694**	**8.222**	**8.952,780**	**9.835,983**
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**

3-3-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 حسب البرامج الفرعية:

3-3-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء

الوحدة : ألف دينار

النفقات	انجازات			ق.م. 2015 (محين)	تقديرات		
	2012	2013	2014		2016	2017	2018
نفقات التصرف	-	-	-	**4.792,812**	**5.317**	**5.795,530**	**6.375,083**
على موارد الميزانية	-	-	-	4.792,812	5.317	5.795,530	6.375,083
التأجير العمومي	-	-	-	4.792,812	5.317	5.795,530	6.375,083
وسائل المصالح	-	-	-	-	-		
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-		
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-		
التأجير العمومي	-	-	-	-	-		
وسائل المصالح	-	-	-	-	-		
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-		
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-		
التأجير العمومي	-	-	-	-	-		
وسائل المصالح	-	-	-	-	-		
التدخل العمومي	-	-	-	-	-		
نفقات التنمية	-	-	-	-	-		
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-		
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-		
التمويل العمومي	-	-	-	-	-		
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-		
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-		
التمويل العمومي	-	-	-	-	-		
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-		
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	**4.792,812**	**5.317**	**5.795,530**	**6.375,083**
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-

3-3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي : إختبارات

الوحدة : ألف دينار

النفقات	انجازات			ق.م. 2015 (محين)	تقديرات		
	2012	2013	2014		2016	2017	2018
نفقات التصرف	-	-	-	**697,549**	**823,000**	**897,070**	**986,777**
على موارد الميزانية	-	-	-	697,549	823,000	897,070	986,777
التأجير العمومي	-	-	-	697,549	823,000	897,070	986,777
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	**230**	**241,500**	**253,575**
على موارد الميزانية	-	-	-	-	230	241,500	253,575
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	**697,549**	**1.053,000**	**1.138,570**	**1.240,352**
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-

3-2-3-3/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي مراقبة التصرف في أملاك الدولة

الوحدة : ألف دينار

النفقات	انجازات			ق.م. 2015 (محين)	تقديرات		
	2012	2013	2014		2016	2017	2018
نفقات التصرف	-	-	-	**1.168,049**	**1.165**	**1.269,850**	**1.396,835**
على موارد الميزانية	-	-	-	**1.168,049**	**1.165**	1.269,850	**1.396,835**
التأجير العمومي	-	-	-	1.168,049	1.165	1.269,850	1.396,835
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	-	-	-
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	**1.168,049**	**1.165**	**1.269,850**	**1.396,835**
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-

3-2-3-4/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي ضبط الأملاك العمومية

الوحدة : ألف دينار

النفقات	انجازات			ق.م. 2015 (محين)	تقديرات		
	2012	2013	2014		2016	2017	2018
نفقات التصرف				**664,284**	**687**	**748,830**	**823,713**
على موارد الميزانية	-	-	-	664,284	687	748,830	823,713
التأجير العمومي	-	-	-	664,284	687	748,830	823,713
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	-	-	-
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-			
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	**664,284**	**687**	**748, 830**	**823,713**
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-

بطاقات مؤشرات قيس أداء

برنامج ضبط أملاك الدولة

وحماية حقوقها

بطـــاقة المـــــــؤشر نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة طالبة أو مطلوبة

رمز المؤشر:	1-1-1-3
تسمية المؤشر:	نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة طالبة أو مطلوبة
تاريخ تحيين المؤشر:	نهاية السنة
I الخصائص العامة للمؤشر	
البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تأمين وظيفة الدفاع بأكثر نجاعة
تعريف المؤشر:	
نوع المؤشر:	مؤشر منتوج
طبيعة المؤشر:	
التفريعات:	الإدارة العامة لنزاعات الدولة
II التفاصيل الفنية للمؤشر	
1. طريقة احتساب المؤشر:	عـــدد الأحكـــام الصـــادرة لفائـــدة الدولـــة طالبـــة أو مطلوبة / العدد الجملي للقضايا
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عـــدد القضـــايا المنشـــورة مـــن المكلـــف العـــام بنزاعات الدولة - عدد القضايا المنشورة ضد المكلف العام بنزاعات الدولة - عدد الأحكام الصادرة لفائدة الدولة طالبة أو مطلوبة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقرير سنوي مع منظومة إعلامية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارة العامة لنزاعات الدولة
6. تاريخ توفر المؤشر:	سنوي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	%70
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	المكلف العام بنزاعات الدولة

قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشـــر قيـــس الأداء	الوحدة	الإنـــجـــازات			2015	التـــقـــديـــرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة طالبة أو مطلوبة	نسبة مائوية	24	3	47	21	50	60	70

2- تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر :

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- نسبة الأحكام من شأنه أن يخفي عدد القضايا المنشورة	
- هذا المؤشر لا يأخذ بعين الإعتبار عنصر الزمن (مدة نشر القضية)	

بطـــاقة المـــــــؤشر نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة

رمز المؤشر:	1-2-1-3
تسمية المؤشر:	نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة
تاريخ تحيين المؤشر:	نهاية السنة
I الخصائص العامة للمؤشر	
البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تأمين تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة
تعريف المؤشر:	
نوع المؤشر:	مؤشر منتوج
طبيعة المؤشر:	
التفريعات:	الإدارة العامة لنزاعات الدولة
II التفاصيل الفنية للمؤشر	
1. طريقة احتساب المؤشر:	عـــدد الأحكـــام التـــي تـــم تنفيـــذها/ العـــدد الجملـــي للأحكام الصادرة لفائدة الدولة
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عـــدد القضـــايا المنشـــورة مـــن المكلـــف العـــام بنزاعات الدولة - عدد القضايا المنشورة ضد المكلف العام بنزاعات الدولة - عدد الأحام الصادرة لفائدة الدولة طالبة أو مطلوبة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقرير سنوي مع منظومة إعلامية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارة العامة لنزاعات الدولة
6. تاريخ توفر المؤشر:	سنوي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	%40
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	المكلف العام بنزاعات الدولة

III قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشـر قيـس الأداء	الوحـدة	الإنـجـــازات			2015	التـقـديـرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة	نسبة مائوية	20	23	22	26	30	35	40

2- تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر :

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

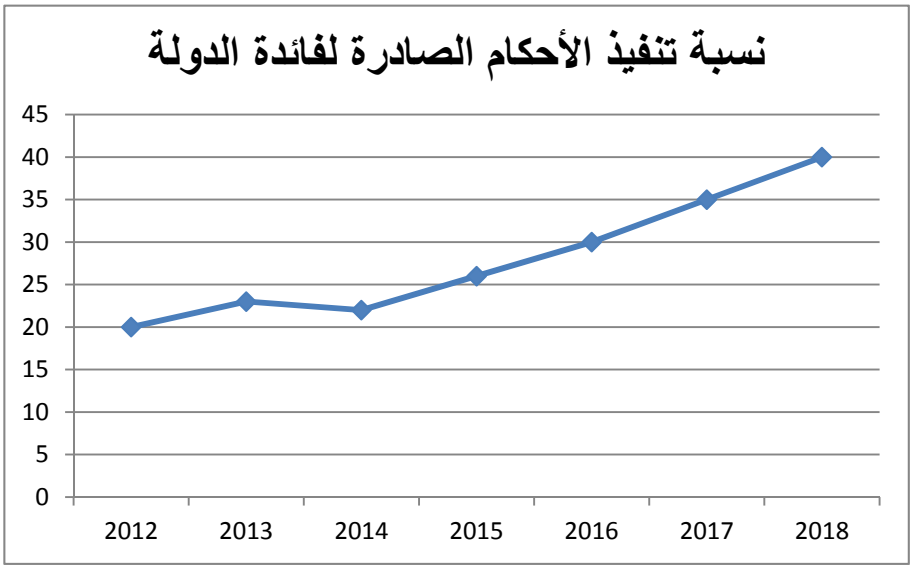

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

-

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نسبة الأحكام من شأنه أن يخفي عدد القضايا المنشورة
- هذا المؤشر لا يأخذ بعين الإعتبار عنصر الزمن (مدة نشر القضية)

بطـــاقة المـــــــؤشر النسبة السّنوية لإنجاز الإختبارات على المستوى المركزي

رمز المؤشر:	1-3-2-3
تسمية المؤشر:	النسبة السّنوية لإنجاز الإختبارات على المستوى المركزي
تاريخ تحيين المؤشر:	شهر أفريل 2015

I الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	الاختبارات
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير جودة الاختبارات
تعريف المؤشر:	يحدد المؤشر نسبة الإنجاز النهائي للإختبارات المطلوبة بجميع أنواعها
نوع المؤشر:	مؤشر نتائج
طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
التفريعات:	الإدارة العامة للإختبارات

II التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	عدد الإختبارات المنجزة خلال السنة(ن 1) على عدد طلبات الإختبار الواردة مع الطلبات المتبقية للسنوات السابقة(ن2) على المستوى المركزي : ن 1 / ن 2 x 100
2. وحدة المؤشر:	النسبة المائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد طلبات الإختبار الواردة على الإدارة العامّة خلال السّنة بما في ذلك عدد الإختبارات المتبقّية من السّنة السابقة - عدد الإختبارات المنجزة بصفة نهائية خلال السّنة والتي تولّت الإدارة العامّة الإجابة عليها.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تحديد عدد طلبات الإختبار والإجابات النهائية المسجلة بمكتب الضبط بالإدارة العامة للإختبارات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	مصالح الإدارة العامّة للإختبارات
6. تاريخ توفر المؤشر:	موفّى الشهر الرابع للسنة الحاليّة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	الوصول إلى نسبة 65%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد المدير العام للإختبارات الصحبي زغدود و ينوبه السيد كمال الفضلاوي

III قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2015	التقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
النسبة السّنوية لإنجاز الإختبارات على المستوى المركزي	نسبة مائوية	78	89	53	21	50	60	65

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

- نلاحظ إنخفاضا بالنسبة لسنة 2014 ناتجا عن إلتحاق العديد من الإطارات المركزية بالإدارت الجهوية على إثر تسميتهم في خطط وظيفية لا تتعلّق بالإختبارات من جهة والتحاق بعض الإطارات بوزارات أخرى .
- بالنسبة لسنة 2015 يرجع الإنخفاض الحادّ في نسبة الإنجاز إلى عدد الملفّات المتبقية من السنة الفارطة وتزايد عدد طلبات أعمال الإختبار ويمكن الترفيع في نسبة الإنجاز خلال الفترة المتبقية من السّنة (ثمانية أشهر).
- منحى الإرتفاع في نسبة الإنجاز الملاحظ على مستوى التقديرات مرتبط بمدى التجاوب مع برنامج العمل المتعهّد به من طرف الحكومة و المشتمل على مشروع حيني متمثل في تفعيل دعم الإدارة بالإمكانات البشرية والماديـــــة و مشروع إعادة هيكلة الإدارة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر

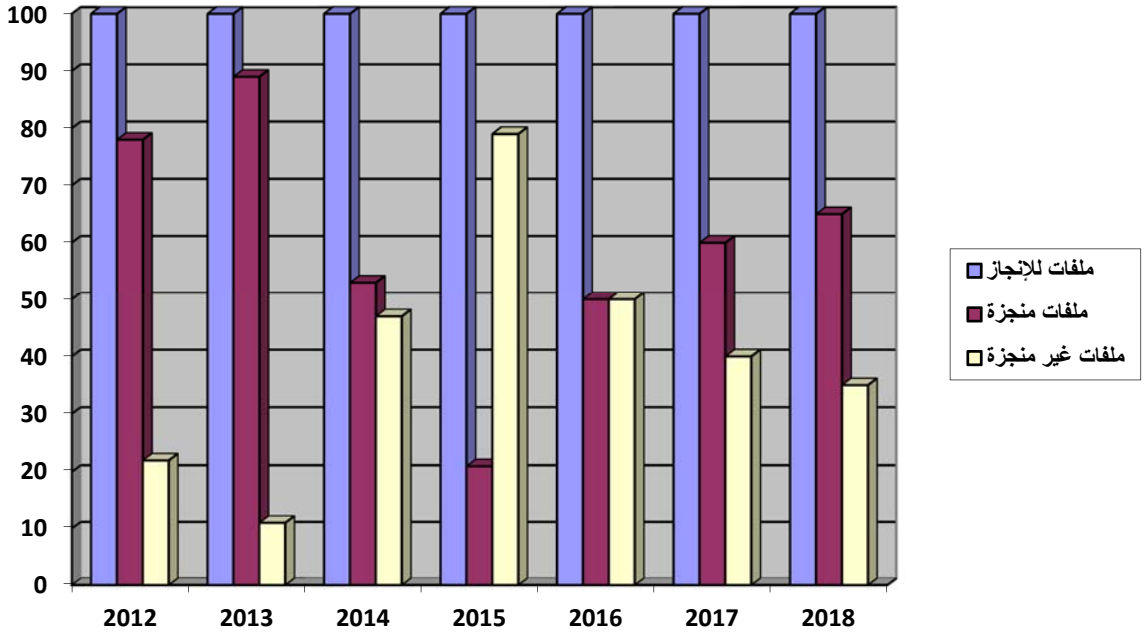

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

- انتداب فنيين على المستويين المركزي و الجهوي
- تدعيم أسطول السيارات
- تدعيم الإمكانيات المادية من تجهيزات وبرمجيات إعلامية و تكوين
- إعادة هيكلة الإدارة

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

* المؤشر لا يعط فكرة عن التحكم في آجال الإنجاز بالنسبة للإختبارات الأخرى وعن الأعمال المنجزة قبل الوصول إلى الإجابة النهائية وهي تسوجب كمّا هامّا من الجهد البشري و الإمكانات المادية.
* التطبيقات الإعلامية المتوفرة حاليا لا تمكّن من إعطاء نتائج إحصائيّة مفصّلة وحينيّة و يتعيّن مراجعتها.
* جزء هام من مدة الإنجاز متعلق بالجهات المتداخلة في إنجاز الملف على غرار الإدارات الجهوية و اللجان المحدثة للغرض ممّا يحدّ من إمكانية الإدارة العامة حسب الهيكلة الحاليّة في التحكّم في آجال الإنجاز بالنّسبة لهذا الصنف من الإحتبارات.

بطـــاقة المـــــــؤشر مدة إنجاز إختبارات المشاريع الكبرى

رمز المؤشر:	2-3-2-3
تسمية المؤشر:	مدة إنجاز إختبارات المشاريع الكبرى
تاريخ تحيين المؤشر:	شهر أفريل 2015

I الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	الاختبارات
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير جودة الاختبارات
تعريف المؤشر:	يحدد المؤشر مدة الإنجاز النهائي للإختبارات المطلوبة بالنسبة إلى المشاريع الكبرى، بالنسبة للملفات المتضمنة لعدد كبير من العقارات ويتطلب إنجازها حاليا مدة تتعدى ثلاثة أشهر
نوع المؤشر:	مؤشر نتائج
طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
التفريعات:	الإدارة العامة للإختبارات

II التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	المدة الجملية للإنجاز / عدد الإختبارات
2. وحدة المؤشر:	اليوم
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	عدد طلبات الإختبار مع عدد الإختبارات المنجزة بصفة نهائية الى حد السنة المرجعية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تحديد عدد طلبات الإختبار و الإجابات النهائية المسجلة بمكتب الضبط بالإدارة العامة للإختبارات حسب المواصفات التي سبق الإشارة إليها ضمن التعريف بالمؤشر
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	مكتب الضبط و الأرشيف بالإدارة العامة للإختبارات
6. تاريخ توفر المؤشر:	بداية السنة الموالية لآخر سنة منجزة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	150 يوما
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد المدير العام للإختبارات الصحبي زغدود و ينوبه السيد كمال الفضلاوي

III قراءة في نتائج المؤشر

2- سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2015	التقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
مدة إنجاز الإختبارات بالنسبة إلى المشاريع الكبرى	اليوم	187	189	226	226	200	180	150

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

نلاحظ بالنسبة لسلسلة النتائج على مستوى الإنجازات منحى تصاعديا لفترات الإنجاز نظرا للضغوطات المسلطة على الإدارة من حيث كمية طلبات الإختبار في مقابل النقص الحاصل على مستوى الموارد البشرية والمادية.

منحى النزول الملاحظ على مستوى التقديرات مرتبط بمدى التجاوب مع برنامج العمل المتعهد به من طرف الحكومة والمشتمل على مشروع حيني متمثل في تفعيل دعم الإدارة بالإمكانيات البشرية والمادية ومشروع إعادة هيكلة الإدارة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر

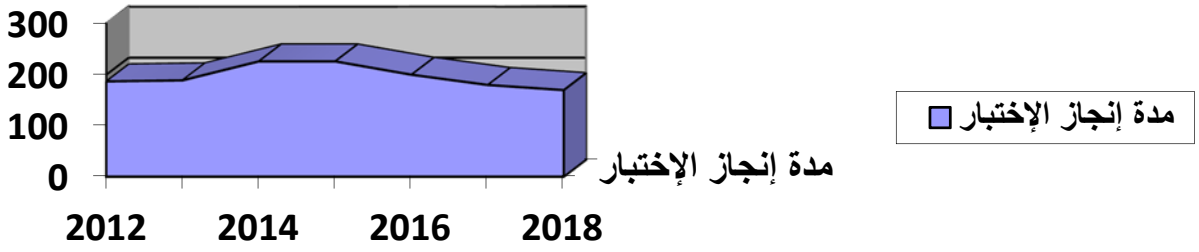

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

- انتداب فنيين على المستويين المركزي و الجهوي
- تدعيم أسطول السيارات
- تدعيم الإمكانيات المادية من تجهيزات وبرمجيات إعلامية و تكوين
- إعادة هيكلة الإدارة

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

* المؤشر لا يعط فكرة عن التحكم في آجال الإنجاز بالنسبة للإختبارات الأخرى و عن الأعمال المنجزة قبل الوصول إلى الإجابة النهائية وهي تسوجب كمّا هامّا من الجهد البشري و الإمكانات المادية.
* التطبيقات الإعلامية المتوفرة حاليا لا تمكّن من إعطاء نتائج إحصائيّة مفصّلة وحينيّة و يتعيّن مراجعتها.
* جزء هام من مدة الإنجاز متعلق بالجهات المتداخلة في إنجاز الملف على غرار الإدارات الجهوية و اللجان المحدثة للغرض ممّا يحدّ من إمكانية الإدارة العامة حسب الهيكلة الحاليّة في التحكّم في آجال الإنجاز بالنّسبة لهذا الصنف من الإحتبارات.

بطـــاقة المـــــــؤشر نسبة إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا

مز المؤشر:	1-4-3-3
تسمية المؤشر:	نسبة إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا
تاريخ تحيين المؤشر:	كل سداسية

I الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	مراقبة التصرف في أملاك الدولة
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير آليات التدقيق والرقابة على التصرف العمومي
تعريف المؤشر:	متابعة نسق إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا.
نوع المؤشر:	مؤشر منتوج
طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
التفريعات:	مصالح هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشـــؤون العقارية، و مصالح مختلف الوزارات (المركزية والجهوية) الخاضعة للرقابة أو التي يخضع الهيكل المراقب لإشرافها

II التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	عدد المهمات الرّقابية (المبرمجة في السنة المعنيّة) التي تمّ إنجازها (صدر بشأنها تقرير تفقّد) / العدد الجملي للمهمّات الرّقابية (المبرمجة في السنة المعنيّة).
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد المهمّات الرقابية المنجزة (التي صدر بشأنها تقرير) والتي كانت مبرمة في السنة المعنية. - عدد المهمات الرقابية المبرمجة في السنة المعنية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- البرنامج السنوي لهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة. - تقارير التفقّد المنجزة في السنة المعنيّة.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقارير النشاط السنوي لهيئة الرقابـــة العـــامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية
6. تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	57%.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	محمد بوهلال – مراقب عام لأملاك الدولة والشؤون العقارية

III قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشـــر قيس الأداء	الوحدة	الإنـــجـــازات			2015	التـــقـــديـــرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
نسبة إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا	نسبة مائوية	25	40	45	47	49	55	57

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر :

بلغ معدّل الإنجاز بالنّسبة للثلاث سنوات الأخيرة (2011 -2012-2013) 31,6 % وينتظر أن تسجّل نسبة الإنجاز بدءا من سنة 2015 وإلى غاية 2016 إستقرارا في حدود النسبة المسجّلة في 2014 (مع زيادة طفيفة)،

وذلك بالنّظر لمغادرة 3 مراقبين عامين لهيئة الرقابة العامة بموجب بلوغ سن التقاعد، وهو ما سينعكس على مستويات التأطير وبالتالي على سير المهمّات ونسق الإنجاز. ومن المؤمّل أن تشهد سنة 2017 عودة تدريجيّة لتطوّر نسبة إنجاز المهمّات لتتجاوز الـ 50 %.

3- رسم بياني لتطوّر المؤشّر :

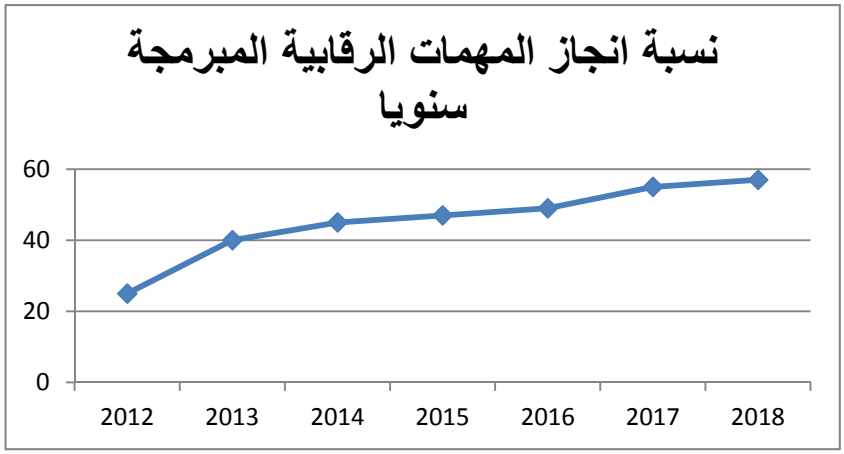

4- أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشّر :

- تطوير كفاءة المراقبين من خلال تكثيف الدّورات التكوينية.
- ترفيع نسق إنجاز المهمّات من خلال الضغط أكثر ما يمكن على الكلفة الزمنية المخصّصة لكلّ مهمّة.
- انتداب عدد كاف من المراقبين.
- توفير المعدّات اللوجستية اللازمة للعمل (سيارات المصلحة، الحواسيب المحمولة، البرمجيات المعلوماتية المستعملة في التدقيق).

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- نقص في الموارد البشرية (عدد محدود جدا من المراقبين المباشرين خلال 2012 و2013) والماديّة (عدد سيارات المصلحة لا يتجاوز الـ 3 إحداها كثيرة العطب).
- تكليف الهيئة بإنجاز العديد من أعمال التفقّد غير المبرمجة بالإضافة إلى الأبحاث والتحريات في العديد من العرائض والشكايات (وهو نشاط يستأثر بأكبر حيّز من إمكانيات الهيئة البشرية والماديّة بما يؤثّر سلبا على نسق إنجاز المهمات المبرمجة سنويا).
- إلتحاق عدّة مراقبين للعمل بهياكل ومصالح أخرى (لجنة المصادرة – لجنة تقصّي الحقائق حول الرّشوة والفساد، الهيئة العليا للرّقابة الإدارية والمالية، لجنة تصفية أملاك التجمّع المنحل ...).

بطـــاقة المـــــــؤشر نسبة الإستجابة لطلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة

رمز المؤشر:	2-4-3-3
تسمية المؤشر:	نسبة الإستجابة لطلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة
تاريخ تحيين المؤشر:	كلّ سداسية

I الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	مراقبة التصرف في أملاك الدولة
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير آليات التدقيق والرقابة على التصرف العمومي
تعريف المؤشر:	متابعة مدى الاستجابة لطلبات التدخل الرقابي غير المبرمجة سنويا.
نوع المؤشر:	مؤشر منتوج
طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
التفريعات:	مصالح هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقارية، ومصالح مختلف الوزارات (المركزية و الجهوية) الخاضعة للرقابة أو التي يخضع الهيكل المراقب لإشرافها

II التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	عدد الطلبات التي صدرت بشأنها تقارير أو مذكرات بعنوان نفس السّنة/ عدد طلبات التدخّل الرّقابي غير المبرمجة التي تلقّتها الهيئة في السنة المعنيّة (مهمّات تفقّد غير مبرمجة –أبحاث- عرائض وشكايات).
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد مطالب التدخّل الرقابي غير المبرمجة الواردة على الهيئة سنويا (طلبات إنجاز مهمات تفقّد غير مبرمجة- طلبات الأبحاث والتّحريّات، العرائض والوشايات). - عدد التقارير والمذكّرات الصادرة بعنوان طلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة (الصادرة خلال سنة ورود الطلبات المذكورة).
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	من خلال المعطيات الأساسية الواردة أعلاه
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقارير النشاط السنوي لهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقارية
6. تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	%87
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	حمادي الشهبي - مراقب عام لأملاك الدولة والشؤون العقارية

III قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2015	التقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
نسبة الإستجابة لطلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة	نسبة مائوية	51.5	69	75	77	79	85	87

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر :

بلغ معدّل الإنجاز بالنسبة لثلاث سنوات الأخيرة (2011-2012-2013) 55,7%. وينتظر أن تسجّل نسبة الإنجاز بدءا من سنة 2015 وإلى غاية 2016 إستقرارا في حدود النسبة المسجّلة في 2014 (مع زيادة طفيفة)، وذلك بالنّظر لمغادرة 3 مراقبين عامين لهيئة الرقابة العامة بموجب بلوغ سن التقاعد، وهو ما سينعكس على مستويات التأطير وبالتالي على سير العمل ونسق الإنجاز. ومن المؤمّل أن تشهد سنة 2017 عودة تدريجيّة لتطوّر نسبة الإستجابة لطلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة لتتجاوز الـ 80%.

3- رسم بياني لتطوّر المؤشّر :

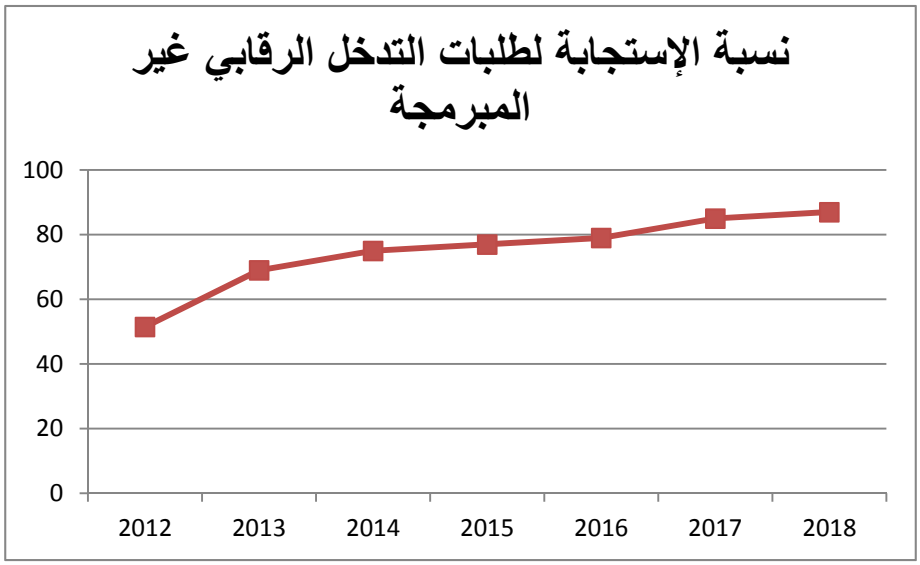

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشّر :

- تطوير كفاءة المراقبين من خلال التكثيف من الدّورات التكوينية.
- ترفيع نسق إنجاز الأبحاث من خلال الضغط أكثر ما يمكن على الكلفة الزمنية المخصّصة لكلّ بحث.
- انتداب عدد كاف من المراقبين.
- توفير المعدّات اللوجستية اللازمة للعمل (سيارات المصلحة، الحواسيب المحمولة، البرمجيات المعلوماتية المستعملة في التدقيق).

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- نقص في الموارد البشرية (عدد محدود جدا من المراقبين المباشرين خلال 2012 و2013) والماديّة (عدد سيارات المصلحة لا يتجاوز الـ 3 إحداها كثيرة العطب).
- تنامي غير مسبوق لعدد ملفات الفساد الإداري التي تمّت إحالتها للهيئة بعد الثورة وخاصّة بدءا من سنة 2012.
- إلتزام الهيئة بإنجاز برنامج تفقّد سنوي بالتوازي مع طلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة والتي هي موضوع هذا المؤشّر.

بطـــاقة المـــــــؤشر عدد السيارات الإدارية التي خضعت للمراقبة

رمز المؤشر:	3-3-4-3
تسمية المؤشر:	عدد السيارات الإدارية التي خضعت للمراقبة.
تاريخ تحيين المؤشر:	كلّ سداسية
I الخصائص العامة للمؤشر	
البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	مراقبة التصرف في أملاك الدولة
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير آليات التدقيق والرقابة على التصرف العمومي
تعريف المؤشر:	متابعة نسق مراقبة السيارات الإدارية على الطريق.
نوع المؤشر:	مؤشر منتوج (كمي)
طبيعة المؤشر:	مؤشر نشاط
التفريعات:	مصالح هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقاريـــة، و مصالح وزارة الدّاخلية (الفرق المشتركة لمراقبة السيارات الإدارية على الطريق).
II التفاصيل الفنية للمؤشر	
طريقة احتساب المؤشر:	عدد السيارات الإدارية التي خضعت للمراقبة خلال السنة المعنيّة.
وحدة المؤشر:	وحدة عددية (عدد)
المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	-عدد الدّوريات المنجزة. - عدد السيارات التي خضعت للمراقبة. - عدد محاضر المخالفات.
طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	من خلال المعطيات الأساسية الواردة أعلاه
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقارير النشاط السنوي لهيئة الرقابـــة العـــامة لأملاك الدولـــة و الشؤون العقارية
تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة
القيمة المستهدفة للمؤشر:	6000 سيارة إدارية سنويا
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	محمد الهادي السنوسي – مراقب عام لأملاك الدولة والشؤون العقارية.

III قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشـر قيـس الأداء	الوحدة	الإنـجـــازات			2015	التـقـديـــرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
عدد السيارات الإدارية الخاضعة للمراقبة سنويا	عـدد	5559	4003	4211	4300	4350	5000	5100

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر :

سجّل تراجع ملحوظ في عديد الدّوريات المنجزة وبالتالي في عدد السيّارات التي خضعت للمراقبة منذ سنة 2011 (عقب إندلاع ثورة 14 جانفي) وذلك بالنّظر لعدم توفّر سيارات الأمن العمومي التي تعتمد عليها الفرق المشتركة لمراقبة السيارات الإداريّة على الطريق بالنّظر إلى الظروف الأمنيّة التي عاشتها البلاد عقب الثورة.
مع الإشارة إلى أنّ برمجة عمليات المراقبة هي برمجة شهرية، وبالتالي فإنّه يتعذّر تقديم تقديرات سنوية للسنوات القادمة، خاصّة وأنّ إنجاز هذه العمليات هو رهين تعاون المصالح الأمنية بالأساس، واستقرار الظروف الأمنية بالبلاد

3- رسم بياني لتطوّر المؤشّر :

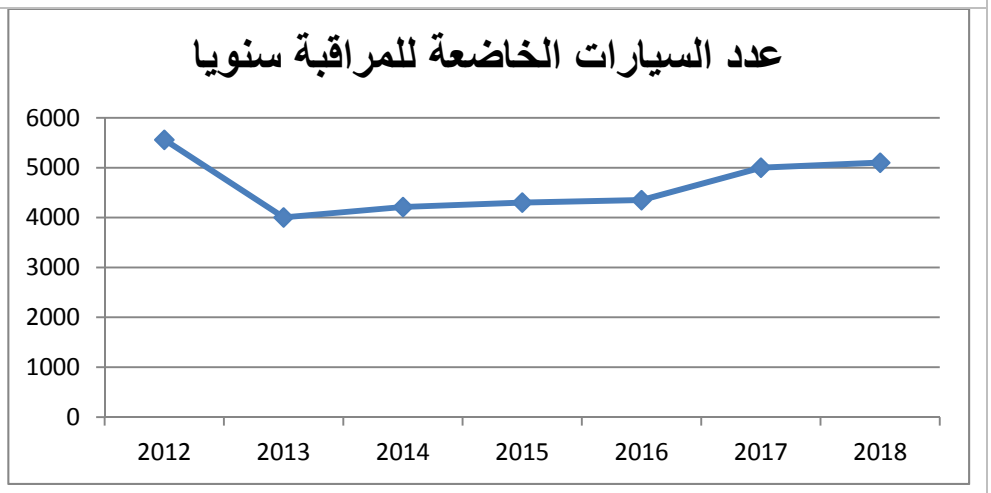

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشّر :

- ترفيع نسق إنجاز عمليات المراقبة للسيّارات الإدارية على الطريق خاصّة مع عودة الظروف الأمنية للإستقرار تدريجيا.
- رفع مستوى التنسيق مع مصالح وزارة الدّاخلية والنظر في إحداث فريق مراقبة بالنسبة لكل ولاية كالنّظر أيضا في إمكانية توفير عنصر التفرّغ لأعوان المراقبة.

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

سجّل تراجع في عدد الدّوريات المنجزة في 2013 (128) مقارنة بـ 2012 (204) وبالتالي في عدد السيارات التي خضعت للمراقبة وذلك بالنّظر لعدم توفّر سيّارات الأمن العمومي التي تعتمد عليها الفرق المشتركة لمراقبة السيّارات الإداريّة على الطريق بالنّظر للظروف الأمنيّة التي عاشتها البلاد خاصّة في النّصف الثاني من سنة 2013.

بطـــاقة المـــــــؤشر نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية

رمز المؤشر:	4-4-3-3
تسمية المؤشر:	نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية
تاريخ تحيين المؤشر:	كلّ سداسية
I الخصائص العامة للمؤشر	
البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	مراقبة التصرف في أملاك الدولة
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير آليات التدقيق والرقابة على التصرف العمومي
تعريف المؤشر:	متابعة نسبة ملاحظات تقارير الرقابة المعتمدة بصفة نهائية.
نوع المؤشر:	مؤشر منتوج (كمي)
طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
التفريعات:	مصالح هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقاريـــة، و مصالح مختلف الوزارات (المركزية والجهوية) الخاضعة للرقابة أو التي يخضع الهيكل المراقب لإشرافها.
II التفاصيل الفنية للمؤشر	
1. طريقة احتساب المؤشر:	عدد ملاحظات تقارير الرقابة التي تم إعتمادها بصفة نهائية (الإقرار بصحتها) في السنة المعنية / العدد الجملي لملاحظات تقارير الرقابة (تقارير التفقد) في السنة المعنية
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- العدد الجملي لملاحظات تقارير التفقد النهائي في السنة المعنية . - عدد ملاحظات تقارير التفقد (النهائية) التي تم اعتمادها بصفة نهائية (الإقرار بصحتها) في السنة المعنية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقارير التفقد (النهائية) الصادرة في السنة المعنية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقارير التفقد النهائية الصادرة في السنة المعنية.
6. تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	91 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	توفيق المسعودي – مراقب عام لأملاك الدولة والشؤون العقارية.
III قراءة في نتائج المؤشر	

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2015	التقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية	نسبة مائوية	81.9	84.8	87.3	88	89	90	91

1- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر :

سجلت نسبة الملاحظات الواردة بتقارير التفقد النهائية (والمتعلقة بإثارة نقائص وإخلالات متعلقة بالتصرف العمومي) والتي تم إعتمادها والإقرار بصحتها بصفة نهائية، سجلت إرتفاعا مطردا في السنوات الأخيرة، حيث تطورت هذه النسبة بـ 8.4 % في 2014 مقارنة بـ 2011 ومن المتوقع أن يواصل نسق التطور سيره التصاعدي في السنوات المقبلة إلى غاية 2018 وذلك بالنظر للتحسن الملحوظ في مستوى تأطير المراقبين ومتابعة أعمالهم، وكذلك لإعتماد الهيئة على سياسة نشيطة على مستوى دورات التكوين والتربصات الخاصة بالمراقبين.

3- رسم بياني لتطوّر المؤشّر :

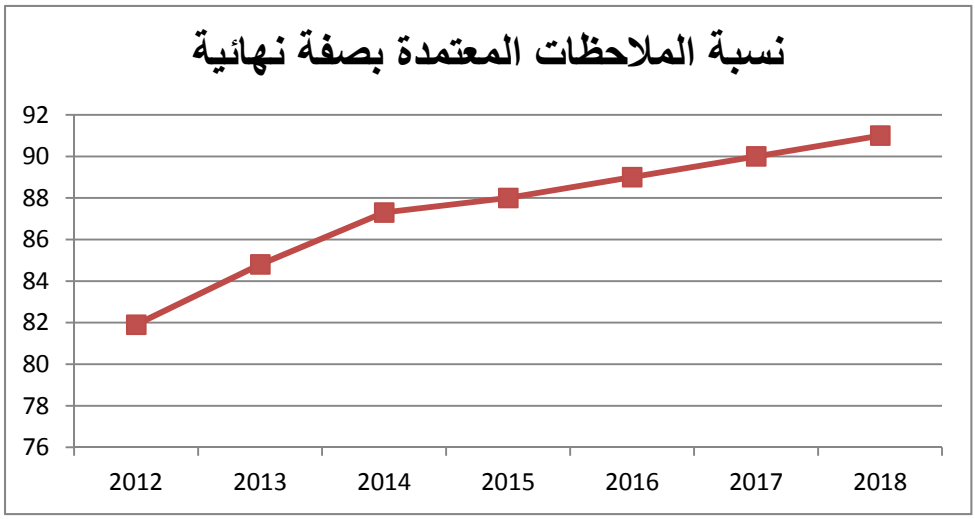

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشّر :

- دعم الدورات التكوينية للمراقبين
- اعتماد وتكريس معايير التدقيق الدولية
- وضع تنميط متكامل لمختلف النقائص والإخلالات على مستوى مختلف اوجه التصرف

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- نقص في الموارد البشرية والنادية
- تكليف هيئة الرقابة العامة بإنجاز العديد من أعمال التفقد بالتوازي مع مهمات التفقد المعمقة مما يؤثر سلبا على تطور هذا المؤشر.

بطـــاقة المـــؤشر: نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص

رمز المؤشر:	1-5-4-3
تسمية المؤشر:	نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص و الكائنة بتونس الكبرى
تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من السنة الموالية

I الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط الأملاك العمومية
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة
تعريف المؤشر:	متابعة تطور عملية تطهير العقارات المسجلة و المرسمة بسجل أملاك الدولة
نوع المؤشر:	مؤشر منتوج
طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
التفريعات:	الإدارة المركزية

II التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر:	عدد الترسيمات المتعلقة بالعقارات المسجلة التي تم تطهيرها بملك الدولة الخاص و الكائنة بتونس الكبرى/ عدد الترسيمات المزمع تطهيرها
وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد الترسيمات التي تم تطهيرها - العدد الجملي للترسيمات بمنظومة "صايب"
طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- تقارير و بطاقات وصفية - ملفات إدارية
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	قاعدة البيانات لمنظومة صايب الخاصة بسجلات أملاك الدولة والمعاينات الميدانية
تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة
القيمة المستهدفة للمؤشر:	431 ترسيما
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	عز الدين العوسجي : مدير

III قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجـــازات			2015	التقـديـــرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى	نسبة مائوية	1.89	2.97	4.06	5.33	6.61	7.88	9.16

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

- انطلقت عملية تطهير وتحيين سجلات أملاك الدولة الخاصة سنة 2010 وقد تم خلال هذه السنة تحيين 8 ترسيما من مجموع 4703 ترسيما مستهدفا بهذه العملية.
- وتواصلت عملية التطهير والتحيين خلال السنوات الموالية ليتم تسجيل 191 عملية تحيين وتطهير لعقارات مسجلة وكائنة بتونس الكبرى أي بنسبة تقارب 4% من مجموع الترسيمات المستهدفة إلى حدود نهاية سنة 2014.

- وبإحتساب معدل تطهير 60 ترسيما سنويا فإن نسبة التطهير سوف تشهد تطورا يقدر بـ 1,27 % سنويا ليصل في موفى 2018 إلى 9.16%.

3- رسم بياني لتطور المؤشر

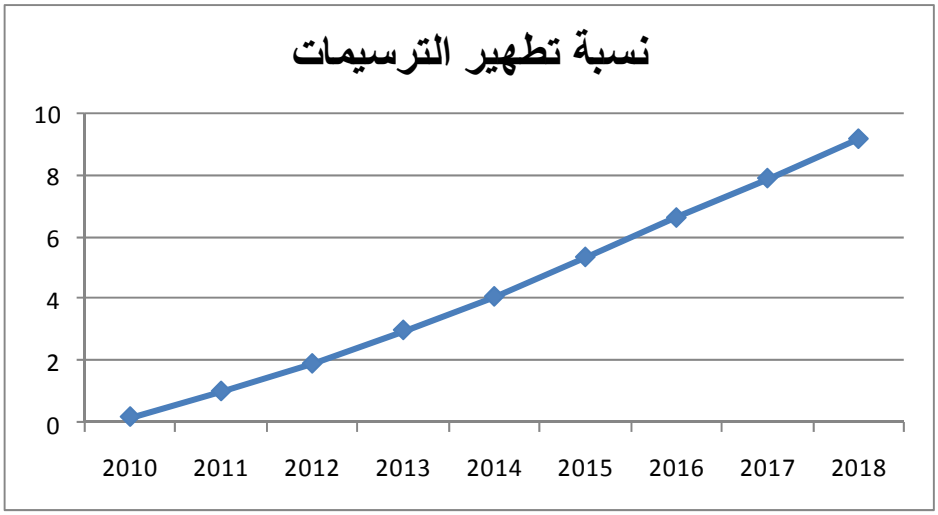

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

من أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة لعملية تطهير السجلات :

- ترفيع نسق المعاينات الميدانية
- مراجعة السجلات العقارية بإدارة الملكية العقارية
- مراجعة مصالح التصرف في أملاك الدولة في الوزارة ومصالح الأرشيف عند الإقتضاء
- مراجعة مختلف مصالح الوزارات عند الإقتضاء

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

- المؤشر يقتصر على العقارات المرسمة والكائنة بتونس الكبرى في حين أن الترسيمات التي تستوجب التطهير تتوزع على كامل تراب الجمهورية
- المؤشر لا يعكس أهمية العمل اليومي لعمليات الترسيم المتعلقة بتحيين المعطيات أو الترسيمات الجديدة وكذلك عمليات تجميع أو تشتيت العقارات حسب نوعية الترسيم.

بطـــاقة المـــــــؤشر: نسبة ترسيم المساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى

رمز المؤشر:	2-5-4-3
تسمية المؤشر:	نسبة ترسيم المساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى
تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من السنة الموالية

I الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط الأملاك العمومية
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة
تعريف المؤشر:	متابعة تطور عملية ترسيم المساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى
نوع المؤشر:	مؤشر منتوج
طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
التفريعات:	الإدارة المركزية

II التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر:	عدد المساكن التي تم ترسيمها / العدد الجملي للمساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى
وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد المساكن التي تم ترسيمها - العدد الجملي للمساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى
طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	شهائد ترسيم
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	بنوك المعلومات المستهدفة
تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة
القيمة المستهدفة للمؤشر:	1609 مسكنا 540 مسكنا
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	ريم الجميعي كاهية مدير

III قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشـر قيس الأداء	الوحدة	الإنـجـازات			2015	التـقـديـرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
نسبة المساكن الإدارية بولاية تونس الكبرى	نسبة مائوية	13.42	16.78	20.13	23.49	26.84	30.20	33.55

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

يشهد بنك المعلومات الخاص بمساكن الدولة عمليات تحيين متواصلة تتعلق أساسا بالوضعية العقارية للمسكن وترسيم العقار بسجلات أملاك الدولة وانطلقت عملية ترسيم المساكن الإدارية بتونس الكبرى منذ سنة 2010 ليشمل إلى نهاية سنة 2014 (324 مسكنا)

وشهدت نسبة الترسيم تطورا ملحوظا حيث بلغت 20.13 % سنة 2014. وبإعتماد معدل ترسيم 54 مسكنا سنويا أي ما يعادل 3.35 % يمكن أن تصل في نهاية سنة 2018 إلى 33.55 %.

3 – رسم بياني لتطور المؤشر

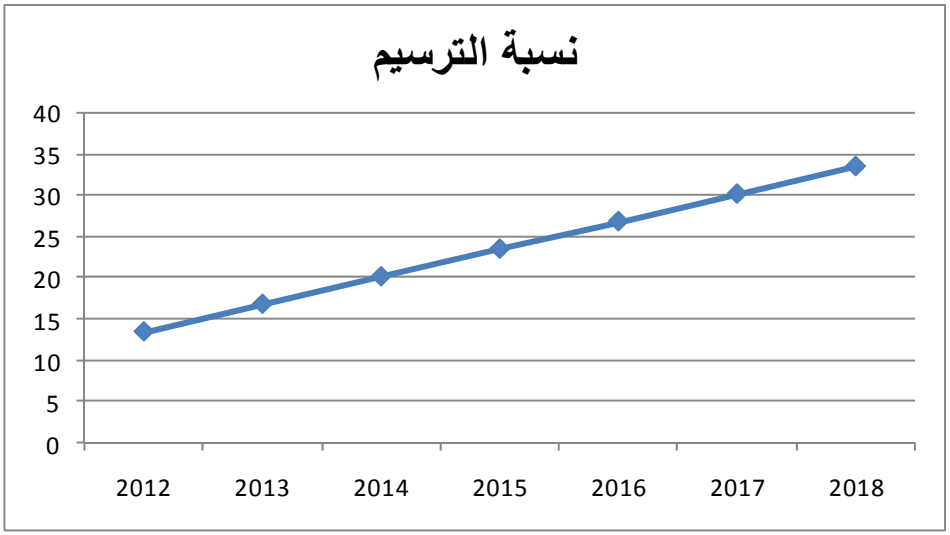

4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

من أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة لعملية تحيين بنك المعلومات:

- مراسلة إدارات الملكية العقارية لطلب شهائد ملكية
- القيام بالمعاينات الميدانية
- مراسلة الإدارة العامة للتصرف والبيوعات

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

- هذا المؤشر لا يغطي كامل تراب الجمهورية بل تونس الكبرى كقسط أول.

بطاقة المؤسسات العمومية المتدخلة في برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها:

مؤسسة الملكية العقارية

1- تقديم إستراتيجية إدارة الملكية العقارية :

إن لمهمة مؤسسة إدارة الملكية العقارية المتمثلة في **مسك السجل العقاري** دور رئيسي في المساهمة في السياسة التنموية للدولة من خلال تأدية وظائفها المتمثلة في حفظ الحقوق العينية المتعلقة بالعقارات و إشهارها بالسجل العقاري لفائدة المتعاملين معها، و ما يترتب عن ذلك من أثر إيجابي على دفع الاستثمار و تطوير مجالات التنمية . ولغاية دعم هذه المهمة فإن المؤسسة وجهت خياراتها الإستراتيجية على المدى المتوسط نحو تطوير وظائفها لبلوغ درجة أعلى من الجودة عند إسدائها لخدماتها للمتعاملين على السجل العقاري من خلال مزيد تعصير طرق العمل بإرساء إدارة إلكترونية وتطوير التجهيزات و تنمية مواردها البشرية و ملائمة التنظيم الهيكلي للمؤسسة مع هذه الخيارات الإستراتيجية و دعم اللامركزية.

2- المحاور الإستراتيجية للمؤسسة :

ترتكز إستراتيجية إدارة الملكية العقارية في مسك السجل العقاري بالنسبة للسنوات الثلاث القادمة على المحاور الرئيسية التالية :

- تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية و ذلك بتقليص آجال إسداء الخدمات و ضمان دقتها وسلامتها.
- تطوير أساليب الحفظ و التصرف في ملفات الترسيم وذلك بتعصير فضاءات الحفظ و طرق التصرف في وثائق ملفات الترسيم .
- تنمية الموارد البشرية الضرورية لمسك السجل العقاري و ذلك بتوفير الكفاءات اللازمة وتنميتها لفائدة الهياكل المعنية بتنفيذ هذه الإستراتيجية .
- تنفيذ المرحلة الأولى الخاصة بمشروع تركيز إدارة إلكترونية من خلال تعميم واستغلال المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري و رقمنة الوثائق وبناء قاعدة بيانات الفهارس الهجائية.
- ملائمة التنظيم الهيكلي للمؤسسة مركزيا و جهويا مع خياراتها الإستراتيجية على المدى المتوسط

3- تحديد الأهداف الإستراتيجية :

- تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية ،
- تطوير أساليب الحفظ والتصرف في ملفات الترسيم المحفوظة مركزيّا ،
- تنمية الموارد البشرية الضرورية لمسك السجل العقاري ،
- تنفيذ المرحلة الأولى الخاصة بمشروع تركيز إدارة إلكترونية من خلال تعميم و استغلال المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري .
-

4- أنشطة مؤسسة إدارة الملكية العقارية لسنة 2016

الأهداف	وحدة القيس	تقديرات 2016	الأنشطة	الإعتمادات المبرمجة
الهدف 1-: تقليص آجال إسداء الخدمات				
المؤشر 1-1 : نسبة الإدارات الجهوية التي لم تتجاوز الأجل الأقصى المحدد لإنجاز العمليات العقارية	نسبة مأوية	82,0%	تطوير المسلك التنظيمي لمعالجة مطالب الترسيم بين التركيز التدريجي بالإدارات الجهوية للمنظومة الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري مع تأطير وتأهيل الموارد البشرية و المعدات التي تستعمل.	
الهدف 2 : ضمان دقة و سلامة الخدمات				
المؤشر 2-1 : عدد عمليات إصلاح الأخطاء بالسجل العقاري الصادرة عن الإدارة	العدد	495	دعم الموارد البشرية و تكوينها و تأطيرها مع توفير و تعصير وسائل العمل للتقليص من عدد الأخطاء .	
الهدف 3: تعصير فضاءات الحفظ و طرق التصرف في وثائق ملفات الترسيم				
المؤشر 3-1 : نسبة تجديد الرفوف والمعدات الخصوصية بفضاءات الأرشيف	نسبة مأوية	30,0%	إبرام صفقات إقتناء الرفوف والمعدات.	
المؤشر 2-3 : حجم الوثائق المعالجة ميكروغرافيا	متر خطي	95	تخزين الوثائق باستعمال التقنيات الميكروغرافية مع تأمين صيانة المعدات الخاصة بها	
الهدف 4 : توفير الكفاءات اللازمة وتنميتها لفائدة الهياكل المعنية بتنفيذ مهمة مسك السجل العقاري				
المؤشر 4-1 : نسبة تأطير أعوان الإدارة	نسبة مأوية	61%	الانتدابات والترقيات إلى الصنف أ	
المؤشر 4-2 : نسبة ترقية الأعوان	نسبة مأوية	33%	إجراء مناظرات سنوية للترقيات في الرتب والخطط الوظيفية .	
المؤشر 4-3 : نسبة الأعوان الذين خضعوا لدورة تكوينية على الأقل	نسبة مأوية	7%	إجراء مراحل و دورات تكوينية لفائدة الأعوان والإطارات .	
الهدف 5: تعميم تركيز المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري على جميع الإدارات الجهوية للملكية العقارية				
المؤشر 5-1 : عدد الإدارات الجهوية التي شملها التعميم	العدد	10	التقدم في تعميم المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري بالإدارات الجهوية .	
المؤشر 5-2 : نسبة الرسوم العقارية الإعلامية	نسبة مأوية	7,5%	التقدم في تعميم المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري بالإدارات الجهوية .	
الهدف 6 : رقمنة الرسوم العقارية				
المؤشر 6-1 : نسبة الرسوم العقارية المرقمنة	نسبة مأوية	94,5%	الترفيع في نسق أعمال رقمنة الرسوم العقارية وتوفير المعدات الضرورية لذلك	
الهدف 7: بناء قاعدة بيانات الفهارس الهجائية				
المؤشر 7-1 : نسبة الرسوم الملخصة والمخزنة بقاعدة بيانات الفهارس الهجائية	نسبة مأوية	40,6%	الترفيع في نسق أعمال إدراج معطيات الرسوم الملخصة بقاعدة بيانات خاصة بالفهارس الهجائية	

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

المتعلقة بمسك السجل العقاري

بإدارة الملكية العقارية

بطاقـــة المؤشـــر

- **رمز المؤشر: 1-1**
- **تسميّة المؤشر:** نسبة الإدارات الجهوية التي لم تتجاوز الأجل الأقصى المحدد لإنجاز العمليات العقارية
- **تاريخ تحيين المؤشر:** نهاية السنة.

1) <u>الخصائص العامة للمؤشر:</u>

- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تقليص آجال إسداء الخدمة.
- **تعريف المؤشر:** يمثل هذا المؤشر نسبة الإدارات الجهوية التي لم تتجاوز الأجل الأقصى المحدد لإنجاز العمليات العقارية الذي تم ضبط معاييره بمقتضى قرار وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية المؤرخ في 3 جوان 2013
- **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج.
- **التفريعات:** الإدارات الجهوية للملكية العقارية.

2) <u>قراءة في نتائج المؤشر:</u>

- **سلسلة النتائج (**الإنجازات**) والتقديرات الخاصة بالمؤشر(**جدول**):**
- **تحليل وتعليق على النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**
- **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:** تطوير المسلك التنظيمي لمعالجة مطالب الترسيم بين التركيز التدريجي بالإدارات الجهوية للمنظومة الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري مع تأهيل الموارد البشرية و المعدات التي تستعمل.

3) <u>قراءة في التفاصيل الفنية للمؤشر:</u>

- **مصدر ونوع المعطيات الأساسية:** إحصائيات الإدارات الجهوية.
- **طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية:** بالإعتماد على المنظومات الإعلامية المركّزة بالإدارات الجهوية.
- **المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية:** الإدارة العامة للتنسيق و الإعلام والعلاقات العامة.
- **تاريخ توفر المؤشر:** تاريخ ختم آخر يومية من كل سنة
- **طريقة إحتساب المؤشر:** قاعدة حسابية **:** عدد الإدارات الجهوية التي لم تتجاوز الأجل الأقصى المحدد.لإنجاز العمليات العقارية / العدد الجملي للإدارات الجهوية
- **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** لا شيء

بطاقـــة المؤشـــر

- **رمز المؤشر: 2-1**
- **تسميّة المؤشر:** عدد عمليات إصلاح الأخطاء بالسجل العقاري الصادرة عن الإدارة.
- **تاريخ تحيين المؤشر:** سنويا.

1) الخصائص العامة للمؤشر:

- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها
- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان دقة و سلامة الخدمات.
- **تعريف المؤشر:** معرفة عدد القرارات غير الشرعية الصادرة عن الإدارة من خلال مراجعتها تلقائيا أو بطلب ممن له مصلحة.
- **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج
- **التفريعات:** الإدارات الجهوية للملكية العقارية، الإدارة العامة لمراقبة أعمال الترسيم و التحرير، الإدارة العامة للدراسة القانونية و النزاعات.

2) قراءة في نتائج المؤشر:

- **سلسلة النتائج (**الإنجازات**) والتقديرات الخاصة بالمؤشر(**جدول**):**
- **تحليل وتعليق على النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**
- **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:** دعم الموارد البشرية و تكوينها وتأطيرها مع توفير و تعصير وسائل العمل للتقليص من نسبة الأخطاء.

3) قراءة في التفاصيل الفنية للمؤشر:

- **مصدر ونوع المعطيات الأساسية:** إحصائيات الإدارات الجهوية.
- **طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية:** التجميع الآلي للمعطيات عن طريق قواعد البيانات والإحصائيات.
- **المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية:** الإدارة العامة للتنسيق و الإعلام والعلاقات العامة.
- **تاريخ توفر المؤشر:** تاريخ ختم آخر يومية من كل سنة
- **طريقة إحتساب المؤشر:** مجموع عدد عمليات الإصلاح.
- **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** لا شي

بطاقـــة المؤشـــر

- رمز المؤشر: 3-1

- تسميـة المؤشر: نسبة تجديد الرفوف والمعدات الخصوصية بفضاءات الأرشيف

- تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

1) الخصائـص العامـة للمؤشـر:

- البرنـامج الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعصير فضاءات الحفظ وتطوير طرق التصرف في وثائق ملفات الترسيم

- تعريف المؤشر: يبرز المؤشر نسبة فضاءات الأرشيف بالإدارات الجهوية التي تم تجديد رفوفها والمعدات الخاصة بها و المبرمج تجديدها.

- نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج

- التفريعات: الإدارات الجهوية للملكية العقارية – والأرشيف المركزي

2) قراءة في نتائـج المؤشـر:

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر(جدول):

- تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إبرام صفقات إقتناء الرفوف والمعدات.

3) قراءة في نتائـج المؤشـر:

- مصدر ونوع المعطيات الأساسية: إحصائيات إدارة التوثيق والأرشيف

- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: إحصائيات بعد الإنجاز

- المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: إدارة التوثيق والأرشيف

- تاريخ توفر المؤشر: تاريخ تسلم الرفوف والمعدات

- طريقة إحتساب المؤشر: عدد الفضاءات التي جددت معداتها **/** العدد الجملي للفضاءات

- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: لا شئ

بطاقـــة المؤشـــر

- **رمز المؤشر: 3-2**
- **تسميّة المؤشر:** حجم الوثائق المعالجة ميكروغرافيا
- **تاريخ تحيين المؤشر:** سنويا

1) الخصائص العامة للمؤشر:

- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها
- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعصير فضاءات الحفظ وتطوير طرق التصرف في وثائق ملفات الترسيم
- **تعريف المؤشر: توضيح المفاهيم:** يبرز المؤشر الحجم السنوي للرصيد الوثائقي المعالج ميكروغرافيا وتطوره، ويحدد هذا الحجم بحساب المتر الخطي
- **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج
- **التفريعات:** إدارة التوثيق والأرشيف

2) قراءة في نتائج المؤشر:

- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر(جدول):**
- **تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الخاصة بالمؤشر:**
- **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:** تخزين الوثائق باستعمال التقنيات الميكروغرافية مع تأمين صيانة المعدات الخاصة بها

3) قراءة في نتائج المؤشر:

- **مصدر ونوع المعطيات الأساسية:** إدارة التوثيق والأرشيف
- **طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية:** إحصائيات التوثيق والأرشيف
- **المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية:** إدارة التوثيق والأرشيف
- **تاريخ توفر المؤشر:** مع نهاية كل سنة
- **طريقة إحتساب المؤشر:** عدد الأمتار الخطية من الوثائق المعالجة ميكروغرافيا
- **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** لا شئ

بطاقـــة المؤشـــر

- **رمز المؤشر: 4-1**
- **تسميـة المؤشر:** نسبة تأطير أعوان الإدارة
- **تاريخ تحيين المؤشر:** نهاية السنة

1) <u>الخصائـص العامـة للمؤشـر:</u>

- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها
- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** توفير الكفاءات اللازمة و تنميتها لفائدة الهياكل المعنية بتنفيذ البرنامج
- **تعريف المؤشر: نسبة تأطير أعوان الإدارة :** إن الخدمات المقدمة من طرف الإدارة للمتعاملين معها وتأمين جودتها يتطلب المحافظة على نسبة تأطير للأعوان مرتفعة ومحافظة على مستوى معين لعدد الأعوان من صنف أ.
- **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج
- **التفريعات:** الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للملكية العقارية

2) <u>قراءة في نتائـج المؤشـر:</u>

- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر(جدول):**
- **تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الخاصة بالمؤشر:**
- **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:** الانتدابات والترقيات إلى الصنف أ

3) <u>قراءة في نتائـج المؤشـر:</u>

- **مصدر ونوع المعطيات الأساسية:** إحصائيات إدارية.
- **طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية:** تجميع المعطيات بالاعتماد على منظومة " إنصاف ".
- **المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة – إدارة الشؤون الإدارية والمالية – الإدارة الفرعية للموارد البشرية والمالية.
- **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا.
- **طريقة إحتساب المؤشر:** عدد الأعوان من صنف " أ " **/** العدد الجملي لأعوان إدارة الملكية العقارية.
- **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** لا شئ.

بطاقـــة المؤشـــر

- **رمز المؤشر 4-2**
- **تسميّة المؤشر:** نسبة ترقية أعوان الإدارة
- **تاريخ تحيين المؤشر:** نهاية السنة

1) الخصائص العامة للمؤشر:

- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها
- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** توفير الكفاءات اللازمة و تنميتها لفائدة الهياكل المعنية بتنفيذ مهمة مسك السجل العقاري.
- **تعريف المؤشر:** إن الخدمات المقدمة من طرف الإدارة للمتعاملين معها وتأمين جودتها يتطلب المحافظة على نسق تحفيزي للأعوان و الإطارات و كذلك نسبة ترقية للأعوان مرتفعة ستؤمن المحافظة على مردودية أحسن وأكثر نجاعة في العمل.
- **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج
- **التفريعات:** الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للملكية العقارية

2) قراءة في نتائج المؤشر:

- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر(جدول):**
- **تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الخاصة بالمؤشر:**
- **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:** إجراءات مناظرات سنوية للترقيات في الرتب و الخطط الوظيفية

3) قراءة في نتائج المؤشر:

- **مصدر ونوع المعطيات الأساسية:** إحصائيات إدارية.
- **طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية:** تجميع المعطيات بالاعتماد على إحصائيات المناظرات والتسميات في الخطط الوظيفية
- **المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة – إدارة الشؤون الإدارية والمالية – الإدارة الفرعية للموارد البشرية والمالية.
- **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا.
- **طريقة إحتساب المؤشر:** عدد الأعوان الذين تمت ترقيتهم بعنوان كل سنة **/** العدد الجملي لأعوان المتوفر فيهم شرط المشاركة في المناظرات.

- **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** لا شئ.

بطاقـــة المؤشـــر

- رمز المؤشر:4-3

- تسميّة المؤشر: نسبة الأعوان الذين خضعوا لدورة تكوينية على الأقل

- تاريخ تحيين المؤشر: نهاية السنة

1) <u>الخصائص العامة للمؤشر:</u>

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: توفير الكفاءات اللازمة و تنميتها لفائدة الهياكل المعنية بتنفيذ مهمة مسك السجل العقاري.

- تعريف المؤشر: إن الخدمات المقدمة من طرف الإدارة للمتعاملين معها وتأمين جودتها و تفادي الأخطاء يتطلب محافظة الأعوان و الإطارات على مستوى مؤهلات مهنية تواكب متطلبات العمل الحديثة و المعارف القانونية الدقيقة و تقنيات معالجة ودراسة ملفات الترسيم علاوة على تدريبهم على استعمال وسائل العمل العصرية ، لذلك فإن دور مراحل تكوين و رسكلة الأعوان يعد العمود الفقري لسياسة المؤسسة في تنمية مواردها البشرية.

- نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج

- التفريعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للملكية العقارية

2) <u>قراءة في نتائـج المؤشـر:</u>

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر(جدول):

- تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الخاصة بالمؤشر

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إجراء مراحل و دورات تكوينية لفائدة الأعوان و الإطارات .

3) <u>قراءة في نتائـج المؤشـر:</u>

- مصدر ونوع المعطيات الأساسية: إحصائيات إدارية.

- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: تجميع المعطيات بالاعتماد على إحصائيات تتعلق بالدورات التكوينية التي تنجزها الإدارة .

- المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للمصالح المشتركة –الإدارة الفرعية للتكوين والتقييم والأساليب والتنظيم.

- تاريخ توفر المؤشر: سنويا.

- طريقة إحتساب المؤشر:العدد السنوي للأعوان الذين خضعوا لدورة تكوينية على الأقل / العدد الجملي للأعوان.

- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: لا شئ.

بطاقـــة المؤشـــر

- **رمز المؤشر:5-1**
- **تسميـة المؤشر:** عدد الإدارات الجهوية التي شملها تعميم تركيز المنظومة الإعلامية الشاملة
- **تاريخ تحيين المؤشر:** نهاية السنة

1) الخصائـص العامـة للمؤشـر:

- **البرنـامج الذي يرجع إليه المؤشر:** ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها
- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعميم تركيز المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري على جميع الإدارات الجهوية للملكية العقارية
- **تعريف المؤشر:** إن الخدمات المقدمة من طرف الإدارة للمتعاملين معها وتأمين جودتها تتطلب، علاوة على تأهيل المؤهلات مهنية للأعوان و الإطارات، استغلالهم للمنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري بتركيزها في مراكز عملهم بالإدارات الجهوية التي يعملون بها، و سيمكن المؤشر من الوقوف على مدى تقدم برنامج إدارة الملكية العقارية لتعميم تركيز المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري على جميع الإدارات الجهوية للملكية العقارية .
- **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج
- **التفريعات:** الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للملكية العقارية

2) قراءة فى نتائـج المؤشـر:

- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر(جدول):**
- **تحليل وتعليق النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**
- **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:** التقدم في تعميم المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري بالإدارات الجهوية .

قراءة فى نتائـج المؤشـر:

- **مصدر ونوع المعطيات الأساسية:** إحصائيات إدارية.
- **طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية:** إحصائيات إدارية.
- **المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية:** إدارة الإعلامية
- **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا.
- **طريقة إحتساب المؤشر:** عدد الإدارات الجهوية.
- **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** لا شئ.

بطاقـــة المؤشـــر

- رمز المؤشر:5-2

- تسميـة المؤشر: نسبة الرسوم العقارية الإعلامية

- تاريخ تحيين المؤشر: نهاية السنة

1) الخصائـص العامـة للمؤشـر:

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعميم تركيز المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري على جميع الإدارات الجهوية للملكية العقارية

- تعريف المؤشر: إن استغلال المؤسسة للمنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري والمركزة في عدد من إداراتها الجهوية يمكن من إستخراج الرسوم العقارية إعلاميا بعد أن كانت تعد يدويا عن طريق النسخ من طرف الأعوان و هو ما مكن من ربح الوقت و التقليص بصفة ملحوظة من الأخطاء عند القيام بنسخ الترسيمات يدويا على سجلات الرسوم العقارية و سيمكن المؤشر من الوقوف على مدى تطور نسبة الرسوم المستخرجة إعلاميا عن طريق المنظومة.

- نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج

- التفريعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للملكية العقارية

2) قراءة في نتائـج المؤشـر:

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر(جدول):

- تحليل وتعليق النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: التقدم في تعميم المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري بالإدارات الجهوية .

قراءة في نتائـج المؤشـر:

- مصدر ونوع المعطيات الأساسية: إحصائيات إدارية.

- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: بصفة آلية من المنظومة.

- المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية:إدارة الإعلامية

- تاريخ توفر المؤشر: سنويا.

- طريقة إحتساب المؤشر عدد الرسوم العقارية الإعلامية / العدد.الجملي للرسوم العقارية.

- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: لا شئ.

بطاقـــة المؤشـــر

- **رمـز المؤشـر: 6-1**
- **تسميـة المؤشـر:** نسبة الرسوم العقارية المرقمنة
- **تـاريخ تحيين المؤشر:** نـهاية السنة

1) الخصائـص العامـة للمؤشـر:

- **البرنـامج الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها**
- **الـهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** رقمنة الوثائق المتعلقة بمسك السجل العقاري
- **تعريف المؤشر:** تتضمن المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري جانبا يتعلق بتوفير إمكانية الإطلاع اللامادي من طرف المتعاملين مع الإدارة على نسخ من الرسوم العقارية المنسوخة يدويا بالإداراة الجهوية للملكية العقارية، و يتطلب ذلك تنفيذ أعمال رقمنة هذه الرسوم باستعمال الماسحات الضوئية . و سيمكن المؤشر من الوقوف على مدى تقدم هذه الأعمال و نسبة هذه الرسوم المرقمنة بجميع الإدارات الجهوية للملكية العقارية .
- **نـوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج
- **التفريعات:** الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للملكية العقارية

2) قراءة في نتائـج المؤشـر:

- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر(جدول):**
- **تحليل وتعليق النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**
- **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:** الترفيع في نسق أعمال رقمنة الرسوم العقارية و توفير المعدات الضرورية لذلك

قراءة في نتائـج المؤشـر:

- **مصدر ونوع المعطيات الأساسية:** إحصائيات إدارية.
- **طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية:**. بصفة آلية من المنظومة مقارنة بالحجم الوثائقي الجملي المحفوظ بالأرشيف.
- **المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية:**إدارة الإعلامية
- **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا.
- **طريقة إحتساب المؤشر:** عدد الوثائق المرقمنة / العدد الجملي للوثائق المحفوظ بالأرشيف.
- **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** لا شئ.

بطاقـــة المؤشـــر

- **رمز المؤشر:7-1**
- **تسميّة المؤشر:** نسبة الرسوم الملخصة و المخزنة بقاعدة بيانات الفهارس الهجائية
- **تاريخ تحيين المؤشر:** نهاية السنة

4) <u>الخصائـص العامـة للمؤشـر:</u>

- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها
- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** بناء قاعدة بيانات الفهارس الهجائية
- **تعريف المؤشر:** تتضمن المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري جانب يتعلق بإرساء قاعدة بيانات خاصة بالفهارس الهجائية التي تمكن من ضبط العقارات المرسمة بالسجل العقاري حسب الأشخاص المالكين (أشخاص ماديين و معنويين) علما بأن هذا العمل يجرى يدويا بالرجوع إلى الدفاتر و تتطلب عملية الاستقصاء عن الأملاك وقتا طويلا و جهدا كبيرا لتفادي الأخطاء و توفير المعلومة الصحيحة في مدة زمنية معقولة . و يندرج بناء قاعدة البيانات الذكورة في إطار تعصير طرق مسك الفهارس الهجائية و هي من بين مكونات الوظيفة الإشهارية للسجل العقاري. وسيمكن المؤشر من الوقوف على نسبة تلخيص و تخزين الرسوم العقارية بقاعدة البيانات و مدى تقدم الأعمال الخاصة بها على مستوى جميع الإدارات الجهوية للملكية العقارية.
- **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج
- **التفريعات:** الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للملكية العقارية

5) <u>قراءة في نتائـج المؤشـر:</u>

- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر(جدول):**
- **تحليل وتعليق النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**
- **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:** الترفيع في نسق أعمال إدراج معطيات الرسوم الملخصة بقاعدة بيانات خاصة بالفهارس الهجائية .

<u>قراءة في نتائـج المؤشـر:</u>

- **مصدر ونوع المعطيات الأساسية:** إحصائيات إدارية.
- **طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية:**.
- **المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية:**إدارة الإعلامية
- **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا.
- **طريقة إحتساب المؤشر:** عدد الرسوم العقارية الملخصة / العدد الجملي للرسوم العقارية
- **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** لا شئ.

برنامج القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج:السيدة هالة مملوك، المديرة العامة للمصالح المشتركة
مدة توليها مهمة رئيس البرنامج: قرار التعيين بصدد الإمضاء

1. تقديم إستراتيجية برنامج "القيادة والمساندة"

1-1 خارطة البرنامج

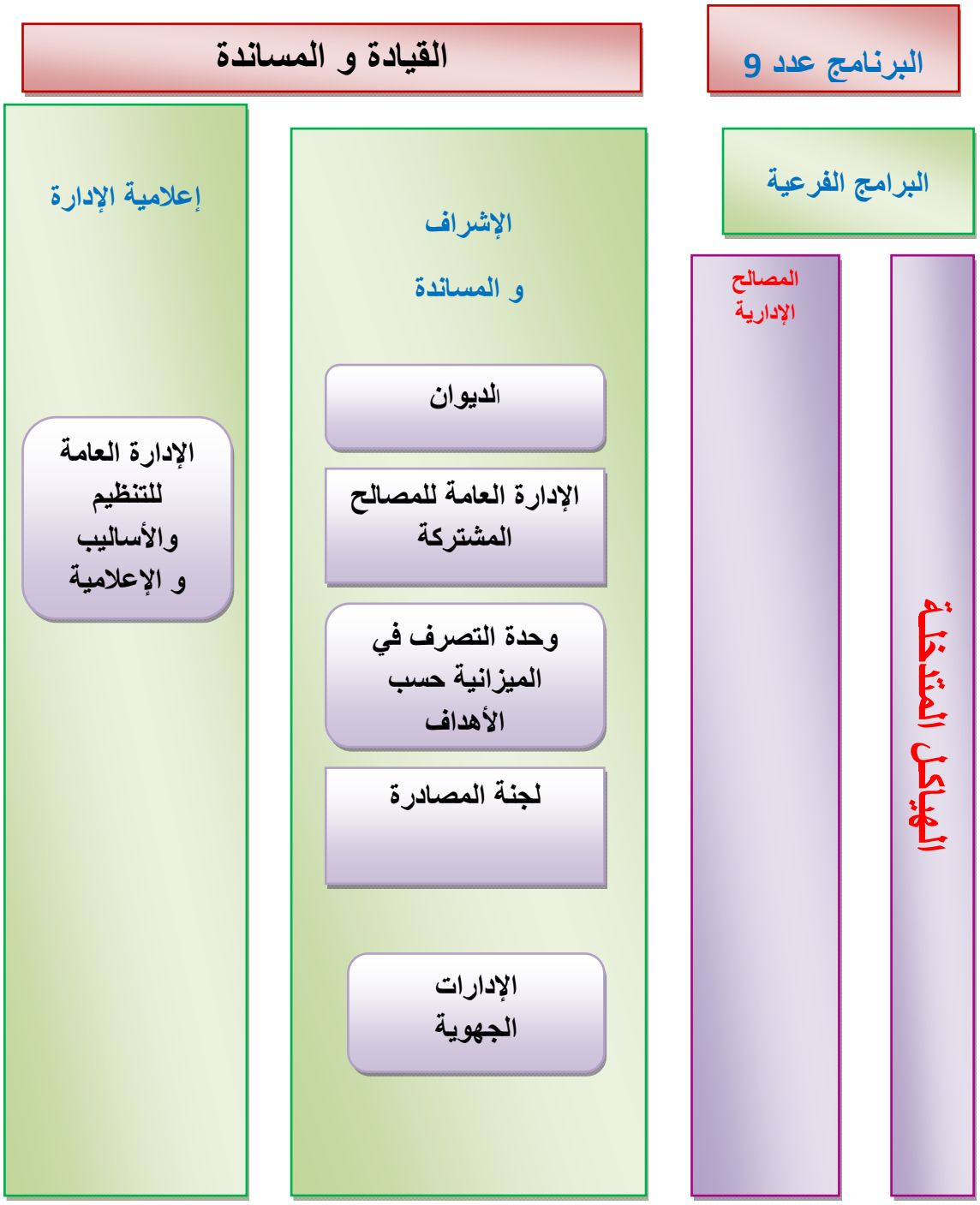

2-1 ضبط إستراتيجية البرنامج:

ترتكز خطة برنامج القيادة والمساندة على تحسين نسب التأطير من خلال التركيز على إنتداب إطارات من إداريين ومهندسين وتقنيين إلى جانب دعم تكوين الإطارات وأعوان المساندة بالوزارة في مختلف مجالات التصرف الحديث للرفع من مردودية العمل الإداري و الرقي بجودته بالإضافة إلى معاضدة مجهود الدولة الرامي إلى الضغط على النفقات عبر ترشيد الإستهلاك و تعزيز إستعمال تكنولوجيات المعلومات وتطوير الشبكات المعلوماتية وتعميمها مع المراهنة على حسن تمثيل الوزارة على المستوى الجهوي في نطاق دعم اللامركزية وتأمين ودعم عمل كل الهياكل التابعة لهذا البرنامج والمكلفة بمشمولات خصوصية كلجنة المصادرة ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

3-1 تحديد البرامج الفرعية و ضبط خارطتها و مشمولاتها

1-3-1 البرنامج الفرعي عدد1: الأشراف والمساندة

***خارطة البرنامج الفرعي عدد1 :**

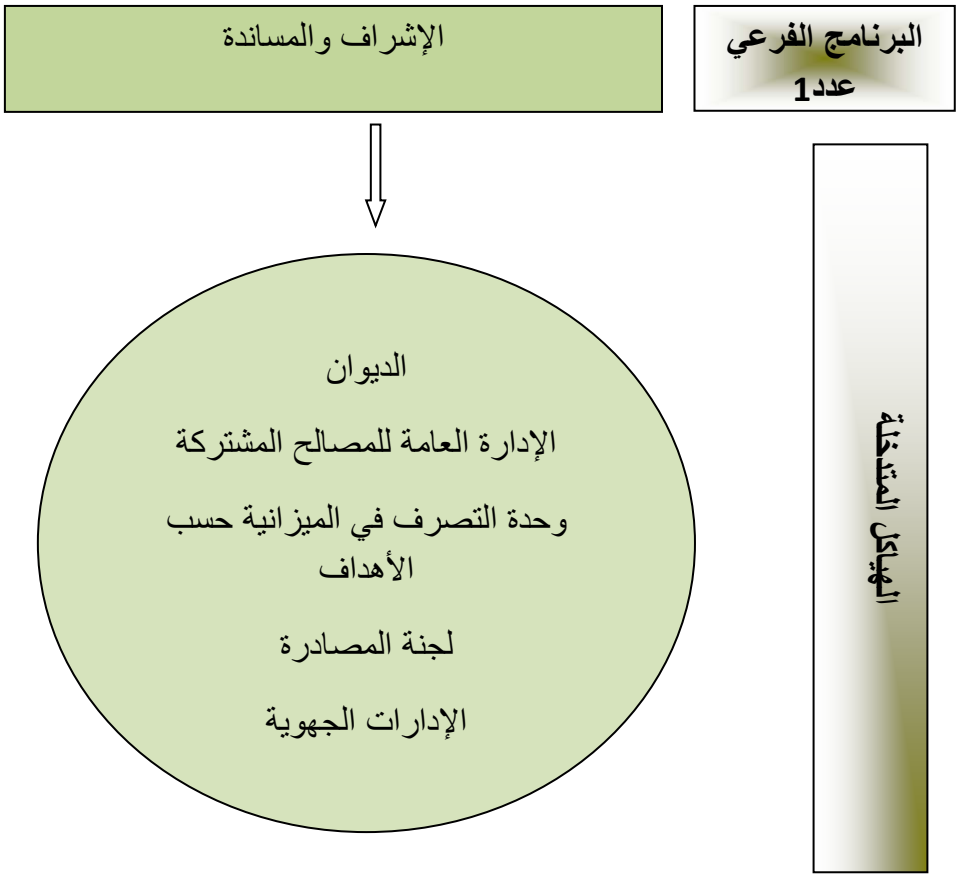

***مشمولات البرنامج الفرعي عدد1:**

- ترشيد التصرف في الوسائل البشرية والمادية بكافة مصالح الوزارة
- اعداد برامج التكوين والتدريب لفائدة اعوان الوزارة وفنييها

2-3-1 البرنامج الفرعي عدد2: إعلامية الإدارة

*** خارطة البرنامج الفرعي عدد2:**

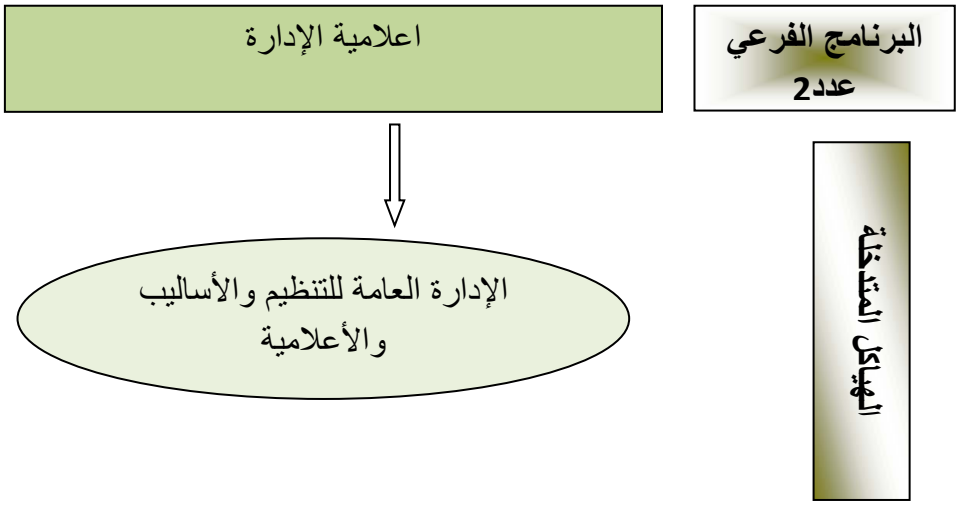

*** مشمولات البرنامج الفرعي عدد2:**

- تطوير استعمال الأعلامية داخل الأدارة.
- ضمان حسن استعمال وصيانة التجهيزات والبرامج الأعلامية
- دراسة المشاريع الأعلامية المتعلقة بانشطة مختلف مصالح الوزارة وضمان متابعة تنفيذ الآصلاحات المعتمدة في مجال الأعلامية

2- أهداف و مؤشرات قيس أداء برنامج القيادة و المساندة:

1.2 - تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء برنامج القيادة والمساندة:

الهدف 4-1-1 : تحسين التصرف في الموارد البشرية

تقديم الهدف: تحسين التصرف في الموارد البشرية

مرجع الهدف: الإشراف و المساندة

مبررات اعتماد المؤشرات:

مؤشرات الهدف:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر4-1-1-1: نسبة التأطير بالإدارات الجهوية	%	-	12.4	12.8	27.1	28	29	30
المؤشر4-1-1-2: الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية	عدد	-	176	200	200	200	200	-

الهدف 4-1-2: تحسين التصرف في وسائل النقل و ترشيد الوقود

تقديم الهدف: تحسين التصرف في وسائل النقل و ترشيد الوقود

مرجع الهدف: الإشراف و المساندة

مبررات اعتماد المؤشرات:

مؤشرات الهدف:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر 4-1-2-1: معدل إستهلاك الوقود السياراتالمصلحة			9.5	8.5	8.5	8.5	8.5	

الهدف 4-2-3 : تطوير الشبكة المعلوماتية و تعميمها و تحسين التجهيزات ذات العلاقة.

تقديم الهدف: تطوير الشبكة المعلوماتية و تعميمها و تحسين التجهيزات ذات العلاقة

مرجع الهدف: إعلامية الإدارة

مبررات اعتماد المؤشرات:

مؤشرات الهدف:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر:4-2-3-1 نسبة النفاذ إلى الشبكةالمعلوماتية	%	-	86	84	87	87.97	88.96	88.96
المؤشر:4-2-3-2 تجديد أسطول الحواسيب	عدد	تم تغيير طريقة إحتساب المؤشر	442	عدد	تم تغيير طريقة إحتساب المؤشر	367	247	77

2-2 تقديم أنشطة برنامج القيادة و المساندة:

الهدف	مؤشـــرات قيس أداء الأهداف	تقديرات 2016	الأنشطة المبرمجة لسنة 2016	الإعتمادات المبرمجة
الهدف4-1-1: تحسين التصرف في الموارد البشرية	المؤشر4-1-1-1: نسبة التأطير بالإدارات الجهوية	28	الإنتدابات و النقل نحو الإدارات الجهوية	
	المؤشر4-1-1-2: الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية	200		
الهدف 4-1-2 : تحسين التصرف في وسائل النقل و ترشيد الوقود	المؤشر 4-1-2-1: معدل إستهلاك الوقود لسيارات المصلحة	8.5	متابعة جداول إستهلاك الوقود الخاصة بكافة السيارات الإدارية.	
الهدف 4-2-3: تطوير الشبكة المعلوماتية و تعميمها و تحسين التجهيزات ذات العلاقة.	المؤشر:4-2-3-1: نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية	87.97	تركيز و تطوير الشبكة المعلوماتية تنفيذ عقد الصيانة في السلامة المعلوماتية تنفيذ عقد الصيانة للشبكة المعلوماتية	
	المؤشر:4-2-3-2: تجديد أسطول الحواسيب	367		

3- نفقات برنامج القيادة والمساندة:

3-1-ميزانية البرنامج : تطور إعتمادات برنامج القيادة والمساندة

(بحساب الألف دينار)

بيـــــــان البرنامج	إنجازات 2014	قانون المالية 2015 (1) (محين)	تقديرات 2016		نسبة التطوّر (2016-2015)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (1) -(2)	النسبة (%) (1) /(1) - (2)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	**-**	**21.992**	**24.254**	**24.254**	**2.262**	**10**
التأجير العمومي	-	18.722	20.984	20.984	2.262	12
وسائل المصالح	-	3.137	3.137	3.137	-	-
التدخل العمومي	-	133	133	133	-	-
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**-**	**2.789**	**1.250**	**2.510**	**-279**	**10**
الاستثمارات المباشرة	-	2.789	1.250	2.510	**-279**	**10**
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة		**11.000**	**11.000**	**11.000**	-	-
مجموع البرنامج		**35.781**	**36.504**	**37.764**	**1.982,457**	**5,5**

(بحساب الألف دينار)

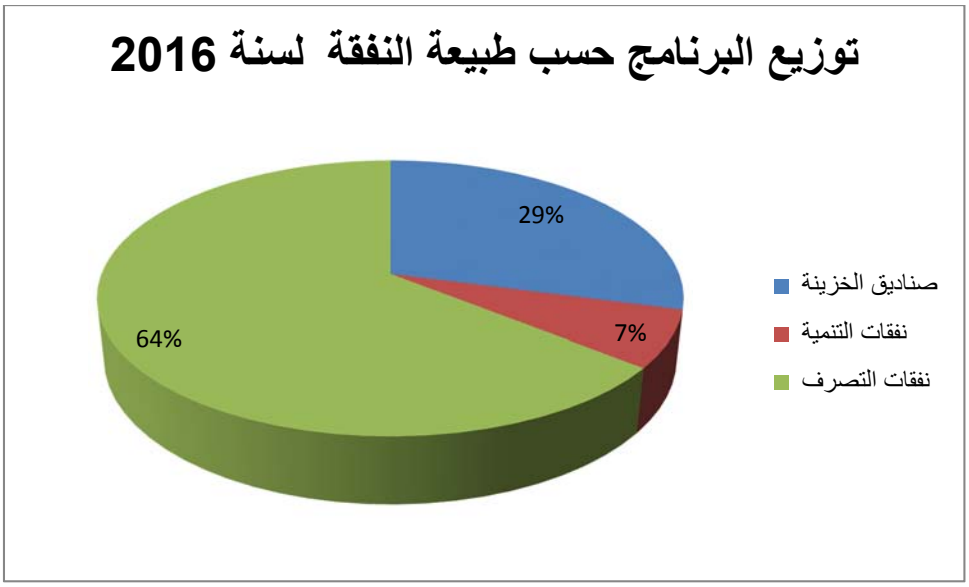

2-3 توزيع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية
اعتمادات الدفع

(بحساب الألف دينار)

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	الإشراف والمساندة	إعلامية الإدارة	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرّف	**23.367,300**	**886,700**	**24.254,000**
التأجير العمومي	20.097,300	886,700	20.984,000
وسائل المصالح	3.137	-	3.137
التدخل العمومي	133	-	133
نفقات التنمية	**2.300**	**210**	**2.510**
الاستثمارات المباشرة	2.300	210	2.510
التمويل العمومي	-	-	-
صناديق الخزينة	11.000		11.000
المجموع حسب البرامج الفرعية	**36.667,300**	**1.096,700**	**37.764**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

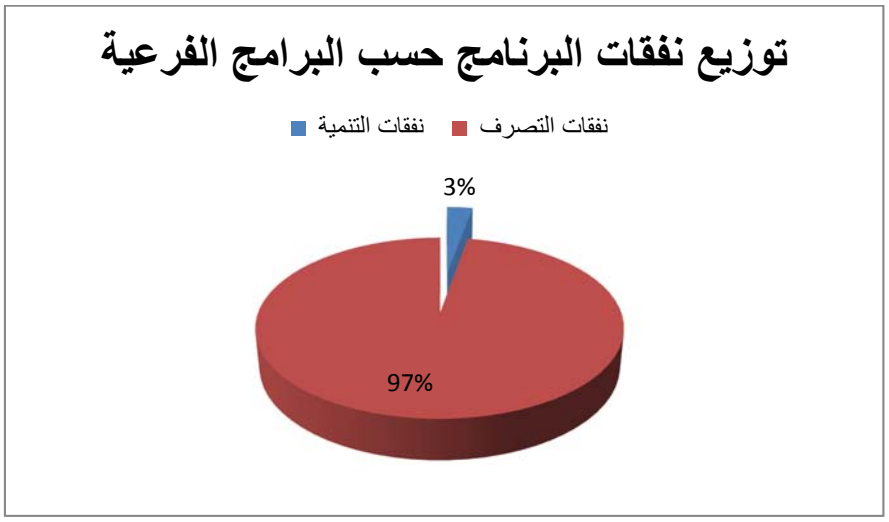

3-3- إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج القيادة والمساندة

3-3-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج :

(بحساب الألف دينار)

النفقات	إنجازات			قانون المالية 2015 (محين)	تقديرات		
	2012	2013	2014		2016	2017	2018
نفقات التصرف	-	-	-	**21.992,543**	**24.254,000**	**26.306,060**	**28.799,325**
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	18.722,543	20.984	22.872,560	25.159,816
وسائل المصالح	-	-	-	3.137	3.137	3.293,850	3.491,481
التدخل العمومي	-	-	-	133	133	139,650	148,029
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية				**2.789**	**2.510**	**2.635,500**	**2.767,275**
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	
الاستثمارات المباشرة	-			2.789	2.510	2.635,500	2.767,275
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	**11.000**	**11.000**	**11.000**	**11.000**
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	**35.781,543**	**37.764**	**39.941,560**	**42.566,601**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

3-3-2-/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 حسب البرامج الفرعية:

3-3-2-1-/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي الأشراف والمساندة

(بحساب الألف دينار)

النفقات	انجازات			ق.م. 2015 (محين)	تقديرات		
	2012	2013	2015		2016	2017	2018
نفقات التصرف				**21.219,053**	**23.367,300**	**25.339,557**	**27.736,172**
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	17.949,053	20.097,300	21.906,057	24.096,662
وسائل المصالح	-	-	-	3.137	3.137	3.293,850	3.491,481
التدخّل العمومي	-	-	-	133	133	139,650	148,029
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	**2.579**	**2.300**	**2.415**	**2.535,750**
على موارد الميزانية	-	-	-	2.579	2.300	2.415	2.535,750
الاستثمارات المباشرة							
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات				**23.798,053**	**25667300**	**27.754,557**	**30.271,922**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

3-3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي اعلامية الأدارة

(بحساب الألف دينار)

النفقات	انجازات			ق.م. 2015 (محين)	تقديرات		
	2012	2013	2014		2016	2017	2018
نفقات التصرف	**-**	**-**	**-**	**773,490**	**886,700**	**966,503**	**1.063,153**
على موارد الميزانية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
التأجير العمومي				773,490	886,700	966,503	1.063,153
وسائل المصالح	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
التدخّل العمومي	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
على صناديق الخزينة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
التأجير العمومي	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
وسائل المصالح	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
التدخّل العمومي	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
على الموارد الذاتية للمؤسسات	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
التأجير العمومي	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
وسائل المصالح	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
التدخل العمومي	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
نفقات التنمية	**-**	**-**	**-**	**210**	**210**	**220,500**	**231,525**
على موارد الميزانية				**-**			
الاستثمارات المباشرة				210	210	220,500	231,525
التمويل العمومي	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
الاستثمارات المباشرة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
التمويل العمومي	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
على الموارد الذاتية للمؤسسات	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات				**983,490**	**1.096,700**	**1.187,003**	**1.294,678**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج القيادة و المساندة

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة التأطير

رمز المؤشر :1-1-1-4

تسمية المؤشر: نسبة التاطير

تاريخ تحيين المؤشر: كل سداسية

الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة و المساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** الإشراف و المساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. **تعريف المؤشر:**
5. **نوع المؤشر:** (indicateur de moyen)
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر جودة (qualité)،
7. **التفريعات:** الإدارات الجهوية

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الأعوان المنتمين إلى الصنف أ2 فما فوق/ العدد الجملي للأعوان بالإدارات الجهوية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية .
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الأعوان بالإدارات الجهوية و الأصناف المنتمون إليها
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تجميع المعطيات من إدارة الشؤون الإدارية.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات ذات مصدر إداري
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** كل سداسية
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** نفس نسبة التأطير على المستوى المركزي
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الشؤون الإدارية.

قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2015	التقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
نسبة تأطير بالإدارات الجهوية	نسبة مائوية	-	26.7	27	27.1	28	29	30

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**: تحسين نسبة التأطير.

3. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

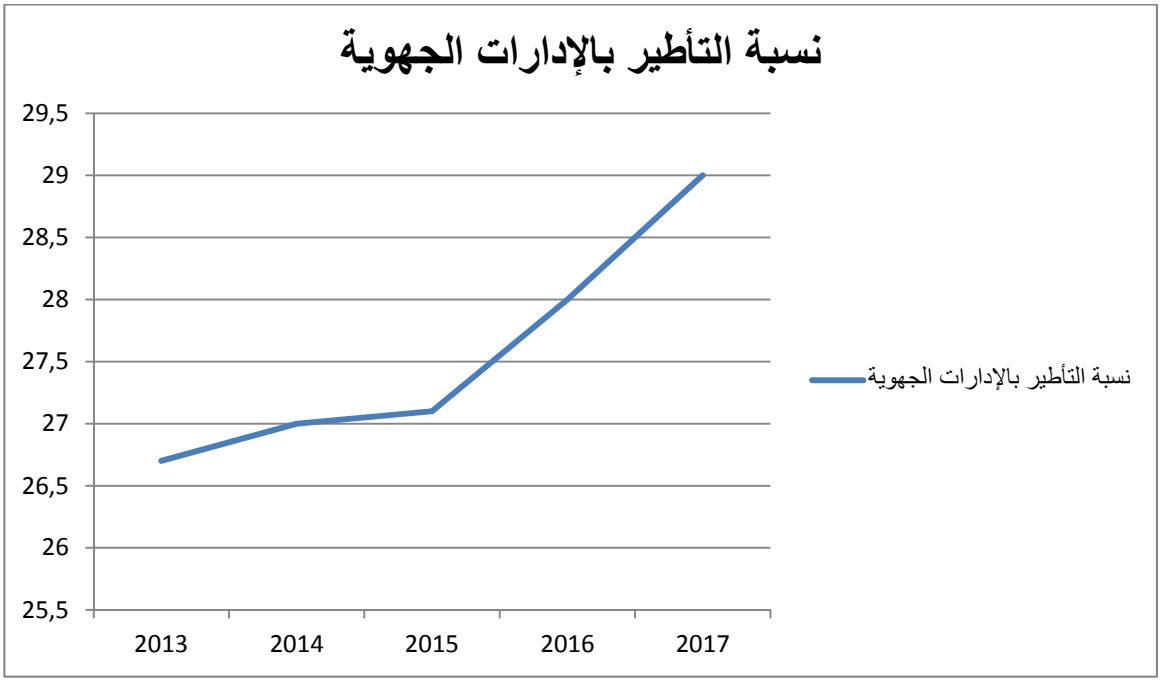

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:** الإنتدابات و النقل نحو الإدارات الجهوية

5. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :** عدم التمكن من الحصول على الإنتدابات الكافية لتغطية النقص في الإطارات بالجهات.

بطـاقة المـؤشـــر: عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية

رمز المؤشر :2-1-1-4

تسمية المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية.

تاريخ تحيين المؤشر: كل سداسية

الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة و المساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** الإشراف و المساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. **تعريف المؤشر:** عدد الأعوان اللذين إنتفعوا بدورات تكوينية
5. **نوع المؤشر:** (indicateur de moyen)
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر جودة (qualité)،
7. **التفريعات:** كامل هياكل الوزارة

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية
2. **وحدة المؤشر:** عدد .
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تجميع المعطيات من إدارة الشؤون الإدارية.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات ذات مصدر إداري
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** أخر السنة السنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الشؤون الإدارية.

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2015	التقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية	عدد	140	176	200	200	200	200	

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**: تمكن متابعة هذا المؤشر من تحسين نسبة الأعوان المشاركين في الدورات التكوينية.

3. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

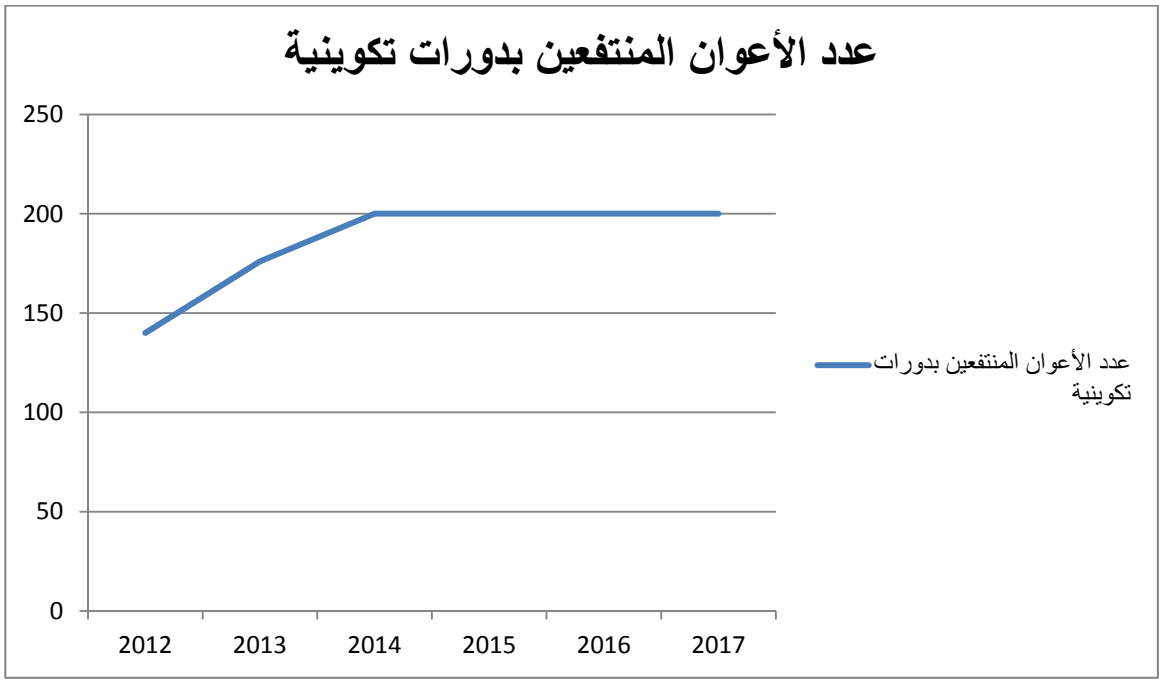

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

5. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :**

بطـاقة المـؤشـــر: معدل إستهلاك الوقود من قبل سيارات المصلحة

رمز المؤشر :4-1-2-1

تسمية المؤشر: معدل إستهلاك الوقود من قبل سيارات المصلحة.

تاريخ تحيين المؤشر: كل ثلاثية

الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة و المساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** الإشراف و المساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين التصرف في وسائل النقل و ترشيد استهلاك الوقود
4. **تعريف المؤشر:** معدل إستهلاك الوقود من قبل سيارات المصلحة مقارنة بعدد الكيلومترات المقطوعة
5. **نوع المؤشر:** (indicateur de moyen)
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر جودة (qualité)
7. **التفريعات:** الإدارات المركزية و الجهوية للوزارة

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** كمية الوقود المستهلكة/عدد الكيلومترات المقطوعة
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية .
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** - كمية الوقود المستهلكة
   - عدد الكيلومترات المقطوعة.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تجميع المعطيات من إدارة البناءات و المعدات والنقل.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات ذات مصدر إداري
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** نهاية كل سنة.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 8.5%**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الباءات و المعدات و النقل.

قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2015	التقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
معدل إستهلاك الوقود من قبل سيارات المصلحة	نسبة مائوية		9.5	8.5	8.5	8.5	8.5	

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**
3. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:** متابعة جداول إستهلاك الوقود الخاصة بكافة السيارات الإدارية.
5. **-تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :** لا يعكس المؤشر التفاوت الكبير في إستهلاك الوقود نظرا لإختلاف نوع السيارات و عمر كل واحدة منها.

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة النفاذ إلى شبكة المعلوماتية

رمز المؤشر : 4-2-3-1

تسمية المؤشر: نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية

تاريخ تحيين المؤشر: ----------

الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة و المساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** إعلامية الإدارة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير الشبكة المعلوماتية و تعميمها
4. **تعريف المؤشر:** تمكين من استغلال المنظومات و ربط جميع هياكل الوزارة ببعضها البعض
5. **نوع المؤشر:**مؤشر قيس منتوج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) الإدارات الجهوية و المركزية للوزارة**

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الأعوان المرتبطين بالشبكة/ عدد الأعوان المعنين بالربط
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الحواسيب
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤش :** تقرير
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتنظيم و الأساليب و الإعلامية
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** بصفة حينية
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 96, 88 %
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للتنظيم و الأساليب و الإعلامية

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2015	التقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية	نسبة مائوية	85.23	85.86	83.78	86.78	87.97	88.96	88.96

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نتائج مرضية بحكم عقود الصيانة المبرمة مع شركات المختصة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

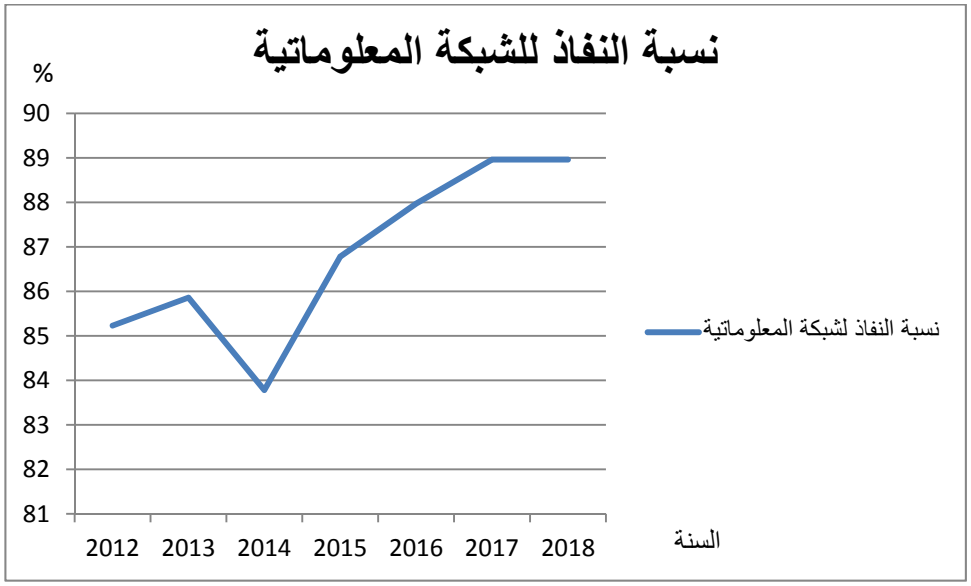

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تركيز و تطوير الشبكة المعلوماتية
- تنفيذ عقد الصيانة في السلامة المعلوماتية
- تنفيذ عقد الصيانة للشبكة المعلوماتية

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

المـؤشـــر: تجديد أسطول الحواسيب

رمز المؤشر : 4-2-3-2

تسمية المؤشر: تجديد أسطول الحواسيب

تاريخ تحيين المؤشر: ----------

الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة و المساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** إعلامية الإدارة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تطوير الشبكة المعلوماتية وتعميمها مع تحسين وتجديد التجهيزات ذات العلاقة.
4. **تعريف المؤشر:** تجديد أسطول الحواسيب.
5. **نوع المؤشر:**مؤشر قيس منتوج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
7. **التفريعات:** الإدارات الجهوية و المركزية للوزارة

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الأعوان المستهدفين(أعوان صنف أ + أعوان صنف ب) - (عدد الحواسيب الجملي - عدد الحواسب التي تجاوز سنها خمس سنوت)
2. **وحدة المؤشر:** عدد.
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الحواسيب
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤش :** تقرير
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتنظيم و الأساليب و الإعلامية
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** بصفة حينية
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 77
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للتنظيم و الأساليب و الإعلامية

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2015	التقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
تجديـد أسطول الحواسيب	حاسوب				442	367	247	77

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يمكن تحقيق التقديرات في حالة توفير الإعتمادات المطلوبة.
لكن في صورة اعتماد نفس النسق المعتمد في السنوات الأخيرة بالنسبة للإقتناءات فإن حالة أسطول الحواسيب الإعلامية سيتدهور بصفة كبيرة مما سيؤثر سلبا على أداء مختلف مصالح الوزارة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر: